الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية



سياسة فرنسا تجاه المشرق العربي بعد انتهاء "الحرب الباردة" سورية ولبنان أنموذجاً

The French Policy Towards the Levant (Syria and Lebanon as a Case Study)

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

إعداد

الطالبة: لبنى ملحم

المشرف المشارك

د.محمد حسون

أستاذ مساعد في قسم العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية-جامعة دمشق

المشرف العلمي

د.خالد المصري

مدرس في قسم العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية-جامعة دمشق

العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥

تصريح

أصرح أن هذا البحث "سياسة فرنسا تجاه المشرق العربي بعد انتهاء "الحرب الباردة" سورية ولبنان أنموذجاً" .

لم يسبق أن قُبل للحصول على أية درجة علمية، ولا هو مقدم حالياً للحصول على درجة علمية أخرى .

المرشحة

لبنى عيسى ملحم

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر إلى كل من علمني حرفاً وأخص بالشكر أساتذتي في كلية العلوم السياسية وعلى رأسهم كل من بذل جهداً في إنجاز هذا العمل المتواضع وإلى كل من قدم لي مرجعاً أومعلومةً في مجال هذا البحث، كما أتوجه بالشكر والتقدير الكبير إلى المشرف العلمي الدكتور خالد المصري الذي نهلت من علمه وتعلمت من أخلاقه وإنسانيته، وأهدي عملي المتواضع هذا إلى بلدي الحبيبة سورية وإلى كل من أحبها.

مخطط البحث :

سياسة فرنسا تجاه المشرق العربي بعد انتهاء "الحرب الباردة"

سورية ولبنان أنموذجاً

مقدمة :

يشكل المشرق العربي منطقة استقطاب دولية نظراً للأحداث التي يعيشها والتحولات التي يشهدها، والأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها. هذه العوامل مجتمعة جعلته مركزاً للتنافس الدولي بين الدول الكبرى.

وفرنسا إحدى هذه الدول الكبرى التي سعت دائماً لتحظى بنفوذ قوي في هذه المنطقة ومارست هذا النفوذ لتحقيق مصالحها. فهي إحدى الدول الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتلعب دوراً بارزاً في الاتحاد الأوروبي الذي يحتوي ربع ثروات العالم.

وفرنسا أيضاً هي رابع قوة اقتصادية وثالث قوة نووية في العالم. وقد بحثت عن أدوار رئيسة في منطقة المشرق العربي [•] فهي تعد جارة للوطن العربي الذي يبدأ من الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط في دول المغرب العربي الخمس ثم يتصل بمصر وفلسطين ولبنان وسورية، ويشكل المشرق العربي طريقاً مختصراً بين القوى الاستعمارية ومستعمراتها في الشرق، القريبة من قناة السويس وموقعه بين البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي، فضلاً عن ازدياد أهمية المشرق العربي بالنسبة للقوى الاستعمارية ومنها (فرنسا) بسبب غنى هذه المنطقة بالثروات، كما أن ما شهدته منطقة المشرق العربي من تغيرات وأحداث وقضايا هامة بعد "الحرب الباردة" (كالقضية الفلسطينية وتطور الفكر القومي العربي في أواخر القرن التاسع عشر، وحرب الخليج الثانية، وحرب العراق عام٢٠٠٣، واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وأحداث مايسمى "الربيع العربي"...) قد زاد من اهتمام فرنسا بهذه المنطقة وسعيها للقيام بنفوذ هام فيها لارتباط ذلك بتغيرات أكثر عمقاً تؤثر في هيكلية المنطقة.

ومن أبرز دول المنطقة سورية وذلك نظراً لدورها المحوري في المنطقة والذي ينبع من سياستها وأهميتها التاريخية والجيواستراتيجية، وبالتالي مناهضتها للمشاريع الاستعمارية الكبرى

[•] - يقصد بالمشرق العربي في هذه الدراسة : الجزء الشرقي من الوطن العربي في مقابل المغرب العربي. تضم المنطقة دول شبه الجزيرة العربية ، سورية ، لبنان ، فلسطين ، العراق ، مصر ، الأردن.(المصدر: ويكيبيديا www.wikipedia.org المشرق العربي ٢٠١٥/١٠/٢١).

في المنطقة، لذلك تم اختيارها أنموذجاً في هذه الدراسة هذا فضلاً عن العلاقات الفرنسية- السورية الهامة والتي تمتد عميقاً في التاريخ .

كما تم اختيار لبنان ضمن نموذج هذه السياسة نظراً لأهمية لبنان بالنسبة لفرنسا وعلاقاتها الواسعة معها والتي تركت بصمات واضحة عليه جعلته ينظر للغرب من خلال فرنسا، هذا فضلاً عن تسارع مجموعة من الأحداث في لبنان (كاغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، والتمديد للرئيس اللبناني إميل لحود...) والتي تم ربطها بسورية للتأثير والضغط عليها سعياً لتحقيق مخططات استعمارية كبرى في المنطقة والعالم، وقد لعبت فرنسا دوراً في مجريات هذه الأحداث حيث اكتسب الدور الفرنسي أهميته في هذه الأحداث من تأثيره البارز فيها والمترافق بالتأرجح في الخط السياسي الاستراتيجي الفرنسي بين ما يسمى "سياسة ديغولية" ذات شكل فرنسي مبدئي تقليدي وبين ما يسمى سياسة شرق أوسطية أبرز من يتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أثر في هذا التأرجح متغيرات كثيرة أبرزها وضع النظام الدولي ودور الولايات المتحدة الأمريكية والقوى العظمى الأخرى فيه فضلاً عن متغيرات أخرى يمكن وصفها بالإقليمية مثل إخفاق وهزيمة "إسرائيل" في تموز ٢٠٠٦ وإخفاق الكثير من المخططات العدوانية المحاكة ضد سورية والمنطقة والتي يتضح الدور الفرنسي فيها من خلال القرارين (١٥٥٩، ١٧٠١) الصادرين عن الأمم المتحدة واللذين يعدان أنموذجاً لهذا التأرجح والانحياز الفرنسي باتجاه السياسة الشرق أوسطية بعد أن تبنت مواقف كثيرة مخالفة للخط السياسي الأمريكي، لاسيما فيما يخص الموقف من الغزو الأمريكي للعراق، وغير ذلك من المواقف العديدة التي جاءت على النقيض من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية التي لها تأثيرها على السياسة الخارجية الفرنسية مثل الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية الفرنسية،* والتي بدورها تؤثر في اختيار صانع القرار.

هذا فضلاً عن تأثير شخصية صانع القرار وتوجهه السياسي على السياسة الخارجية الفرنسية. وقد ظهر بشكل واضح تأثير العلاقات الشخصية للرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه لبنان.

ففرنسا لا تتبع سياسة خارجية متواصلة ومتناسقة إزاء المشرق العربي بالرغم من وجود بعض الثوابت إلا أن هناك تناقضات تمليها جملة من الاعتبارات المتشابكة.

* - فمثلاً كان لوجود تشكيلة حكومية معروفة بتعاطفها مع العرب وتفهمها لقضايا الوطن العربي والعالم الثالث في عهد فرانسوا ميتران مثل ميشيل جوبير وزير الدولة في التجارة الخارجية آنذاك تأثيراً واضحاً على سياسة فرنسا في عهد ميتران الاشتراكي والذي كان يعد "إسرائيل" بأن تكون أولى زياراته بعد توليه منصب الرئاسة إلى "إسرائيل".(المصدر:محمد نجيب السعد، "اشتراكيو فرنسا والقضايا العربية..هل من جديد؟"، الوطن، العدد ١٠٦١٦، الخميس٢٠١٢/٨/٣٠،ص٤.)

أهمية البحث وأهدافه :

إن أهمية هذا الموضوع تكمن في تفسير سلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المشرق العربي والكشف عن العوامل المؤثرة فيه

كما وتبرز أهمية البحث في:

- أهمية منطقة المشرق العربي ضمن الوطن العربي وحساسيته بالنسبة للدول الكبرى في العالم .
- الدور الفرنسي المتميز في هذه المنطقة لأسباب عديدة تحقق المصالح الفرنسية كالسعي الفرنسي لزيادة نفوذها وتأثيرها في المشرق العربي وبالتالي زيادة نفوذها على الصعيد الدولي.
- الدور الإقليمي المهم الذي لعبته سورية في العديد من قضايا المشرق العربي.
- العلاقات الواسعة والقديمة الفرنسية–العربية عموماً والفرنسية–اللبنانية خصوصاً وبالتالي أهمية كل منهما بالنسبة للآخر.

- **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى:

- إبراز دور المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية... والتي تساهم في تحديد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي.
- استقراء جوهر السلوك الفرنسي تجاه هذه المنطقة بعيداً عن النظر للسياسة الفرنسية إزاء منطقة المشرق العربي بأنها تندرج ضمن ما يسمى (سياسة فرنسا العربية) .

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تكمن في طبيعة المحددات والتناقضات التي تتسم بها السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي. إذ يلاحظ المراقب أن فرنسا تتبنى في بعض الأحيان سياسة ومواقف إيجابية تجاه المنطقة مثل موقفها ضد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، في حين أنها ساهمت في إصدار القرار رقم ١٥٥٩ ضد سورية في لبنان، كذلك تتحدد إشكالية فرعية في هذا المجال وهي دور البيئة الدولية وخاصةً علاقة الولايات المتحدة الأمريكية مع فرنسا وبعض الدول الإقليمية.

تساؤلات البحث :

– ما هي العوامل والمحددات التي أدت إلى التغيرات في السياسة الفرنسية تجاه المشرق العربي بعد "الحرب الباردة"؟

– ما هو تأثير الدور الأمريكي على السياسة الخارجية الفرنسية.

– ما مستقبل السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان.

الفرضيات :

تفترض الدراسة أن من العوامل والمحددات التي لعبت دوراً واضحاً في تغيرات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي بعد "الحرب الباردة":

- تغيرات النظام الدولي بعد "الحرب الباردة" وبالتالي العلاقات الأمريكية–الفرنسية لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القطب الأوحد في العالم في مرحلة ما بعد "الحرب الباردة".
- كما أن هناك مجموعة عوامل أخرى إقليمية وداخلية (كدور الاتحاد الأوروبي ومكانة فرنسا فيه، دور الأحزاب السياسية ومؤسسات صنع القرار، شخصية صانع القرار...) كلها قد أثرت في توجه وسلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي بعد "الحرب الباردة".
- كلما عارضت السياسة الخارجية الفرنسية التوجهات الأمريكية في منطقة المشرق العربي، تأثرت الفرنسية سلباً نتيجة الإجراءات الأمريكية ض المصالح الفرنسية في المنطقة.
- كلما كان الدور الفرنسي محورياً وفاعلاً في الاتحاد الأوروبي، استطاعت فرنسا اتباع سياسة خارجية أكثر فاعلية تجاه المشرق العربي.

متغيرات الدراسة:

- بالنسبة للفرضية الأولى: (لعبت العلاقات الأمريكية–الفرنسية دوراً كبيراً في تحديد معالم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت القطب الأوحد للعالم بعد "الحرب الباردة") فإن:

***المتغير المستقل:** العلاقات الأمريكية–الفرنسية بعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأوحد في العالم.

التعريف الإجرائي لهذا المتغير:

- تأثر مصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بموقف الأخرى من قضايا المشرق العربي.
- ازدياد الشرخ الأمريكي–الفرنسي بسبب معارضة فرنسا للحرب الأمريكية على العراق.
- التقارب الفرنسي–الأمريكي نتيجة للدور الفرنسي في إصدار مجلس الأمن للقرار ١٥٥٩ .
- تقرب فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل تقديم تنازلات على حساب سورية.

***المتغير التابع:** معالم السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي

التعريف الإجرائي لهذا المتغير:

- الموقف الفرنسي من قضايا المشرق العربي.
- امتناع فرنسا عن التصويت على مشروع القرار رقم (٤٧٨) الذي تقدمت به الدول العربية لمجلس الأمن عام(١٩٨١) بهدف فرض عقوبات على "إسرائيل" بسبب ضربها للمفاعل النووي العراقي.

- الموقف الفرنسي من الاعتداءات العسكرية المتكررة على لبنان.
- إدانة فرنسا "لإسرائيل" بسبب ارتكابها مجزرة قانا عام ١٩٩٦.
- معارضة فرنسا للحرب الأمريكية–البريطانية على العراق.
- قيام فرنسا بمساندة روسيا بإدخال تعديلات على قرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) ليكون خالياً من الإشارة الصريحة بالتفويض للولايات المتحدة الأمريكية بالقيام بالحرب الأمريكية على العراق.
- الدور الفرنسي في إصدار مجلس الأمن للقرار ١٥٥٩.
- الموقف الفرنسي من اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري.
- التقارب الفرنسي–الأمريكي، والفرنسي–الإسرائيلي على حساب علاقات فرنسية–عربية.
- الموقف الفرنسي من الأزمة السورية عام ٢٠١١.
- بالنسبة للفرضية الثانية: [هناك مجموعة عوامل أخرى إقليمية وداخلية (كدور الاتحاد الأوروبي ومكانة فرنسا فيه، دور الأحزاب السياسية ومؤسسات صنع القرار، عوامل شخصية تتعلق بصانع القرار...) كلها قد أثرت في توجه وسلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي خلال العشرين سنة الماضية] فإن:

* **المتغير المستقل:** مجموعة العوامل الإقليمية والداخلية (كدور الاتحاد الأوروبي ومكانة فرنسا فيه، دور الأحزاب السياسية ومؤسسات صنع القرار، عوامل شخصية تتعلق بصانع القرار...)

التعريف الإجرائي لهذا المتغير :

- خسارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك لموقعه داخل الحزب الذي ينتمي إليه، وتنامي التيار المعادي لسورية فيه.
- الانقسام داخل الاتحاد الأوروبي إلى فريقين أحدهما يؤيد الولايات المتحدة الأمريكية والآخر يعارضها ومن ضمنه فرنسا.
- السعي الفرنسي داخل الاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات على سورية في العام ٢٠١١، ومن ثم زيادة هذه العقوبات وتجديدها.

* **المتغير التابع** : توجه وسلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي

التعريف الإجرائي لهذا المتغير.

- الموقف الفرنسي من قضايا المشرق العربي.
- الموقف الفرنسي من الاعتداءات الاسرائيلية على الوطن العربي لاسيما لبنان وسورية.
- معارضة فرنسا للحرب على العراق عام ٢٠٠٣.
- مبادرة فرنسا باقتراح مشروع القرار ١٥٥٩.

- الدعم الفرنسي لرفع الاتحاد الأوروبي الحظر عن تسليح المعارضة في سورية.
- مشاركة فرنسا في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة في العراق والشام "داعش".
- بالنسبة للفرضية الثالثة: (كلما عارضت السياسة الخارجية الفرنسية التوجهات الأمريكية في منطقة المشرق العربي، تأثرت المصالح الفرنسية سلباً نتيجةً للإجراءات الأمريكية ضد المصالح الفرنسية في المنطقة).

*__المتغير المستقل:__ الإجراءات الأمريكية ضد المصالح الفرنسية في منطقة المشرق العربي نتيجةً لمعارضة السياسة الخارجية الفرنسية للتوجهات الأمريكية في المنطقة.

*__المتغير التابع:__ المصالح الفرنسية في منطقة المشرق العربي.

التعريف الإجرائي لهذا المتغير

- تأثر المصالح الفرنسية في العراق سلباً نتيجة المعارضة الفرنسية للحرب الأمريكية على العراق.
- انخفاض حجم التبادل التجاري الأمريكي–الفرنسي سلباً نتيجة الخلاف الأمريكي الفرنسي حول الموقف من حرب العراق.
- ازدياد حدة المنافسة بين الشركات الاقتصادية الفرنسية والأمريكية للحصول على عقود اقتصادية في منطقة المشرق العربي، كخسارة الشركة الفرنسية(TOTAL) لعقد غاز مهم في سورية حصلت عليه شركة أمريكية.
- بالنسبة للفرضية الرابعة: (كلما كان الدور الفرنسي محورياً وفاعلاً في الاتحاد الأوروبي، استطاعت فرنسا اتباع سياسة خارجية أكثر فاعلية تجاه المشرق العربي).

*__المتغير المستقل:__ الدور المحوري والفاعل لفرنسا في الاتحاد الأوروبي.

–ارتفاع نسبة التأثير الفرنسي في قرارات الاتحاد الأوروبي بسبب ارتفاع وزنها التصويتي في البرلمان تبعا لقوتها الاقتصادية و...

– ازدياد التأثير الفرنسي في قضايا المشرق العربي خلال فترات ترأسها للاتحاد الأوروبي.

– نجاح المساعي الفرنسية للتأثير في بيان القمة الأوروبية التي عقدت عقب الحرب الأمريكية على العراق، ليتضمن تقديم مساعدات للشعب العراقي، والتأكيد على دور الأمم المتحدة فيما يرتبط بموضوع هذه الحرب.

*__المتغير التابع:__ اتباع فرنسا سياسة خارجية أكثر فاعلية تجاه المشرق العربي.

– اقتراح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط عام ٢٠٠٨.

– قيام فرنسا بدور بارز بخصوص توقيع سورية لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بأحرفها الأولى.

– تأثير فرنسا على بعض دول الاتحاد الأوروبي، بغية الموافقة على فرض الاتحاد الأوروبي لعقوبات اقتصادية على سورية عام ٢٠١١.

– السعي الفرنسي لزيادة العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على سورية عام ٢٠١١، ومن ثم تجديدها.

النطاق الزمني للبحث :

– منذ انتهاء "الحرب الباردة" عام ١٩٩١ حتى نهاية عام٢٠١٥.

منهج الدراسة :

- منهج تحليل النظم : حيث يتم في هذه الدراسة الاعتماد على دراسة مجموعة المدخلات المؤثرة في السياسة الفرنسية تجاه المشرق العربي (كالمصلحة الفرنسية في هذه المنطقة مثلاً، وتغيرات النظام الدولي...) وهذه المدخلات تؤدي لمجموعة من المخرجات تتمثل في اتباع فرنسا لسياسة معينة تجاه المشرق العربي.
- المنهج التاريخي: والذي يساعد على وضع الظاهرة في محيطها وظروفها الأساسية المنتجة لحركيات الظاهرة.

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية الموضوع لم يكن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت البحث فيه ، ويمكن تصنيف هذه الدراسات باتجاهين :

- الاتجاه الأول :

تم التركيز فيه على اتباع فرنسا لثوابت المبدئية الفرنسية الديغولية ، ومعظمها يتبنى خطاً دفاعياً لاسيما للاتجاه الرسمي الفرنسي، ويشير إلى أن السياسة الفرنسية تجاه العرب تقوم على:

- الحوار مع الآخر بصفة شريك على قدم المساواة، وكل منهما يحترم الآخر ويكن له المودة والتقدير.
- الحرص الفرنسي على حق الشعوب في تقرير مصيرها بكل حرية، ومساندتها للتضامن وتحقيق تطلعات الشعب العربي للانفتاح، ومحاربة التعصب.

ومن هذه الدراسات :

- دراسة لأديب الخاني حول آخر التطورات السياسية في فرنسا تجاه القضايا العربية، دمشق، وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية، دراسة رقم ٢٧، ١٩٩٦.
- أحمد سعيد نوفل، العلاقات الفرنسية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية، الكويت، كاظمة للنشر، ط١، ١٩٨٤.

- الاتجاه الثاني :

يركز على دور المتغيرات الدولية والإقليمية في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، وبعضها يرفض مصطلح "السياسة العربية" الذي يعبر عن سياسة فرنسا تجاه الوطن العربي، كما أن معظم الدراسات التي تندرج ضمن هذا الاتجاه تشير إلى أن الواقع، لاسيما بعد هزيمة العرب عام ١٩٦٧ قد أفرز تعارضاً فيما بين المنظور الديغولي والسياسة الأمريكية، لاسيما في ظل سعي فرنسا لانتهاج سياسة خارجية مستقلة تعطيها موقعاً متميزاً ونشيطاً في المنطقة معتمدةً في ذلك على مكانتها في الاتحاد الأوروبي وتأثيرها فيه.

ومن الدراسات ضمن هذا الاتجاه :

- بوقنطار الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام١٩٦٧ ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١،١٩٨٧.
- شارل سان برو، السياسة الفرنسية تجاه الوطن العربي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط١،٢٠٠٣.
- ريتشارد لابفيير، ترجمة: ميشال كرم، التحول الكبير، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٣.
- عماد جاد، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية الأمنية المشتركة، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠١.

هذا وقد اتفق هذان الاتجاهان في سعي فرنسا للحصول على موقع متقدم عالمياً وإقليمياً وهذا أثر في التوجه السياسي الفرنسي الخارجي.

لكن هذين الاتجاهين أغفلا التركيز على أن المصلحة هي الأساس في السياسة الفرنسية سواء تم إتباع الديغولية أم سياسة التقرب من الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، هذا فضلاً عن اتسام الكثير منها بالطابع الصحفي، وافتقار معظم هذه الدراسات للإشارة إلى تأثير العوامل الداخلية (كدور صانع القرار والأحزاب السياسية الفرنسية .....) في السياسة الخارجية الفرنسية.

– تقسيم الدراسة:

تم تقسم الدراسة في هذا البحث إلى فصول ومباحث ومطالب، بحيث يتكون البحث من ثلاثة فصول، يتم من خلال الفصل الأول تقديم إطار نظري وتاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية في منطقة المشرق العربي مع تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول الإطار النظري للسياسة الخارجية الفرنسية في منطقة المشرق العربي، في حين أن المبحث الثاني يتناول الإطار التاريخي لسياسة فرنسا تجاه المشرق العربي، بينما يتم التطرق من خلال الفصل الثاني لأثر المتغيرات الدولية بعد "الحرب الباردة" على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي، مع تقسيم هذا الفصل إلى

ثلاثة مباحث وكل مبحث إلى ثلاثة مطالب بحيث يتناول المبحث الأول موضوع انتهاء "الحرب الباردة" وأثره في توجه السياسة الخارجية الفرنسية ، بينما يتناول المبحث الثاني علاقة فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية وتأثير السياسة الخارجية الأمريكية على السياسة الخارجية الفرنسية في المشرق العربي، في حين يتناول المبحث الثالث الاتحاد الأوروبي وأثر الموقع الفرنسي فيه على السياسة الخارجية الفرنسية، بينما يتم الحديث من خلال الفصل الثالث عن الدور الفرنسي في قضايا المشرق العربي وآفاقه المستقبلية بحيث يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث يتم الحديث في المبحث الأول منها عن سياسة فرنسا تجاه سورية ولبنان منذ مرحلة مابعد "الحرب الباردة" وحتى التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، بينما يتحدث المبحث الثاني عن سياسة فرنسا تجاه القضايا المتعلقة بسورية ولبنان فيما بعد مرحلة التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، بينما يتم من خلال المبحث الثالث عرض مجموعة من المشاهد المحتملة للسياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان.

الفصل الأول

الإطار النظري والتاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية في منطقة المشرق العربي

يحتل كل من المدخل النظري والتاريخي أهمية خاصة في الدراسات والأبحاث العلمية فالمدخل النظري له دور في تحقيق الفهم والمعالجة للمشكلة موضوع البحث، من هنا فإنه سيتم التطرق في المبحث الأول من هذا الفصل لعرض مدخل نظري لتحليل السياسة الخارجية وصولاً إلى فهم خلفيات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي. حيث سيتم الحديث في المطلب الأول عن مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها، وأهم مداخل ونظريات السياسة الخارجية وتفسير المقتربات النظرية للسياسة الخارجية بالإضافة إلى تحديد عدة مستويات لتحليل السياسة الخارجية.

في حين سيتم التطرق للحديث عن الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية في منطقة المشرق العربي نظراً لأهمية العرض التاريخي في تحديد المؤثرات المساهمة في الظاهرة محل الدراسة من خلال وضع هذه الظاهرة في محيطها وظروفها التي أثرت في إنتاجها، حيث سيتم التطرق من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي منذ الحرب العالمية الأولى حتى فترة نهاية "الحرب الباردة".

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية.

بغية تحليل السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المشرق العربي سيتم التطرق لمفهوم السياسة الخارجية والأهداف التي تبتغيها الدولة من اتباع سياسة خارجية معينة تجاه غيرها من الوحدات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى تحديد أهم مداخل ونظريات السياسة الخارجية ومستويات تحليلها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها: شهد اصطلاح السياسة الخارجية تطوراً ملحوظاً واهتماماً عاماً وواضحاً، منذ العقد الخامس من القرن العشرين، إذ يعد هذا العقد بداية الانطلاق الأكاديمي الجاد لدراسة ظاهرة السياسة الخارجية ومفرداتها المختلفة.[١]

فالتطورات والأحداث المتلاحقة المتسارعة على الساحة الدولية والتي شملت جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك التطور التقني، والتحولات والتغيرات التي حصلت في النظام الدولي نتيجة ذلك؛ قد حملت معها تطوراً في المفاهيم السائدة في مجال العلاقات السياسية الدولية وعلى السياسة الخارجية على وجه الخصوص، فدراسة ظاهرة السياسة الخارجية لم تعد تقتصر على النظرة التقليدية التي تعدها ظاهرة لا يمكن أن تخضع للدراسة

---

[١] - مازن الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، بغداد، كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد١٩٧٨، ص٨.

العلمية، بل تطورت إلى النظرة التحليلية العلمية التي ترى في السياسة الخارجية ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي، فضلاً عن كونها برنامج عمل خارجي للدولة.[١]

فمفهوم السياسة الخارجية قد تطور ولم يعد كما كان في الماضي مقتصراً على إدارة الدولة لعلاقاتها خارج حدودها مع الدول الأخرى فحسب، بل اتسع هذا المفهوم بفعل تطور الفكر وانتشار المعرفة وبخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والصناعة الالكترونية بحيث أصبح الحد الفاصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي يضيق إلى حد كبير بل ويكاد يكون منعدماً.[٢]

إن الاهتمام والتطور في دراسة ظاهرة السياسة الخارجية يرتبط بأهمية الدور الذي تلعبه هذه الظاهرة في حياة الشعوب وتحقيق نهضتها وحماية مصالحها بغض النظر عن دوافع وغايات الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة. فالدول تسعى عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي....

كما أن الفرد يجد نفسه مشتركاً فيها بطريقة ما، فإن حاول تجنبها فإنه لا يمكنه تجنب النتائج المتولدة عنها.[٣]

فالسياسة الخارجية هي أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي.[٤]

وانطلاقا من فرضية أساسية مفادها أن إعادة تشكيل المعرفة يمكن أن تتبع إعادة تشكيل الممارسات، فقد أدخلت مقتربات جديدة تغييرات عميقة على دراسات السياسة الخارجية، حيث أدى تطور أدوات التحليل النظرية إلى إعادة اكتشاف جميع الفاعلين وأخذِهم في الاعتبار من دون تحديد أولويات مسبقة، حتى أصبح التركيز على دراسة آثار التقاء وتفاعل هذه الفواعل يمثل أساس عملية الدراسة المرتبطة بالسياسة الخارجية بأكملها، وقد فتحت هذه التطورات الباب أمام إمكانيات جديدة مثل:[٥]

١- إمكانية إعادة اكتشاف القواعد التي يتبعها الفاعلون الدوليون وثقافتهم والقيم التي تحركهم، فضلاً عن إمكانية اكتشاف استراتيجياتهم.

---

[١] - Edgar Furniss and R.Snyder, an Introduction to American Foreign policey, (New York: Rinehart, 1955), p628.

[٢] - سليمان ساسي الشحومي، "السياسة الخارجية المفاهيم..الأهداف..الوسائل"، قضايا راهنة، العدد٤٢، نيسان ٢٠٠٨، ص٨.

[٣] - روبرت.أ.دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علي الدين هلال، مراجعة: علاء أبو زيد، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،ط٥، ١٩٩٣، ص٧.

[٤] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org السياسة الخارجية، ٢٠١٥/٣/١٥.

[٥] - Frederic Charillon, Politique Etrangère: Nouveaux Regards. (Paris: Presse de Sciences Politiques, 2002) p24.

٢- إمكانية تناول أشكال جديدة لتنظيم الفعل الدولي.

وبالرغم من أن الدولة تعد الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية، إلا أن بعض الباحثين يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل إن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها.[١]

كما أن برامج العمل التي تنتهجها الوحدات الدولية في المجال الخارجي هي ظواهر يمكن تحديد ماهيتها وتفسير مصادرها، والتنبؤ بمساراتها بشكل موضوعي.[٢]

وقد حاول الكثير من الباحثين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية، إلا أن هذا الموضوع قد اكتنفته صعوبات عدة، خاصةً فيما يتعلق بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة، وطنية ودولية ،بالإضافة إلى اعتبارات معرفية وأخرى منهجية .

وفي هذا الصدد حدد الباحثون مشاكل تحول دون التمكن من تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية أبرزها:

١- السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات، وفي هذا السياق يعرف سيبوري السياسة الخارجية بأنها : مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية.

٢- اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس، وذلك بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على اعتباراتها المصلحية وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي.[٣]

وبالرغم من تلك الصعوبات فإن هناك العديد من التعريفات فيما يخص السياسة الخارجية.

وفي هذا الصدد يعرّف بلانو وأولتون السياسة الخارجية بأنها:

منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى

---

[١] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org السياسة الخارجية مرجع سابق.

[٢] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط٢، ١٩٩٨، ص (ي) من المقدمة.

[٣] - المرجع السابق، ص٩.

بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.[1]

ويقدم روزنا تعريفاً آخر أكثر شمولية للسياسة الخارجية حيث يرى بأنها:

التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[2]

بينما يرى د.سموحي فوق العادة بأن السياسة الخارجية هي:

الخطة السياسية التي تقرر الدولة اتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقاتها مع الدول الأخرى بالاستناد إلى مصالحها المشتركة وفي ضوء الظروف الدولية القائمة.[3]

ويعرف علي محمد شمبش السياسة الخارجية بأنها:

"**مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوافرة لتلك الدولة**".[4]

ومن جهته يفرق **دانيال باب** Daniel Papp بين عملية السياسة الخارجية والمقصود بالسياسة الخارجية؛ فعملية السياسة الخارجية هي" :مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية"، أما السياسة الخارجية فتعني" :الأهداف الموجهة في شكل منتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية.[5]

ونظراً لتباين الاتجاهات الأكاديمية في موضوع السياسة الخارجية، ولتعدد واختلاف الآراء فيما يتعلق بذلك فيمكن تصنيف هذه الاتجاهات إلى ثلاثة أنواع رئيسية بحسب تصنيف وليم شيتك William –Chittik:[6]

النوع الأول: يشير إلى مجموعة المبادئ العامة والأهداف التي يهدف صانع القرار إلى تحقيقها.

النوع الثاني: فهو يعكس الخطط السياسية الخارجية التي تتخذ لتحقيق هذه المبادئ أوالأهداف.

النوع الثالث: يشير إلى تلك الأفعال أو اللاأفعال التي يعتمدها صانع القرار لتنفيذ خطط أو للرد على أحداث وعمليات محددة.

---

[1] - Jack Plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, (Santbara: A.B.C.oli,1982) p7.

[2] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، مرجع سابق، ص١١.

[3] - فيصل الرفوعي السعودي، مناهج البحث في السياسة الخارجية، عمان، جامعة آل البيت، ١٩٩٧ ، ص١٣٨.

[4] - علي محمد شمبش، العلوم السياسية، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٨، ص٣٤١-٣٤٢.

[5] - Daniel Papp, Contemporary International Relations: Framework For Understanding. 4th edition. (New York: Macmillan College Publishing Company, 1994). p139.

[6] - فيصل الرفوعي السعودي، مرجع سابق، ص١٣٧.

وهنا يسعى د.محمد السيد سليم لتقديم تعريف يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة حيث يعرفها بأنها:

برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[1]

إن العرض لهذه التعاريف التي وردت في أدبيات السياسة الخارجية يقود الباحثة إلى تعريف السياسة الخارجية: بأنها محصلة لمجموع الأفعال والسلوكيات والأنشطة الموجهة نحو البيئة الخارجية للوحدة الدولية في إطار محيطها الدولي، والتي يؤثر فيها مجموعة من العوامل كشخصية صناع القرار، ومدخلات النظام، والظروف الدولية القائمة، والموارد المتاحة لهذه الوحدة الدولية التي تسعى لتحقيق سياستها الخارجية باستخدام وسائل متعددة قد تكون سلمية أوغير سلمية .

إن تعريف السياسة الخارجية على هذا النحو يقدم إحاطةً أكثر دقةً شموليةً وتحديداً لطبيعة هذه العملية، بحيث يركِّز على عملية التفاعل المتعلقة بسلوكيات الفاعل الدولي مع توضح جميع العناصر المحددة للسياسة الخارجية، والإحاطة بأبعادها الرئيسية.

فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبقاً لتشريعات ملزمة بل يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة والتي بدورها تتفاوت بتفاوت من يتم التعامل معهم وتفاوت قضايا التعامل الخارجي، فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تعاونية بالنسبة لقضية معينة مع دولة معينة؛ وسياسة أخرى صراعية بالنسبة لقضية أخرى مع الدولة ذاتها.

- **أهداف السياسة الخارجية:**

تختلف أهداف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى بحسب مكانتها ومقدار قوتها في النظام الدولي ، وبحسب درجة تطورها ، وتبعاً للعقيدة الفكرية التي تنتهجها.

وبصورة عامة يمكن تصنيف أهداف السياسة الخارجية إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

أولاً– **الأهداف الأساسية:**

وتشمل الأهداف التي تحتل المكانة الأولى في سلم أولويات الدولة، وهي أهداف عادةً ما تتعلق بالوجود وحماية كيان الوحدة الدولية، والمحافظة على الثروات والارتقاء بالإنسان في المجتمع، ومن ثم كل ما يمس الجوانب الحيوية الأمنية والسيادية للدولة.[2]

---

[1] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص١٢.

[2] - سليمان ساسي الشحومي، "السياسة الخارجية المفاهيم..الأهداف..الوسائل"، قضايا راهنة، مرجع سابق، ص٢٨.

وتتضمن هذه الفئة من الأهداف ما يلي:[١]

أ- دعم الأمن الوطني:

حيث إن الأمن الوطني يشكل ركيزة أساسية لوجود وبقاء الدولة، لأنه يتصل بحماية كيانها وبكل ما يشتمله هذا الكيان من نظام، ومجتمع، وموارد، وثروات، وتاريخ وثقافة وعقيدة.

ب-بناء القوة: بما تتضمنه القوة من مقومات متعددة من اقتصادية، عسكرية، تركيبة سكانية منسجمة، وتزداد أهمية بناء هذه القوة، لأن المكانة الدولية للدولة ترتبط بقوتها.

وهناك نوعان للقوة:

- **القوة الكامنة (Potential Power)**: مثل القدرات الوطنية لدولة ما، وهو المفهوم التقليدي للقوة، مثل القوة العسكرية، والاقتصادية، والتماسك الاجتماعي.
- **القوة الفعلية (Effective Power)**: تمثل القوة المستخدمة الناتجة عن عملية تحويل القوة الأولى، أي وجود الإرادة والقدرة على استخدام القدرات الوطنية .

انطلاقا من هذا التفريق، فإن التأثير الناتج عن القوة لا يكون نتيجة للموارد وحدها، ولكن نتيجة لطريقة توظيف الموارد أيضا، حيث إن الاستخدام المناسب للقوة يمكِن أن يفسر بأن توسيع التأثير لا يجب أن يعتمد فقط على الاعتراف بأن القوة هي موجودة، وإّنما على التوقع بأنّها ستستخدم أيضاً.[٢]

وفي مجال ارتباط السياسة الخارجية بالقوة يقدم الكاتب السياسي الأمريكي **ولتر ليبرمان** Walter Lippman مفهوماً يبين ما تتركَّب منه السياسة الخارجية، حيث يقول" :إن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الالتزام.[٣] على أن الالتزام الخارجي في رأيه هو" :كل تعاهد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم استعمال القوة".[٤]

فتنفيذ السياسة الخارجية يرتبط باستعمال القوة، كما أن لدرجة القوة في إطار الموقع من النظام الدولي دوراً أساسياً في توجيه السياسة الخارجية للدول، فمثلاً كان لموقع فرنسا في النظام الدولي وضخامة إمكانياتها قبل الحرب العالمية الثانية دورٌ أساسيٌ في لجوئها إلى استخدام القوة العسكرية سعياً للحصول على مستعمرات أكثر وبالتالي زيادة قوتها، كما أن موقع الولايات المتحدة الأمريكية من النظام الدولي وضخامة إمكاناتها يشكلان عاملين أساسيين في لجوئها

[١] -عبيد الله زايد مصباح، السياسة الخارجية، فاليتا، منشورات ELG فاليتا، ١٩٦٨، ص٦٢-٦٥.
[٢] - Hugo Grant, Appearance and Reality in International Relations. (New York: Columbia University Press),1970,P163.
[٣] - بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،ط٥، ١٩٦٨، ص٣٠٩.
[٤] - المرجع السابق، ص٣١٠.

للحرب على العراق، سعياً للحصول على مكاسب أكثر تزيد من قوتها، وليس بسبب تهديد العراق لمصالحها.[١]

ثانياً– الأهداف الثانوية: وتتصل هذه الأهداف بمجالات التعامل والتبادل التجاري والمالي والاقتصادي، كالسعي للحصول على قروض أو مساعدات اقتصادية من الدول الأخرى، أو المنظمات الدولية أو مؤسسات الاستثمار الدولي، كما تتصل بالمجالات المرتبطة بالتوسع الإقليمي الخارجي وبتحقيق التكامل الإقليمي.[٢]

ثالثاً– الأهداف العامة أو بعيدة المدى:

يطلق على هذه الأهداف صفة بعيدة المدى لأنها غير محددة في الزمان والمكان، وإنما هي أهداف مثالية تتعلق بمطالب عامة وترتبط بالممارسات العملية والفكرية، ومن أمثلة ذلك دعم السلام العالمي، والتمكين لحكم القانون والعدالة الدولية، والعمل على رفاهية الإنسان أين ما كان، والمحافظة على البيئة ومكافحة الأمراض ومقاومة الفقر...الخ.[٣]

ومن الجدير بالذكر أن هذه التصنيفات لأهداف السياسة الخارجية تقوم على النسبية وليست أهدافاً مطلقةً، إذ إن هذا الهدف وأهميته وأولويته، ودرجته تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً للمفهوم والإدراك والظرف التاريخي، والتقييم الذي لدى صانع القرار عندما يحدد أهداف سياسته الخارجية باتخاذ القرار السياسي الذي يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها إلى داخلية وخارجية:

أ– العوامل الداخلية: وهي مجمل الظروف القائمة في إطار الدولة والتي من أبرزها (النظام السياسي، الموارد الطبيعية، عامل القوة العسكرية، الأحزاب، جماعات الضغط السياسي) فطبيعة السياسة الخارجية مثلاً تتأثر بطبيعة النظام السياسي القائم وبتأثير جماعات الضغط عليه.[٤]

ب–العوامل الخارجية: وهي ظروف المجتمع الدولي بشكل عام بما يتضمنه من دول ومنظمات دولية، وقد أصبحت البيئة الخارجية تأخذ دوراً هاماً في التأثير على القرار ومدى تنفيذه وقد ظهرت هذه الأهمية في المرحلة المعاصرة نتيجة وجود معطيات جديدة منها:

---

[١] - عبد الكريم باسماعيل، "السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد ٦، كانون الأول ٢٠١٢، ص٢٩٢.

[٢] - سليمان سامي الشحومي، السياسة الخارجية، المفاهيم، الأهداف، الوسائل، مرجع سابق، ص٢٩.

[٣] - المرجع السابق ، ص٣٠.

[٤] - محمد صالح، www.m.ahewar.org دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٢/٦/١١.

١- وجود المنظمات الدولية ومنها منظمة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

٢- العلاقات القانونية بين الدول وفق القانون الدولي: فكثيراً ما تأخذ القرارات السياسية طابعاً دولياً من خلال تأثرها وتأثيرها في العالم الخارجي نتيجة العلاقات الإيجابية أو السلبية بين الدول.

٣- قيام التكتلات العسكرية الاقتصادية: وهذه التكتلات العسكرية تؤثر في صنع القرار داخل الدول الأعضاء في هذه التكتلات لما للقرار من أهمية في مسايرة أهداف ومناهج وأفكار ذلك التكتل، وبما يخدم مصلحته .

وتظهر قوة تأثير هذه العناصر على القرار السياسي كلما ضعفت قوى الوضع الداخلي أو ضعف اعتماد الدولة على إمكاناتها الداخلية مع ازدياد اعتمادها على الموارد الخارجية التي تزيد من تأثير قوى الضغوط الخارجية عليها.[١]

إذاً إن أهداف السياسة الخارجية تختلف من دولة لأخرى وعلى الرغم من اختلافه فإن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في صنع قرار السياسة الخارجية والذي يحدد ويوضح توجه السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهم المداخل والنظريات لتحليل السياسة الخارجية :

هناك مجموعة من المداخل والنظريات التي يمكن اعتمادها لدراسة السياسة الخارجية وتتبعها وصولاً إلى نتائجها، وفي هذا المطلب سيتم تناول أبرز هذه المداخل والنظريات.

أولاً: أهم مداخل السياسة الخارجية:

يمثل المدخل المعيار أوالاتجاه الذي يتبناه الباحث لانتقاء مفاهيم ومعطيات معينة بهدف اختيار فرضية أومجموعة من الفرضيات، فهو أسلوب للاقتراب من الظاهرة المعنية-التي تكون قد اكتشفت مسبقاً- بغية تفسيرها تبعاً لعلاقتها بأحد العوامل المتغيرة، كأن نقوم بتفسير الظاهرة استناداً إلى علاقتها بالمتغير الذي قد يتمثل بالعامل الاقتصادي أوالقانوني أوغيرذلك) مما يعني وجود مداخل بعدد العوامل التي تفسرها الظاهرة استناداً لها.[٢] ومن أهم مداخل دراسة السياسة الخارجية:

١-**مدخل الإدراك:** يركز هذا المدخل على الطريقة التي تؤثر بها معتقدات صانع القرار على عملية صنع السياسة الخارجية، وبالتالي فإنه وفقاً لهذا المدخل يمكن تفسير السلوك الخارجي

---

[١] - زياد عبد الوهاب النعيمي، www.Doniaal-raai.com، كيفية صنع القرار السياسي،٢٠٠٩/٨/٤ .

[٢] - عبيد الله زايد مصباح، السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص٢٧.

لأية دولة إلى حد كبير بالرجوع إلى مدى إدراك صانعي القرار لدور دولتهم في البيئة الدولية، وتصوراته التي تتأثر بالقيم والمعتقدات التي تكمن في شخصيته، وهذا يقتضي ضرورة فهم ودراسة الخلفية النفسية (المتغيرات النفسية) لصانع القرار في الوحدة الدولية التي يتم تحليل السلوك السياسي الخارجي فيها.[١]

٢- **المدخل العقلاني:** ينطلق هذا المدخل من النظر إلى عملية صنع القرار بأنها تتم من قبل صناع عقلانيون لقرار رشيد، حيث إنه عند اتخاذ القرار لابد من النظر في عدد من البدائل التي تساعد على تحقيق الأهداف التي تمثل مكان الصدارة في صنع القرار، كما تطرح نتائج كل واحدة من هذه البدائل، وتداعياتها، ومن ثم يتم حساب المكاسب المتأتية من تبني كل خيار أوسياسة معينة دون غيرها. وتمثل الدراسة الخاصة بأزمة الصواريخ الكوبية التي قام بها غراهام أليسون[*] مثالاً لاستخدام هذا المدخل، وينصب الاهتمام عند استخدام هذا المدخل على تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة وأقل قدر من الخسارة.[٢]

وبالرغم من أن هذا المدخل يتيح توفر وسيلة منطقية لدراسة كل قرار بناءً على معطياته وبدائله وأيسر السبل لتنفيذه، فإن هناك العديد من الانتقادات الموجهة إلى مثل هذا المدخل فهو مثلاً يعتمد في تقويم البدائل على رأي الخبراء وقناعاتهم وتصوراتهم الذاتية، وإدراكهم للمعلومات المتاحة أو فهمهم لطبيعة المشكلة الماثلة أمامهم وبالتالي مدى قدرتهم على اختيار قرارات أو بدائل معينة دون أخرى.[٣]

٣-**المدخل التنظيمي:**

حيث إن السياسة الخارجية يشارك في صنعها العديد من المؤسسات الحكومية، وبالتالي تبرز أهمية استخدام هذا المدخل في دراسة السياسة الخارجية لوحدة دولية ما كلما تنوعت المؤسسات التي تشارك في عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، واستخدامه يضعف كلما تركز اتخاذ القرار بيد مؤسسة معينة.[٤]

٤-**مدخل المصلحة القومية أو الوطنية:** وفقاً لهذا المدخل فإن الدولة تحدد مجموعة من المعايير والقيم والأهداف التي تكون محددة لسلوكها بهدف خدمة مصلحتها الوطنية ، فسلوك

---

[١] - المرجع السابق، ص٢٧-٢٨.

[*] - غراهام أليسون،يعد واحداً من أهم أساتذة العلوم السياسية الذين قدموا هذا النموذج كمعيار متميز لقياس عقلانية القرار، ومدى نجاح البدائل والوسائط المتعددة في تحقيق مثل هذا القرار، وهو مدير مركز بلفر للشؤون العلمية والدولية في جامعة هارفورد(المصددر: جريدة الدستور، www.addustor.com ،غراهام أليسون ،٢٠٠٧/١١/١.

[٢] - عبيد الله زايد مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٣٧.

[٣] - صالح عبد الرحمن المانع، على الرابط: http://wwww.ksu.edu.sa/kfs-website/source/htm ، قرار تحرير الكويت- البعد النظري، ٢٠١١/٥/٢٠.

[٤] - عبيد الله زايد مصباح ، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٣٨.

السياسة الخارجية يهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية والتي تعتبر أهم محدد لها هو الأمن، حيث إنه الركيزة الأساسية لبقاء الدولة واستمرارها، وحماية القيم والخصائص الحضارية للدولة.[١]

ويعد الواقعيون المصلحة القومية الركيزة الأساسية لتفسير حركة السياسة الخارجية للدولة. إلا أن الاختلاف على تحديد مضمون المصلحة القومية أدى لاعتباره مفهوماً غامضاً ومرناً ومن الصعب تحديد مضمونه بصفة عقلانية مجردة وهذا يعتبر من الانتقادات الموجهة لاستخدام هذا المدخل.[٢]

٥-**مدخل النظام الدولي:** يركز هذا المدخل على أن كل دولة تكيف سياستها الخارجية مع ظروف البيئة الدولية، أي أن سياستها الخارجية هي استجابة للتفاعلات المختلفة التي تحدث في النظام الدولي.[٣]

فالسياسة الخارجية وفقاً لهذا المدخل تتم دراستها في إطار نظام كلي معقد يتكون من مجموعة من الأجزاء أو النظم الفرعية المتناسقة التي تربطها علاقات تداخل واعتماد متبادل بحيث إن أي تغير يطرأ على أي جزء من ذلك النظام يؤدي بدوره إلى حدوث تغير في بقية الأجزاء الأخرى.

ومن مداخل دراسة السياسة الخارجية أيضاً:[٤]

المدخل الأيديولوجي: الذي يعتبر السياسة الخارجية هي المعبر عن الأيديولوجية السائدة في دولة ما.

والمدخل الإداري: الذي يرى أن أي قرار سياسي يأتي نتيجة عملية طويلة من التداول بين فئات مختلفة.

ومدخل الاتصالات: الذي ينظر للنظام السياسي على أنه منظمة أومجموعة من المنظمات تعتمد على المعلومات حول بيئتها في عملية اتخاذ القرار ثم يقوم بتعديل قراراته وفقاً للمعلومات وذلك عن طريق عملية الاسترجاع.

إذاً إن هناك مداخل عديدة للسياسة الخارجية وكل مدخل من هذه المداخل يركز على جانب معين عند دراسة السياسة الخارجية لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار استخدام عدة مداخل عند دراسة السياسة الخارجية.

---

[١] - محمد الغباري، "دوائر الأمن القومي"، الأهرام، العدد٤٦٥٧٤، ٢٠٠٤/٥/١٢، ص٤.

[٢] - عبيد الله زايد مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٣٠-٣١.

[٣] - المرجع السابق، ص٣٣.

[٤] - صالح عبد الرحمن المانع، قرار تحرير الكويت_البعد النظري، مرجع سابق.

ثانياً: أهم نظريات السياسة الخارجية: تعبر النظرية عن تصور أو فرض علمي يربط عدة قوانين بعضها ببعض، ويردها إلى مبدأ واحد، ويستنبط منه أحكاماً وقواعد، له قيمة التعريف على نحوها، يتسم بالعمومية وينتظم علماً أوعدة علوم، ويقدم منهجاً للبحث والتفسير، ويربط النتائج بالمبادئ، وللنظرية اصطلاحاً عدد من المعاني المختلفة باختلاف الفرع الذي تستخدم فيه الكلمة.[١]

فالنظرية تعبر عن مجموعة منسقة من المقولات والافتراضات حول ظاهرة ما تجري عليها عملية الملاحظة، وتكون قابلة للاختبار.[٢]

ومفهوم السياسة الخارجية كنظرية قد خضع للدراسة والتحليل من قبل باحثين عدة، وكانت المدرستان الأساسيتان لنظرية السياسة الخارجية هما: المدرسة المثالية الأخلاقية والمدرسة الواقعية، ثم ظهرت مدارس أخرى لا تقل أهمية ارتبطت بالماركسية والراديكالية وكانت هناك نظريات ما بعد الحداثة وغيرها.[٣]

- **النظرية الليبرالية (المثالية):** الليبرالية (Liberalism) اشتقت كلمة ليبرالية من ليبر(Liber) وهي كلمة لاتينية تعني الحر.[٤] وتعود جذور المدرسة الليبرالية (المثالية) إلى التفكير الذي أسسه ويدرو ويلسون Woodrow wilson[*] وإلى تأسيس عصبة الأمم المتحدة عقب الحرب العالمية الأولى وقد نشأت الليبرالية في أوروبا كرد على اضطهاد الكنيسة الديني في القرن التاسع عشر ميلادي، ومن أشهر رواد المدرسة الليبرالية آدم سميث، والمنطلق الرئيسي في الفلسفة الليبرالية هو أن الفرد هو الأساس، فالإنسان يخرج إلى هذه الحياة فرداً حراً، وقد دعت المدرسة الليبرالية إلى تطبيق السياسة الخارجية وفق أهداف مثالية واسعة النطاق والتي من شأنها أن تنفع أكبر عدد ممكن من الشعوب والدول، ويركز الليبراليون على أساس معرفة (كيف يجب)أن يتصرف صناع القرار في السياسة الخارجية، لا على أساس (كيف يتصرف هؤلاء فعلاً). فهم يطرحون مبادئ القيم الأخلاقية والقانونية أمام صناع القرار السياسي الخارجي من أجل إحلال السلام والتعاون محل الحرب والصراع في العلاقات الدولية.[٥]

---

[١] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org نظرية ٢٠١٥/١٢/٢٥.

[٢] - عبيد الله زايد مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٢٥.

[٣] - أشواق عباس ، السياسة الخارجية على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455 ، ٢٠٠٥/٨/١٩.

[٤] - الليبرالية ، www.wikipedia.org ، ٢٠١٢/٥/١٢.

[*] - رئيس الويات المتحدة الأمريكية الذي جاء بأربع عشرة نقطة أرادها أن تكون أساساً لمعاهدات السلام بعد الحرب العالمية الأولى، (المصدر: ويكيبيديا،www.wikipedia.org، ويدرو ويلسون، ٢٠١٤/٣/٤).

[٥] - زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٢٠.

ويفترض الليبراليون (المثاليون) تعدد البدائل ووجود مجال واسع أمام اختيار صانع القرار السياسي في مجال تقرير الشكل الذي تتخذه السياسة الخارجية لبلاده، ويرى الليبراليون أن النظام الدولي يتحقق فيه الربح للجميع، وكأنه لعبة يلعبها الجميع ويربحون فيها جميعاً؛ وذلك عبر المنظمات العالمية والتعاون(وفق مفهوم الليبرالية الكلاسيكية)، أوعبر الوسائل الاقتصادية (وهذا ما يسمى بالليبرالية الجديدة والتي أصبحت واسعة الانتشار مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية).[١]

-**النظرية الواقعية** :عرفت النظرية الواقعية منذ ظهورها مساراً تطورياً نتج عنه العديد من الاتجاهات والتيارات ضمن المنظور الواقعي، إلا أن النظرية الواقعية "كنموذج معرفي" Paradigm يعتمد على فرضيات عامة يشترك فيها معظم المنتمين له، وتمتاز هذه الفرضيات بالتماسك فيما بينها والتميز عن غيرها.[٢]

فالواقعيون لايؤمنون بإمكانية إدارة السياسة الخارجية للدولة عبر مبادئ مثالية عالمية بل إنهم يتبنون موقفاً يعنى بالمصالح الخاصة للدولة بالدرجة الأولى دون المبالاة بمصالح الدول الأخرى.

ووفقاً للنظرية الواقعية فإن السياسة الخارجية ترتبط عادةً باستخدام القوة ولا تدين العدوان على بعض الشعوب، ولا تدين الحروب بين بعض الدول، لأن الحروب من وجهة النظر الواقعية هذه قد تكون طبيعية وضرورية أيضاً لحماية المصالح الخاصة للدول التي تتبنى السياسة الواقعية.[٣]

فالواقعيون يرفضون المقولات التي ترى أن هناك تناسقاً في المصالح بين الدول، ويرون أنه يغلب على طبيعة العلاقات السائدة بين الدول التضارب في المصالح إلى درجة يقود بعضها إلى الحرب، كما أن الإمكانيات التي تمتلكها الدولة تلعب دوراً هاماً في تحديد مسار ونتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين[٤]

ويرى أنصار الواقعية أيضاً بأن الإنسان هو ذو طبيعة أنانية حيث يبحث عن مصلحته الخاصة ويحاول الهيمنة على الآخرين كما أنه لا يمكن الاعتماد على الناس في التعاون وهم

---

[١] - زايد عبيدلله مصباح، السياسة الخارجية،مرجع سابق، عن جيمس دورثي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥، ص١٠.

[٢] - أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،) ، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧، ص٢١٩.

[٣] - الأكاديمية السورية الدولية، www.sia-sy.net ، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، ١٢/ ٢٠١٢/٤.

[٤] - زايد عبدلله مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٢١.

يوقفون هذا التعاون – إن وجد– عندما لا يتماشى مع مصالحهم الخاصة والضيقة،[1] مما يعني أن بنية النسق الدولي تتسم بالفوضى "Anarchy " حيث إن قانون الغابة هو الذي يحكم العلاقات الدولية حيث يحاول القوي دوماً أن يترصد لاتهام الضعيف.[2]

فكل الوحدات الدولية تخضع لبنية النسق الدولي الفوضوية التي تشكل بالنتيجة كل خيارات سياستها الخارجية ، بل إن الواقعية التي تتجاوز هذا المنطق النسقي "Systemic Logic " يترتب على سلوكها هذا نتائج وخيمة قد تصل في بعض الظروف إلى فقدانها لاستقلالها أو حتى وجودها المادي.

وفي مجال التمييز بين خصائص بنيتي النسق السياسي الداخلي والنسق الخارجي الذي تمارس فيه السياسة الخارجية للفواعل الدولية، يميز كينث والتز (أبو الواقعية الجديدة) بين ثلاثة مستويات وذلك كما يلي:

١– المبدأ الناظم للنسق: فبينما النسق الداخلي مركزي وهرمي فإن النسق الدولي فوضوي، ولهذا السبب يصبح الاعتماد على الذات "Self–help" ميزة كل السياسات الخارجية.

٢– طبيعة الوحدات: فبينما توجد علاقة الخضوع في النسق الداخلي، فإنها غير موجودة في النسق الدولي، لذا يحفز الخوف من النتائج غير المرغوب فيها الوحدات على التصرف بطريقة تنزع إلى خلق توازن القوى.

٣– طبيعة الأهداف، إذ إن الأفراد في النظام الهرمي الداخلي يسعون إلى تحقيق أهداف مختلفة ومتمايزة، بينما تسعى الدول ضمن النظام الفوضوي الدولي–رغم اختلاف قدراتها– لتحقيق الأهداف نفسها، فهي مهتمة أكثر ببقائها "Survival" ؛ أي بأمنها. [3]

كما أن أنصار الواقعية يؤمنون عادةً بأن النظام الدولي بمثابة لعبة لا تحقق أي ربح، بل يمكن القول بأن الربح الذي تحققه يعادل الصفر، أي أن الربح الذي تحققه دولة ما يعادل الخسارة التي تتكبدها دولة أخرى، والعامل الحاسم المستخدم في هذه اللعبة هو السلطة المطلقة والقوة العسكرية ، ويرتبط هذا المفهوم بالنزعة أوالروح التجارية التي تسمى من وجهة نظر اقتصادية (مذاهب تجارية).[4]

---

[1] - أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة)، مرجع سابق، ص٢٠٥.
عن هانس مورغنثاو، السياسة بين الأمم ، ترجمة خيري حمادي، القاهرة، القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ج١، ص٣٧.

[2] - حسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي ، القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠٢، ص١٥.

[3] - Andrew Linklater, (Neo-Relism in Theory and Practice), In: Ken Booth &Smith (eds), International Relations Theory Today, Pennsylvania State University Press, Second Edition, 1997,P.44.

[4] - الأكاديمية السورية الدولية، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، مرجع سابق.

إذاً فالنظرية الواقعية تركز على عامل القوة في تحديد السياسة الخارجية للوحدة الدولية التي تمارس سياستها في ظل نظام دولي فوضوي ما تحققه أية وحدة دولية فيه يعادل خسارة لغيرها بنفس المقدار.

النظرية البنائية: تولي النظرية البنائية اهتمامها الخالص للأفكار والهويات والخطاب السائد، وكيف يمكن لهذه العوامل المعيارية أن تفهم، تعرف وحتى تحول معنى هذه الحياة السياسية.

فالبنائية تؤكد أن فواعل بيئة اجتماعية ما يشكلون ويعيدون تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون فيه، لذلك فهي تعتقد بأن البنيات، المعتقدات والمصالح ليست بعوامل ثابتة بل قابلة للتغير باستمرار.[١]

فالفوضى بحسب النظرية البنائية هي نتاج ما تصنعه الدول، وهي ليست بحقيقة طبيعية وجدت بحد ذاتها، بقدر ما هي نتيجة للمعنى الذي أعطته إياه الدول، والبنائية تؤكد أن المعايير هي التي تشكل أفضليات الفاعل ومصالحه (متغير البنائية المستقل) لأن هذه المعايير تجد مصدرها ضمن البيئتين الدولية والمحلية، ويفترض أنصار النظرية البنائية بأن الفاعل "كرجل اجتماعي" ، يتخذ قراراته منطق الملائمة، فهو لا يختار بديلاً ما حتى يقيم نتائجه بما يلائم دوره الاجتماعي، وبالنتيجة تصل البنائية إلى تصنيف أهداف السياسة الخارجية للفاعل بأنها – أساساً– معيارية (أي تلحقها أهداف مادية، لكن لا تسبقها) يسعى من خلالها الفاعل إلى الحفاظ على دوره الاجتماعي، فالبنائية كنظرية اجتماعية للسياسة الخارجية تعامل الدولة كفاعل اجتماعي، وتنظر للنسق السياسي الداخلي والخارجي الذي تتفاعل ضمنه على أنه بناء اجتماعي أساساً.[٢]

- **الراديكالية والماركسية:** يشير هذان المصطلحان إلى مجموعة من العلاقات الدولية ذات التوجه اليساري بدءاً من الماركسية التقليدية إلى النظرية النسوية البيئوية وتشترك جميعها في اعتقاد واحد هو أن (النظام الدولي عبارة عن طبقات يتراكب بعضها فوق البعض الآخر وتهيمن الطبقة الأكثر سلطة وقوة على تلك الطبقات الأخرى التي تليها في التراكب الطبقي وتهدف تلك الهيمنة إلى خدمة الطبقات الأقوى)، والراديكاليون لا يجدون في الصراع مشكلة للديمقراطية بل فضيلة من فضائلها، ويرون أن المجتمعات الحاضرة مهما كانت متجانسة، فهي مخترقة

---

[١] - رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية(فحص للمقتربات النظرية)، رسالة ماجستير إشراف: عبد الناصر الجندلي، الجزائر، جامعة الحاج لخضر–باتنة، ٢٠٠٨، ص٤٩.

[٢] - Stephen M. Walt, (Intnational Relations: One World, Many Theories), ***Foreign Policy***, Washington, The Carnegie Endowment For International Peace, Spring 1998,No-110,P.41.

بالتعددية على شتى المستويات، فهي مقسمة داخلياً على أساس طبقي، وطائفي، وجنسي واثني....).[١]

- نظرية اللعبة :

تختلف تلك النظريات السابقة عن بعضها البعض وفق استخدامها لنظرية اللعبة، فبالنسبة للنظرية الواقعية مثلاً يعتقد أنصارها أن إمكانية الربح في مثل هذه اللعبة تساوي الصفر؛ إذ إن ما يربحه لاعب ما يقف مقابل ما يخسره لاعب آخر، ولكن بالنسبة للمدارس الأخرى والتي تعتمد اللعبة فيها أيضاً على لاعبين اثنين فالأرباح والخسائر تتفاوت ولا تتساوى على الإطلاق، لا بل يصبح بالإمكان أن يحقق اللاعبان الربح ولا يخسر أيٌ منهما ، وقد يخسر الفريقان وبدرجات مختلفة، وقد تتضمن اللعبة أكثر من لاعبين اثنين أو أكثر من فريقين، و يحاول اللاعب وفقاً لنظرية اللعبة إعمال فكره ليتخذ القرار الصحيح أثناء تنافسه مع لاعبين آخرين.[٢]

فاللاعب سواء كان فرداً أو أكثر، تتاح لديه خيارات يعتمدها، تقدم فيها مكافآت وفقاً لتلك الخيارات، وتفترض هذه النظرية اتسام اللاعب بالرشد: (أي أنه لاعب يحاول جعل نفسه رابحاً قدر الإمكان).[٣]

فهو يعمل على تحقيق أكبر قدر من الأرباح ،ويحاول أن يقلل من خسائره في ظل ظروف يحيط بها الغموض وتفتقر إلى المعلومات الكاملة، لذلك يصبح على اللاعب أن يحاول تقدير الاحتمالات وتكهن ما قد يقوم به اللاعب الآخر من أفعال.[٤]

ونظرية اللعبة تسلط الضوء على الطريقة التي يجري وفقها سباق التسلح، بوصفه عملية تدريجية تسير بنا بخطوات صغيرة لتوصلنا إلى نتائج تتزايد سوءاً، فقد أسهمت هذه النظرية في نشوء قوى الردع وسباق التسلح واللوبي، كما أنها كانت أساساً قامت عليه الدراسات حول كيفية تحقيق التعاون بين الدول المتنافسة في عالم فوضوي، كما تفسر هذه النظرية سلوك شركتين متنافستين تجبر كل منهما الأخرى على تخفيض أسعارها مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بهما.

لكن المشكلة الأساسية التي تخلقها هذه النظرية هي أن القرار العقلاني بالنسبة للاعب ما (والذي يعادل دولة ما) قد يتمحور حول القرار إلى جانب العدو بدلاً من المخاطرة عبر التحالف

---

[١] - الأكاديمية السورية الدولية، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، مرجع سابق.

[٢] - ديفيد بي باراتش، http://iipdigital.usembasy.gov/st/arabic/publication200905/2009054102328bsibhew521557html#ox2240hp24wzv مأزق السجين وفرص أخرى، ٢٠٠٩/٤/٢٧.

[٣] - موسوعة المعرفة، www.marefa.org نظرية الألعاب، ٢٠١١/١٢/١١.

[٤] - ديفيد بي باراتش، مأزق السجين وفرص أخرى، مرجع سابق.

مع لاعب آخر (أي دولة أخرى)، حتى أن التعامل مع هذه المشكلة قد أصبح مجال الاهتمام الرئيسي للكثير من الدراسات التي كتبت عن الحكومات العالمية والاندماج الإقليمي وحل النزاع.

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية منها أن ما هو عقلاني للاعب قد يعتمد على ما هو عقلاني للاعب آخر مع أن أحد اللاعبين قد يسلك سلوكاً يعتمد على الحس، ومن الأمثلة العامة لنظرية اللعبة معضلة (مأزق) السجين : [1]

– **مأزق السجين:** وهي لعبة تعاونية مجموعها صفر.[2] حيث يستجوب فيها مشبوهان بارتكاب جريمة خطيرة ،كل على انفراد، ويحق لكل منهما تجريم الآخر (مقابل تساهل السلطات معه)، أو البقاء صامتاً(وهذا لايوفر للشرطة أدلة ملائمة للبت في القضية، وذلك إذا بقي السجين الآخر صامتاً أيضاً).[3]

فالفكرة الأساسية في هذه اللعبة تنطلق من أنه بإمكان كل لاعب أن يربح إن تعاون كلاهما، لكن إن تعاون أحد اللاعبين فقط بينما فر اللاعب الآخر إلى صف العدو فإن هذا الأخير سوف يربح أكثر، لكن إن فر كلاهما إلى صف العدو فإنهما سوف يخسران أو قد يحققان ربحاً قليلاً، ولكن هذا الربح القليل يظل أكثر مما قد يحققه الطرف المتعاون مع العدو والذي لا يتم تقدير تعاونه من الطرف الآخر. والمشكلة التي قد تنتج عن نظرية مأزق السجين هذه هي أنه في حال كان كل من الطرفين عقلانياً في طريقة صنعه للقرار فإنهما لن يتعاونا مع بعضهما على الإطلاق، إذ إن صنع القرار العقلاني يتم عادة بطريقة تضمن ما هو الأفضل بالنسبة لأحد الطرفين الأكثر عقلانية بغض النظر عما يختاره الطرف الآخر، ولنفترض أن أحد اللاعبين قد ينحاز إلى صف العدو فيصبح من الأكثر عقلانيةً بالنسبة للآخر أن يضع نفسه أيضاً إلى جانب العدو الآخر، لكيلا يخسر شيئاً، ولكن إن لم يفعل ذلك فإنه سيتحول إلى سجين من جهة وخاسر في آنٍ واحد، وهذا يبين التعاونية والصفرية.[4]

ثالثاً: تفسير المقتربات النظرية الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية :

تختلف النظريات والمداخل النظرية في تحديد طبيعة البيئة المسؤولة عن تشكيل خيارات السياسة الخارجية الفرنسية في عالم ما بعد "الحرب الباردة"، وطبيعة القيود والحواجز التي تحكم السلوك الخارجي الفرنسي، وبالتالي يرتبط هذا الاختلاف في تفسير سياسة فرنسا الخارجية

---

[1] - كوجك باسو ، **"**مأزق المسافر"، مجلة العلوم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، المجلد٢٣، تموز- آب٢٠٠٧ ، ص١٢.

[2] - موسوعة المعرفة، www.marefa.org نظرية الألعاب، مرجع سابق.

[3] - كوجك باسو ، مأزق المسافر ، مرجع سابق، ص١٩.

[4] - ديفد بي بارتش، مأزق السجين وفرص أخرى، مرجع سابق.

بوجهات نظر صناع السياسة الخارجية، حيث يكمن السبب الأساسي لاختلاف وجهات النظر فيما بينها بتبنيها لمتغيرات مستقلة مختلفة، لذا سيتم التطرق لتصورات المقتربات النظرية الأساسية لاسيما الواقعية والليبرالية والبنائية للمتغيرات المؤثرة في تشكيل سياسة فرنسا الخارجية في مرحلة ما بعد "الحرب الباردة".

- تصور النظرية الواقعية:

أدركت النظرية الواقعية فهماً مقبولاً لحقيقة السياسة الخارجية الفرنسية خلال فترة "الحرب الباردة" وأثبتت جدارة تفسيرية على حساب غيرها من النظريات. ففي شرح أبعاد التحول الجذري في مضامين توجهات السلوك الخارجي الفرنسي عموماً لجأ متبنو التحليل الواقعي إلى بنية النظام الدولي آنذاك، وتحديداً التوزيع الدولي للقوى فيه (قطبية النظام الدولي الثنائية)، ليتم استنتاج إجابات تفسر تميز السياسة الخارجية الفرنسية (الانسحاب من الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي) برغبة فرنسية الجامحة لموازنة القوى العالمية وخلق قطب أوروبي عالمي ثالث، وخدمةً لهذا الهدف أساساً انتهجت فرنسا سياسة خارجية استثنائية تجاه المشرق العربي - من حيث أنها بدت أقرب للمواقف والحقوق العربية - لتؤكد إصرارها على الثبات على أهداف القوة السياسية: الاستقلال، النفوذ، موازنة القوى.[١]

غير أن هذه السياسة تجاه بعض قضايا المشرق العربي أخذت تنعكس لتتضح من خلالها المصلحة الفرنسية التي تحددها مجموعة من العوامل والمؤثرات الخارجية المستقلة ومثال ذلك علاقتها مع سورية التي انقلبت من تعاون في العديد من المجالات إلى عداوة على حساب العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

إن تفسير السياسة الخارجية الفرنسية وفقاً للنظرية الواقعية وتحديداً الجديدة يرتبط ببنية النظام الدولي وعقلانية الفاعل في حسابه للقوة والمصلحة، فالنظرية الواقعية تنطلق من الموقع النسبي لقوة فرنسا في تفسيرها للسياسة الخارجية الفرنسية.

إذاً ما تراهن عليه الواقعية الجديدة يمتد إلى ما يسمى "الموقع النسبي لقوة الدولة"، والذي يرتبط بعاملين أساسيين هما:

---

[١] - رابح زغواني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، مرجع سابق، ص٦٥-٦٧.

أ- **هيكل النظام الدولي الجديد:** " بحسب تعريف هدلي بول فإن النظام الدولي هو: " منظومة تظهر للوجود حين يكون لدى دولتين أو أكثر من الاتصال فيما بينها ، ويكون لديها من التأثير إحداهما في قرارات الأخرى، ما يكفي لكي يجعلها تتصرف بقدر ما ، كأجزاء في كل واحد" . [١]

لكن عند الرجوع إلى تعريف مارسيل ميرل يتضح أن النظام الدولي عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد من اللاعبين الذين يضمهم نظام بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية معينة".[٢]

أما بالنسبة لهيكل النظام الدولي فهو يمثل توزيع القدرات فيه، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بنسبة بعضها إلى بعض.[٣]

إذاً فالنظام الدولي هو مجموعة من الوحدات السياسية المترابطة والمتفاعلة فيما بينها من خلال مجموعة من العلاقات والوظائف والأهداف، ويمكن أن تكون هذه الوحدات دولة أو غيرها من الوحدات ذات الفعل الدولي، وترتيب هذه الوحدات يمثل هيكل هذا النظام.

ويعد هيكل النظام الدولي محدداً أساسياً للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وذلك لتأثيره المباشر على سلوكها الخارجي، فأثناء "الحرب الباردة"" كان النظام الدولي ثنائي القطبية، أي انقسم العالم إلى معسكرين : الأول رأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والثاني اشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكانت فرنسا تلعب فيه دوراً يشبه دور الوسيط بين الشرق والغرب بسبب دورها وعلاقاتها المميزة مع الكثير من دول الشرق وسعيها لتحقيق مكانة أفضل ضمن النظام الدولي وبالتالي استقلالية أكثر عن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أن فرنسا صنفت ضمن المعسكر الرأسمالي، أما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي اختلف هيكل النظام الدولي فباتت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة عالمياً، فهي تنفرد بامتلاك تجمع فريد من عناصر القوة؛ فعسكرياً، تحتفظ بإمكانية الوصول إلى أية منطقة في العالم، واقتصادياً، لا تزال محركاً رئيسياً للاقتصاد العالمي وتكنولوجياً، ما تزال تحتفظ بموقع تكنولوجي متقدم عالمياً، أما ثقافياً فإن جاذبية الثقافة الأمريكية واسعة الانتشار عالمياً، هذا فضلاً عن مركز القوة الذي تحتله في سلسلة تحالفاتها عبر العالم في الشبكة العالمية من المؤسسات الدولية.[٤]

---

[١] - المرجع السابق نفسه عن : جرجس فواز، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية- والعربية الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٧، ص٢٢.

[٢] - مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة حسن نافعة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي١٩٨٦، ص١٤٦.

[٣] - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٥، ص٥١.

[٤] - السيد أمين شلبي، التسعينات، أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، عالم الكتب ٢٠٠١، ص٥١.

لكن ذلك لا ينفي وجود قوى تطمح إلى إنشاء عالم متعدد الأقطاب، يحددها الاستراتيجيون في الاتحاد الأوروبي كعملاق اقتصادي، واليابان بقدراته التكنولوجية، والصين بقدرات اقتصادية وبشرية متشبثة بموقع دولي رفيع، وروسيا التي لا تزال قدراتها النووية تمنحها مكانة دولية متميزة.[١]

وقد طمحت فرنسا لموازنة القوة الأمريكية من خلال النظام البديل المتعدد القطبية الذي بدت ملامحه تتوضح أكثر فأكثر بتقدم موقع القوى الكبرى على صعيد النظام الدولي، وفي سياق الطموح الفرنسي سعت فرنسا منذ "الحرب الباردة" لتقوية وتعزيز الاتحاد الأوروبي ودورها فيه ليكون قطباً أساسياً في كسر الأحادية القطبية .

ب-طبيعة عناصر القوة الجديدة في ظل النظام الدولي الجديد: بعد "الحرب الباردة" ظهرت عناصر قوة جديدة تتضح من خلال اهتمام الباحثين بمواضيع متعددة مثل:[٢]

- تزايد أهمية المؤسسات والمنظمات الدولية.
- خوض العالم لثورة هائلة في ميدان التكنولوجيا والإعلام والاتصالات.
- ازدياد أهمية القوة الاقتصادية على حساب غيرها من المتغيرات في تحليل التفاعلات الدولية، حيث أصبحت هدفاً تسعى إليه الدول كأساس لقوتها الراهنة والمستقبلية، ومعياراً في قياس قوتها وأداة من أدوات ممارسة النفوذ.

هذا فضلاً عن انتشار قيم الليبرالية السياسية كالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي مفاهيم قد اكتسبت شرعة دولية أكبر عندما تبنتها المنظومة القانونية الدولية.[٣]

في ضوء هذه العناصر الجديدة للقوة فإن تحليل سياسة فرنسا الخارجية من منظور واقعي يبين أنها قد تقبل الاندماج في المؤسسات السياسية والاقتصادية التي يقودها القطب المهيمن (الولايات المتحدة الأمريكية) بدلاً من المحاولة الصعبة لتقويض هذا النظام، ففرنسا تجري حساباً دقيقاً للثمن الباهظ الذي ينتج عن تحدي الهيمنة الأمريكية، وتبعاً لنتائج الحساب فإن فرنسا قد سارت في مسار محاولة موازنة القوة الأمريكية فكان دخولها الاتحاد الأوروبي أمراً ضرورياً لتدعيم موقعها بالنسبة للقوة في النظام الدولي.

إذاً إن موقع فرنسا في النظام الدولي الجديد يحكمه بشكل كبير مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على موازنة قوة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عملية صعبة يتداخل فيها التقدم مع

---

[١] - رابح زغواني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، مرجع سابق، ص٦٧-٦٨.

[٢] - علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص٧١.

[٣] - سعيد حتي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص٥٩.

التراجع، فأحياناً تبدو القدرة كبيرة بالنظر للوحدة التي ما لبثت تتعمق كجهاز عمل واحد، وأحياناً تبدو ضعيفة بسبب فقدان الاتحاد الأوروبي لسياسة خارجية وأمنية مشتركة فعلية، مما يحول دون حصول أوروبا على هوية سياسية وجاذبية أكثر على النطاق العالمي، وبالتالي، فإن موقع فرنسا من القوة في نسق ما بعد "الحرب الباردة" – من منظور واقعي– تتنازعه آمال وعراقيل يواجهها الاتحاد الأوروبي في سعيه لموازنة القوة الأمريكية.

وبالرغم من أن الواقعية التقليدية تهتم بالتنافس العسكري بين الدول على الأمن بسبب التهديد المستمر في بيئة فوضوية فإن واقع ما بعد "الحرب الباردة" نقل قوة تأثير العامل العسكري إلى مرتبة أقل.

- **تفسير النظرية الليبرالية للسياسة الخارجية الفرنسية:**

إن النظرية الليبرالية تعتمد على البيئة الداخلية للدولة كأساس تفسيري للسياسة الخارجية، فخيارات هذه السياسة تعكس الخصائص الهيكلية والوظيفية لبيئة صنع القرار الداخلية.

ومن هذا المنطلق تدعو الليبرالية النفعية إلى إيلاء اهتمام خاص وحصري لمتغيرات النسق السياسي الداخلي الفرنسي، ويتضمن ذلك توجيه الاهتمامات نحو المتغيرات المؤثرة في صنع القرارات سواءً غير المباشرة منها (نظام صنع القرار، اهتمامات الرأي العام) أو المباشرة التأثير (أفضليات الفواعل المهيمنة على صنع القرار الخارجي خاصة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط) كمتغيرات تملك إجابات حاسمة عند محاولة تفسير التوجهات الخارجية لفرنسا، ويتم الاحتكام إليها في تقرير مدى الاستمرارية أو التغير في هذه التوجهات.[١]

- **وجهة النظر البنائية في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية:**

تركز النظرية البنائية في تفسيرها للسياسة الخارجية على الأفكار والقيم والمعايير، تعتقد أن مفتاح فهم تفاعلات ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لا تكمن في فحص وتفسير اللعبة التي يؤديها اللاعبون بقدر ما تتمثل في استيعاب الطريقة التي تدرك بها مختلف المجموعات هوياتها ومصالحها.[٢]

فبالرغم من أنها لا تستبعد متغير القوة في تفسير السياسة الخارجية إلا أنها تركز على كيفية نشوء الأفكار والهويات والكيفية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتشكيل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف وتستجيب لها تبعاً لذلك، فتفسير المواقف السياسية الفرنسية لعالم ما بعد "الحرب الباردة" مثلاً ينصرف إلى معرفة ما إذا كانت فرنسا ستنظر إلى نفسها بمنظور وطني أم

[١] - رابح زغواني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، مرجع سابق، ص٧٢.

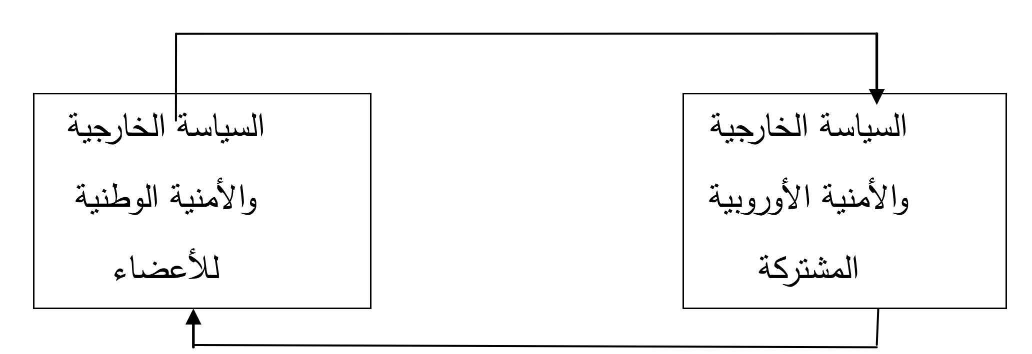
[٢] - زكي العايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٤، ص١٩.

قاري أوروبي، بالرغم من أن البنائية تنظر إلى المنظمات بأنها فاعل مستقل ولها سلطة تسمح لها بوضع برامج وتطبيق سياسات، وتعديل سياسات الدول المنفردة ، واتخاذ قرارات تؤثر على مصالحها.[1]

فالتحليل البنائي لأثر الاتحاد الأوروبي في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد "الحرب الباردة" يركز على دراسة الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة بعلاقات خارجية متعددة، أي من الزاوية فوق القومية " Supernationality" ، وتبعاً لذلك فإن فرنسا لا تمتلك استقلالية مطلقة في سياستها الخارجية بل أن خاصية الانتماء للاتحاد الأوربي هي تأثير فوق قومي لمسار التكامل الأوروبي على السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت ذاته فإن هناك مدخلات تتمثل بإسهامات هذه الدول في مسار صنع السياسة الخارجية على المستوى الأوروبي، وينتج عنه مخرجات السياسة وفقاً لنظام المدخلات والمخرجات الآتي كما في الشكل رقم (١):

شكل رقم (١)

نظام المدخلات والمخرجات في نموذج السياسة الخارجية الأوروبية



المصدر : Alister Miskimmom,"The Europeanization of National Strategic Planning National and European Union level policy adaptation and maladaptation within the framework of the European Security and Defence Policy", Paper Presented at The 47th Annual International Studies Association Convention, San Diego, Usa. 22-25 March 2006,p6.

إن تكيف السياسة الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي- ومن بينها فرنسا- مع معايير الاتحاد الأوروبي تتمثل في أربع حالات:

١- تكيف جوهري تعديلي "Substantive – Regulative Adaptation" :

يتمثل في انتهاج الاتحاد الأوروبي لسياسة ما أو اتخاذه لموقف ما، يؤثر في سلوك الأعضاء نتيجة لعملية تكييف بين الضغوط الأوروبية وأولويات المصلحة الوطنية؛ أي أن قرار إذعان العضو لمطالب الاتحاد الأوروبي يتوقف على حساب دقيق للتكاليف والمكاسب.

[1] - رابح زغواني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، مرجع سابق، ص٧٩.

٢- تكيف جوهري –إنشائي "Substantive- Constitutive Adaptation":

يتأتى عن تبني الدولة العضو لمعايير أوروبية توفر لها فهماً معيناً لمصلحتها الوطنية وتدفع صناع قرارها إلى تعديل سياستهم الخارجية وفقاً لها (المعايير)؛ حتى ينظر إليها كدولة أوروبية شرعية، وهذا المسار يؤدي في النهاية إلى تشكيل هوية أوروبية جماعية قد تؤدي بالدول الأعضاء إلى تغيير نظرتهم لأنفسهم، ومن ثم إجراء تغيير جوهري في المفاهيم المركزية التي تنبني عليها سياستهم الخارجية.

٣- تكيف إجرائي – إنشائي "Procedural- Constitutive Adaptation":

ينبع عن عملية التنشئة الاجتماعية لممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد، وهي ثقافة تنشأ عن معايير إجرائية شكلية مثل (التشاور، سرية المفاوضات،..) لكنها قد تؤثر عملياً على السياسة الخارجية الفعلية للأعضاء بإحدى طريقتين أو كلاهما:

أ- تعزز من رغبة التكيف لدى العضو؛ لأن الدولة العضو تشعر –أخلاقياً- أنها ملزمة بأن تأخذ في الاعتبار إرادة ومصالح الاتحاد في تشكيلها لسياستها الخارجية.

ب- تنتج المشاركة المستمرة للدولة العضو في المفاوضات والمشاورات إمكانية التأثير في القرار النهائي للاتحاد، بما يضمن استقلالية مواقفها وضمان مصالحها.

٤- تكييف إجرائي تعديلي "Procedural-Regulative Adaptation": ينشأ عن وجود مستوى فوق قومي لصناعة قرار السياسة الخارجية يتحدى الرؤية التقليدية لصنع السياسة الخارجية كخاصية وطنية؛ فهو بشروطه ومطالبه يؤثر مباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية للدول الأعضاء، وفي آنٍ واحد يمكن لهذه الآلية أن تعزز من قدرات ومكانة الدبلوماسية الوطنية للدولة العضو بفضل زيادة المعلومات، وتبادل الآراء والمشاورات والهيبة المتحصل عليها بفضل مجرد الانتماء للاتحاد.[١]

وبالنتيجة فإن السياسة الخارجية لفرنسا – كعضو في الاتحاد الأوروبي- سوف لن يشكلها الموقع النسبي لقوتها بين دول الاتحاد الأوروبي، ولا موقع هذا الأخير ضمن النسق الدولي فحسب بل ستحددها أيضاً درجة تكيفها مع المعايير النسقية الجديدة بصفة عامة كحقوق الإنسان وواجب التدخل الإنساني، ومعايير الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة.

- **المطلب الثالث: مستويات تحليل السياسة الخارجية**

هناك عدة مستويات لتحليل السياسة الخارجية تتحدد وفقاً لاهتمامات الباحث، ومنها ينبع الإطار الفكري وتتحدد بها عملية جمع المعلومات.

---

[١] - المرجع السابق، ص٨١-٨٢.

وفي هذا البحث تم تحديد المستويات التالية لتحليل السياسة الخارجية :

- المستوى الأول: تحليل السياسة الخارجية على مستوى الفرد.
- المستوى الثاني: تحليل السياسة الخارجية على مستوى الوحدة الدولية.
- المستوى الثالث: تحليل السياسة الخارجية على مستوى النظام الدولي.

أولاً: تحليل السياسة الخارجية على مستوى الفرد: تنبع أهمية اعتماد مستوى التحليل هذا من الدور الكبير للفرد في صنع القرار السياسي ؛هذا بالرغم من أن عملية صنع القرار عملية معقدة ويكتنفها الغموض، ذلك لأن مسألة من الذي يصنع القرار؟ ليست ميسورة الحل بالسهولة التي تبدو للوهلة الأولى.[١]

وقد برز الاهتمام بصورة واضحة بعملية صنع القرار مع ظهور الحركة السلوكية في منتصف القرن العشرين. ويعتبر ريتشارد سنايدر (R.Snyder) من أبرز الذين اهتموا بدراسة عملية صنع القرار ودور الفرد فيه؛ حيث يرى سنايدر أن الفعل الصادر عن أية دولة يقوم به في الواقع أشخاص، وبالتالي فإن فهم واستيعاب هذا الفعل يتطلب بالضرورة النظر إلى محيط صناعة القرار من خلال إدراك صناع القرار للبيئة الموضوعية وليس من خلال إدراك الآخرين لهذه البيئة.[٢]

فحركة السلوك الخارجي للدولة هي في حقيقتها حركة صناع القرار في الدولة ، فإن لم يدرك صناع السياسة الخارجية وجود متغير موضوعي معين؛ فإن ذلك المتغير لن ينتج أثراً في السياسة الخارجية للوحدة الدولية، كما أن لشخصية القائد السياسي أثراً مباشراً على سياسته الخارجية دون أن تتأثر تلك العلاقة بفهم القائد السياسي لشخصيته.[٣]

بيد أن ذلك لا يعني أن المتغيرات الموضوعية (أو ما يطلق عليه اسم البيئة الموضوعية (operastional environment)) هي مجرد متغيرات غير مباشرة. (ذلك أن تلك المتغيرات هي التي تحدد إمكانية نجاح أو فشل السياسة الخارجية)، فبمجرد أن يصوغ القائد السياسي وينفذ سياسته الخارجية؛ فإن تلك السياسة تستقل عن تصوراته الذاتية، وتتحدد فرص نجاح أو فشل تلك السياسة انطلاقاً من طبيعة المتغيرات الموضوعية، فالقائد السياسي –الذي يتصور أن دولته تمتلك قوة عسكرية ضخمة بالرغم من أنها محدودة القوة العسكرية– فإنه إذا صاغ سياسته بناءً على هذا الأساس فإنه من المحتمل أن تؤدي تلك السياسة إلى فشل سياسي أو هزيمة

[١] - بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ،ترجمة فايز كم نقش، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٩، ص٥٥٢.

[٢] - عبيدالله زايد مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٣٩.

[٣] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص١٣٩.

عسكرية، ومن ثم فإن مدى التطابق والتفاوت بين المتغيرات الموضوعية وبين تصور صانع السياسة الخارجية لتلك المتغيرات وخصائصه الشخصية (أوما يطلق عليه اسم البيئة النفسية(psychological environment)) هو الذي يحدد فرص نجاح أو فشل السياسة الخارجية. وكلما زاد هذا التطابق، زادت فرص نجاح السياسة الخارجية، حيث إن هيكل وعملية صنع القرار تتأثر بدورها بتعريف صانع السياسة الخارجية للموقف، والبيئة النفسية للقائد السياسي.[١]

إذاً إن تحليل السياسة الخارجية لأية دولة توجه الأنظار دائماً إلى صانع القرار لمعرفة خلفيته السياسية والفكرية ورؤاه وقناعاته، ونظرته للعالم المحيط به، وللظروف التي كان يعيشها حين صياغة السياسة الخارجية، بل وللحالة النفسية والذهنية التي هو عليها، وهذا جعل صنع القرار في العلوم السياسية أحد المناهج الرئيسية في دراسة وتحليل السياسة الخارجية لأية دولة من الدول.[٢]

فالاهتمام بتحليل السياسة الخارجية على مستوى الفرد أمر مهم عند محاولة رصد توجهات السياسة الخارجية للوحدة الدولية لما لشخصية صانع القرار ومعتقداته والظروف التي تحيط به تأثير كبير على تلك السياسة.

ثانياً: تحليل السياسة الخارجية على مستوى الوحدة الدولية: في هذا المستوى من التحليل ينظر إلى الوحدة الدولية باعتبارها محور التحليل بمختلف أبعاده.[٣]

ولقد درج التحليل التقليدي للسياسة الخارجية على اعتبار أن الدولة هي الفاعل الرئيس–إن لم يكن الوحيد– في السياسة الخارجية، فالدولة بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة، هي الوحدة الرئيسية القادرة على العمل الخارجي المؤثر.[٤]

أما بالنسبة للوحدات الأخرى كالمنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومية)، وحركات التحرر الوطني، والشركات المتعددة الجنسية....فلا يمكن أن تكون لها سياسة خارجية، وهذه الوحدات ليست سوى أدوات في يد الدول.[٥]

---

[١] - المرجع السابق، ص١٤٠–١٤١.

[٢] - سليمان سامي الشحومي، "السياسة الخارجية..المفاهيم –الأهداف – الوسائل"، مرجع سابق ، ص٣٢.

[٣] - عبيدالله زايد مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٥٣.

[٤] - محمد السيد سليم ،تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص١٢٣.

[٥] - عبيدالله زايد مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٣٥.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل التقليدي انطلق من مفهوم السيادة القانونية على إقليم معين، فالدول هي الكيانات الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بالسيادة، وبالتالي هي الكيانات الوحيدة القادرة على التأثير في مجريات السلوك الدولي.[١]

إن هذا التحليل التقليدي (منظور الدولة) يعبر عن طبيعة العلاقات الدولية حتى النصف الثاني من القرن العشرين تقريباً. حيث اتسمت هذه العلاقات بثلاث ظواهر: **الأولى** هي محدودية عدد الدول الكائنة في النسق الدولي، **والثانية** هي أن الدول كانت هي الكيانات الرئيسية–إن لم تكن الوحيدة– في النسق الدولي، و**الثالثة** هي أن تلك الدول كانت تمثل كيانات متكاملة ذات تأثير فعال في النسق الدولي؛ ومع ازدياد عدد الدول الكائنة في النسق الدولي، وظهور كيانات جديدة في هذا النسق بجوار الدول؛ ووجود عدد من الدول التي لا تمتلك المقومات الحقيقية لدولة وتفتقر إلى القدرة على صياغة وتنفيذ سياسة خارجية في النسق الدولي، إزاء ذلك فقد منظور الدولة مصداقيته إلى حد كبير خاصة بعد أن تبين أنه قد يقود دارسي السياسة الخارجية إلى نتائج مضللة، فنموذج الدولة، يقود إلى دراسة السياسات الخارجية لبعض الدول التي قد لا يكون لها وزناً حقيقياً في سير التفاعلات الدولية لمجرد أنها تتمتع بالسيادة القانونية، هذا مع إهمال كيانات أخرى (كمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تمتلك برنامجاً للعمل السياسي في الشرق الأوسط، والشركات متعددة الجنسيات كشركة جنرال موتورز مثلاً....) هذه الكيانات مؤثرة وقادرة على التعامل في محيط العلاقات الدولية، من هنا فإن التحليل الحديث (منظور المجتمع العالمي) اتجه إلى التخلي عن التعريف القانوني، وتعريف وحدات السياسة الخارجية طبقاً للصفة السلوكية المسماة "الاستقلال" avtonmy، ويقصد بالاستقلال في هذا المجال القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على التأثير في مجرى العلاقات الدولية، بشكل لا يمكن التنبؤ به تماماً بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى.[٢]

وتأسيساً على ما سبق فإن هذا المستوى من التحليل (التحليل على مستوى الوحدة الدولية) يرتكز على أساس جعل وحدة التحليل تنصب على النشاط السياسي للفاعل الدولي سواء أكان هذا الفاعل دولة أم منظمة دولية، أم شركة ذات نشاط دولي، أم حركة تحرر.

---

[١] - محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص١٢٣.

[٢] - المرجع السابق،ص١٢٣-١٢٤.

ثالثاً: تحليل السياسة الخارجية على مستوى النظام الدولي:

يقصد بالنظام الدولي تلك التفاعلات بين الوحدات الدولية والتي تتحدد وفقاً لمجموعة غير محددة من القواعد.[1]

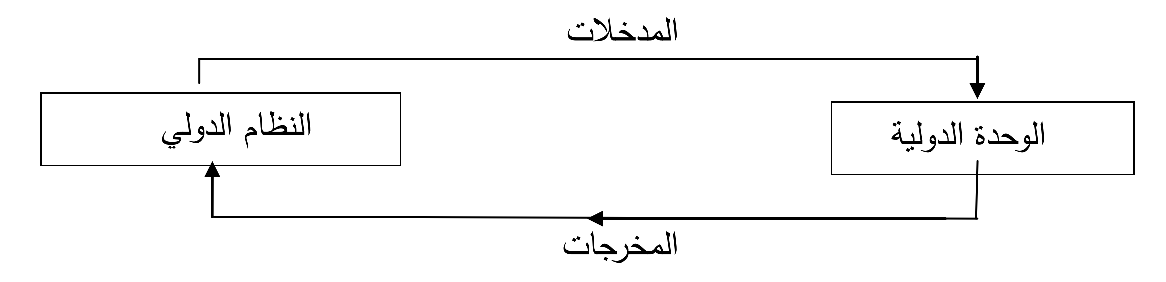
ووفقاً لهذا المستوى يتم تفسير ظاهرة السياسة الخارجية على أساس معطيات الواقع الدولي أي وفق مدخل النظام الدولي.[2]

ويركز هذا المستوى من التحليل على اعتبار السياسة الخارجية لأية وحدة دولية ناتجة عن الاستجابة للتفاعلات المختلفة التي تحدث في النظام الدولي.

حيث ينظر للسياسة الخارجية كأحد المخرجات التي تتأثر بالمدخلات الناجمة عن تفاعلات الوحدات الأخرى في النظام الدولي.[3] وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢)

تحليل السياسة الخارجية على مستوى النظام الدولي



المصدر:عبيد الله زايد مصباح، السياسة الخارجية، فاليتا، منشورات ELG فاليتا ، ١٩٩٤،ص٣٤.

هذا ويعد البنيان الدولي (كيفية ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضها البعض) أحد المؤثرات الأساسية الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدات الكائنة فيه.[4]

إذاً ووفقاً لمدخل النظام الدولي فإن الدولة تكون متغيراً تابعاً والنظام الدولي متغيراً مستقلاً، لأن البيئة الخارجية تفرض على صانع القرار قيوداً تؤثر سلباً في مجال حريته في صنع السياسة الخارجية.

- **المبحث الثاني: الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية في منطقة المشرق العربي**

نظراً لأهمية العرض التاريخي لعلاقة فرنسا بالمشرق العربي في توضيح سياستها الخارجية تجاه المنطقة والعوامل المؤثرة في سلوكها السياسي تجاه المشرق العربي، لذا سيتم الحديث في هذا المبحث عن سياسة فرنسا الخارجية تجاه منطقة المشرق العربي منذ الحرب العالمية الأولى

[1] - علي الدين هلال، وبهجت قرني، السياسات الخارجية للدول العربية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،٢٠٠٢، ص٣٧.

[2] -عبيدالله زايد مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٣٧.

[3] - المرجع السابق، ص٣٣.

[4] -محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٢٧٦.

أي قبل الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان حتى مرحلة مابعد "الحرب الباردة" مع تقسيم العرض التاريخي إلى قسمين المرحلة الفاصلة بينهما ترتبط بقيام الحرب العالمية الثانية.

- **المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المشرق العربي منذ الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.**

منذ معاهدة ويستيفاليا عام ١٦٤٨ وظهور الدولة القومية في أوروبا عملت الدول القومية الكبرى على التعبير عن إرادة القوة لديها وأخذت تعمل على فرض الهيمنة على دول قومية أخرى أوروبية وغير أوروبية خاصةً من دول القارات المحيطة بها[١].

وفرنسا هي إحدى تلك الدول الأوروبية القومية الكبرى التي سعت لتوسيع نفوذها عبر السيطرة والهيمنة على دول أخرى، وقد تنافست مع دول أوروبية كبرى أخرى كبريطانيا مثلاً للسيطرة على بعض مناطق النفوذ مثل البحر الأبيض المتوسط والطريق إلى الهند، وقد اتجهت فرنسا للتوسع نحو الجنوب باتباع سياسة مؤثرة في مواجهة الإمبراطورية العثمانية وملحقاتها القريبة والبعيدة ومن ضمنها منطقة المشرق العربي، حيث طمحت من خلال ذلك إلى تعزيز نفوذها الدولي دون المواجهة المباشرة مع بريطانيا، وفي مراحل لاحقة عملت فرنسا على التعاون مع بريطانيا للتأثير على الإمبراطورية العثمانية من أجل تفكيكها واقتسام مناطق نفوذ كانت تتبع للإمبراطورية العثمانية ومنها منطقة المشرق العربي، فبالرغم من التنافس الكبير الفرنسي _البريطاني فقد سارت العلاقات الفرنسية_البريطانية باتجاه تسوية المشاكل التي تهدد الطرفين، حيث أطلقت يد بريطانيا في مصر ويد فرنسا في المغرب، وتجاه ذلك سارع الإمبراطور الألماني وليم الثاني لإعلان تأييده لاستقلال المغرب، مما زاد من التنسيق الفرنسي_البريطاني لاسيما في المجال العسكري لمواجهة احتمال وقوع الحرب؛ وبالمقابل وقفت النمسا والمجر بقوة بجانب ألمانيا[٢].

وقد كان لضم النمسا لولايتي البوسنة والهرسك عام ١٩٠٨ أثراً سلبياً أثار العديد من الدول، ومنها فرنسا وبريطانيا وكذلك روسيا التي وقفت إلى جانب الصرب وأخذت تشد أزرهم، وقد هددت هذه الحالة أوروبا بنشوب حرب شاملة، حيث إن النمسا انتهزت فرصت ثورة جمعية الاتحاد والترقي ضد السلطان عبد الحميد الثاني عام١٩٠٨ وأعلنت ضمها للولايتين سابقتي الذكر، حيث إنهما كانتا تحت إشرافها فقط، وتتبعان للإمبراطورية العثمانية؛ كما انتهزت بلغاريا الفرصة وأعلنت استقلالها الكامل عن الدولة العثمانية، والتي بدورها قامت في مراحل لاحقة بتسوية العديد من المشاكل المرتبطة بقضايا نفوذية وخلافية تتعلق بمناطق نفوذها، فقد عملت مثلاً على توزيع

[١] - بول بالطا وكلودين ريللو، سياسة فرنسا تجاه البلاد العربية، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، بيروت، دار القدس، ط١، ١٩٨٥، ص٢٥.
[٢] - عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الرياض، دار المريخ للنشر،ط٣، ١٩٩٣ ، ص٣٦٦.

امتياز خطوط المواصلات العديدة في أراضيها ومن بينها خط حديد بغداد وذلك بالتفاهم مع فرنسا بريطانيا وألمانيا، بالإضافة إلى عقد تسوية مع الزعماء العرب في أعقاب المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس عام ١٩١٣ حيث اعترفت فيه الحكومة العثمانية بالكثير من الحقوق العربية في إطار الدولة العثمانية، وقد عززت الامتيازات التي منحت من قبل السلطة العثمانية للأوروبيين التواجد الأوروبي في المنطقة ومن ضمنه التواجد الفرنسي في منطقة المشرق العربي، وقد شكل اغتيال ولي العهد النمساوي عام ١٩١٤ الشرارة المباشرة لقيام الحرب العالمية الأولى، حيث أعلنت النمسا الحرب على صربيا وتتابعت الدول الأوروبية الكبرى في إعلان المشاركة في الحرب التي تشكلت فيها كتلتان بارزتان الأولى عرفت باسم دول الوسط وأبرز الدول المحاربة فيها (ألمانيا، النمسا، المجر) وقد حاربت إلى جانبها قوى أخرى كالدولة العثمانية وبلغاريا، والكتلة المحاربة الثانية عرفت باسم دول الوفاق وأبرزها (فرنسا، روسيا، بريطانيا، اليابان) وقد حاربت إلى جانبها قوى أخرى مثل إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية ورومانيا والصرب والعرب، ففرنسا كانت من الدول الأساسية في محور الوفاق والتي تحملت عبئاً رئيسياً في العمليات العسكرية، وقد أثر ذلك في قدرات فرنسا الاقتصادية لاسيما وأن نسبة الشباب في فرنسا آنذاك كانت قليلة بالمقارنة مع عامة الشعب، مما أدى إلى قلة اليد العاملة الزراعية فضلاً عن تأثر الإنتاج الصناعي سلباً بسبب وقوع المراكز الصناعية الشمالية تحت الاحتلال الألماني، وبالرغم من معارضة الاشتراكيين الفرنسين مشاركة فرنسا في الحرب العالمية الأولى، إلا أنهم شاركوا مع بقية الشعب الفرنسي في الحرب عندما أعلنت الحرب للدفاع عن فرنسا[١].

وقد عملت فرنسا على كسب وجود العرب إلى جانبها في القتال خلال الحرب العالمية الأولى، لاسيما وأن قيام هذه الحرب مثل فرصةً مهمةً بالنسبة للعرب عليهم اقتناصها لكسب دعم الدول الأوروبية الكبرى كفرنسا وبريطانيا لتخليصهم من الاحتلال العثماني بهدف الحصول على الاستقلال[٢].

إلا أنه وبالرغم من قتال العرب إلى جانب دول الوفاق في الحرب العالمية الأولى فقد عملت فرنسا بالاتفاق مع بريطانيا على التخطيط لتقسيم الوطن العربي والسيطرة عليه وقد اتضحت النوايا الفرنسية–البريطانية من خلال اتفاقية سايكس–بيكو التي وقعت عام ١٩١٦ والتي عرفت باسم موقعيها مارك سايكس (البريطاني) وجورج بيكو (الفرنسي)، حيث تم بموجب هذه الاتفاقية تقسيم بلاد الشام والعراق إلى عدة مناطق: المنطقة الزرقاء: (وتشمل الساحل السوري من رأس

---

[١] - المرجع السابق، ص٣٦٧-٣٨٣.
[٢] - منير الحمش، www.baath.party.org ، العرب في مواجهة مخاطر التقسيم،٢٠١٢/٣/١.

الناقورة جنوباً حتى قلب الأناضول شمالاً بما في ذلك كيليكية، وتعطى لفرنسا تقيم فيها النوع الذي تريده من الحكم)، والمنطقة الحمراء: (وتشمل ولايتي بغداد والبصرة وتعطى لإنجلترا تقيم فيها النوع الذي تريده من الحكم، كما تعطى إنجلترا ميناء حيفا في فلسطين)، والمنطقة السمراء: (وتشمل فلسطين ويقام فيها إدارة دولية يتفق على شكلها بين الحلفاء بما فيهم شريف مكة)، والمنطقة الداخلية: (وتشمل ما بقي من شمال العراق وداخل بلاد الشام، وتقسم إلى منطقتين هما: منطقة (آ)(تشمل سورية الداخلية بما فيها منطقة الموصل)، ومنطقة(ب) (تشمل ما تبقى من العراق وشرقي الأردن)).[١]

وبالإضافة إلى اتفاقية سايكس–بيكو فقد عملت بريطانيا وقبل نهاية الحرب العالمية الأولى أيضاً على إعطاء وعد لليهود عام ١٩١٧ سمي بوعد بلفور من أجل إقامة "وطن قومي لليهود" في فلسطين مما أكسب دول الوفاق تأييد اليهود في الحرب العالمية الأولى، وبالرغم من رفع الراية العربية في دمشق في ١٩١٨/٩/٣٠ بعد هزيمة العثمانيين فقد وقع الوطن العربي ومنه منطقة المشرق العربي من جديد في دائرة الصراع الدولي والمصالح الدولية، حيث نكثت الدول الأوروبية _لاسيما فرنسا وبريطانيا_ بوعودها للعرب وبدأ تطبيق اتفاقية سايكس–بيكو ومن بعدها تنفيذ وعد بلفور[٢].

وقد خرجت بريطانيا من سورية سنة ١٩٢٠ بناءً على مؤتمر سان ريمو الذي عقده مجلس الحلفاء الأعلى في إيطاليا والذي تقرر فيه وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضع العراق تحت الانتداب البريطاني، وكذلك بالنسبة لفلسطين وشرقي الأردن فقد تم وضعهما تحت الانتداب البريطاني مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور، حيث دخل الجنرال الفرنسي غورو بقوات فرنسية إلى لبنان ثم وجه إنذاراً لسورية من أجل تسريح الجيش والاعتراف بالانتداب الفرنسي عليها إلا أن سورية رفضت ذلك وخاضت معركة ميسلون في ١٩٢٠/٧/٢٤رغم الفارق الكبير بين حجم القوات السورية وتلك الفرنسية المهاجمة، فكانت النتيجة دخول القوات الفرنسية إلى دمشق بعد هذه المعركة.[٣]

وقد كان للصهيونية تطلعات واسعة لدخول سورية ولبنان مستغلةً الدعم البريطاني ومحاولةً الاستفادة من الوجود الفرنسي في هذه المنطقة، إلا أن أغلبية الأحزاب السياسية الفرنسية في

---

[١] - ماري شهرستان ،" تاريخ سورية تحت الانتداب الفرنسي ١٩٢٠–١٩٤٦"، مجلة الجامعة الإسلامية- سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، حزيران ٢٠١١، ص١٣٠.

[٢] - منير الحمش، العرب في مواجهة التقسيم، مرجع سابق.

[٣] - المرجع السابق نفسه.

بدايات مرحلة الانتداب كانت معارضة للصهيونية على الصعيد الأيديولوجي.[1] كما أن الصراعات الناشئة بشأن المصالح في الشرق الأدنى •زادت من عداء السياسة الفرنسية للصهيونية باعتبارها تشكل خطراً على النفوذ الفرنسي في الشرق، لذا فقد حاولت المنظمة الصهيونية العالمية في بداية العشرينيات تحسين علاقاتها بفرنسا، وكان الهدف الأساسي هو إقناع السلطات المنتدَبة على لبنان وسورية بتغيير سياستها تجاه الحركة الصهيونية، كما حاولت أن تحصل على الإذن بشراء أراضٍ لها في لبنان من أجل إنشاء المستعمرات، لكن سلطات الانتداب أعلنت أن "فرنسا ستقف في وجه كل محاولة توسع للصهيونية في سورية، فمنعت الموافقة على أية تأشيرات دخول إلى سورية ولبنان، لكن فيما بعد وفي إطار الاستفادة من الرأسمال اليهودي فقد سمحت فرنسا بقدوم المهاجرين اليهود الرأسماليين إلى المنطقة واستمرت المحاولات الصهيونية حتى حصلت على وعد من فرنسا بدعم الجالية اليهودية الأمريكية حيث ارتأت فرنسا أن إدخال المزارعين والحرفيين اليهود إلى لبنان وسورية سيجعل من كل يهودي أميركي متطوعاً متحمساً للترويج لفرنسا.[2]

في هذه الفترة قامت العديد من الثورات العربية ضد الاستعمار الفرنسي، ومن هذه الثورات الثورة السورية الكبرى التي قامت في تموز ١٩٢٥ واستمرت حتى عام ١٩٢٧، وكان من أبرز نتائج هذه الثورة أنها دفعت فرنسا إلى قبول المفاوضة مع الزعماء الوطنيين، لكن هذه المفاوضات لم تحقق الاستقلال التام فاستمرت المقاومة والدبلوماسية لإجلاء المستعمر وتحقيق الاستقلال.[3]

في حين أن الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى شهدت أحداثاً عديدةً تصاعدت حدتها حتى اشتعلت حرب عالمية ثانية، فبالرغم من إنشاء عصبة الأمم منذ عام ١٩١٩ وتسويات الصلح فيما بعد الحرب العالمية الأول إلا أن ذلك لم يحقق آمال الكثير من الشعوب والدول، مما زاد من التسلح لدى بعض الدول وعجزت عصبة الأمم عن تقييد اعتداء العديد من الدول على غيرها وتجاوز بعض الدول لعصبة الأمم كمنظمة قامت من أجل إحلال السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب حرب عالمية ثانية، فألمانيا مثلاً قامت باحتلال النمسا ومنطقة السوديت، ثم ألحقت تشكسلوفاكيا كلها بألمانيا وتعدت على هنغاريا والمجر ثم بولونيا، وعصبة الأمم لم تستطع منع هذه الاعتداءات، كما أخذت ألمانيا تضم إليها مناطق يسكنها الألمان وتطالب بالمستعرات التي

---

[1] - دوني إرمان، "استراتيجيات الحركة الصهيونية في سورية ولبنان في الثلاثينات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢٠، العدد٧٨، ربيع ٢٠٠٩، ص١٣٢.

• -مصطلح أطلقته أوروبا في القرن التاسع عشر إشارةً إلى المنطقة الواقعة بين الخليج العربي شرقاً وحدود شمال إفريقيا غرباً، وأعالي آسيا الصغرى وأعالي بلاد النهرين شمالاً، وسواحل المحيط الهندي جنوباً، فالشرق الأدنى يضم: تركيا، سورية، لبنان، فلسطين، العراق، مصر، إيران، قبرص. (المصدر: ويكيبيديا www.wikipedia.org الشرق الأدنى، ٢٠١٥/٩/٢٦.)

[2] - ماري شهرستان ، تاريخ سورية تحت الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦، مرجع سابق، ص١٣٣-١٣٥.

[3] - المرجع السابق، ص١٣١.

كانت تسيطر عليها، وتطورت الأحداث الدولية حتى قام الجيش الألماني باكتساح بولندا في أيلول ١٩٣٩ فشكل هذا الاعتداء الشرارة المباشرة للحرب العالمية الثانية، حيث أعلنت فرنسا وبريطانيا الحرب على ألمانيا وبدأت الحرب التي انقسم خلالها العالم إلى كتلتين بارزتين، سميت الكتلة الأولى بالدول الحلفاء وأبرزها فرنسا وبريطانيا وقد انضمت إليها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بالرغم من توقيعه معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا فيما سبق، وقد سميت الكتلة الثانية بدول المحور وأبرز الدول المحاربة فيها ألمانيا وإيطاليا واليابان.[١]

وخلال قيام الحرب العالمية الثانية أعلن الماريشال بيتان رئيس الحكومة الفرنسية انتهاء المقاومة التي رأى أنها لم تعد مجدية، ولابد من المفاوضة من أجل الهدنة، ومن ثم انقسمت فرنسا إلى قسمين، أحدهما محتلاً ويشمل المناطق الشمالية والغربية من فرنسا والقسم الآخر غير محتل ويشمل وسط فرنسا وجنوبها ومركزه مدينة فيشي حيث احتلت باريس من قبل الألمان، ولكن الحكومة التي يرأسها المارشال بيتان تخضع خضوعاً مباشراً لألمانيا، إلا أن الجنرال ديغول الذي لجأ إلى بريطانيا أسس حكومة سميت باسم(فرنسا الحرة) ودعا الشعب الفرنسي إلى مواصلة المقاومة لأن فرنسا لم تخسر الحرب كاملةً فانقسم الفرنسيون بين مواليين لحكومة فيشي وبين داعمين لنضال ديغول وحكومة فرنسا الحرة، التي تعاونت مع بريطانيا عام ١٩٤١ ضد قوات حكومة فيشي _الموالية لألمانيا_ في سورية ولبنان خشية قيام ألمانيا بعملية إنزال في سورية ولبنان فأرسلت بريطانيا بعض قواتها مع قوات تابعة لحكومة فرنسا الحرة التي يترأسها الجنرال ديغول وتمكنت من طرد قوات حكومة فيشي من سورية ولبنان مع إحلال قوات موالية لها، وقد تابعت حكومة فرنسا الحرة النضال بالتعاون مع الحلفاء حتى تم تحرير فرنسا وتسلم الجنرال ديغول الرئاسة في فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد حاول التخفيف من السمة الاستعمارية للدولة الفرنسية باتباع سياسة أكثر تقرباً من الدول التي كانت تستعمرها بعد الحصول على استقلالها، وفي حين كانت فرنسا وغيرها من دول أخرى في العالم تشهد أحداث الحرب العالمية الثانية كانت المقاومة في الوطن العربي _لاسيما مشرقه_ لاتزال مستمرةً للتخلص من الاستعمار الفرنسي (وكذلك البريطاني)، وقد حاولت فرنسا كسب تأييد الدول التي تستعمرها لاسيما سورية ولبنان، وذلك بتطمين هذه البلدان بالاعتراف باستقلالها، إلا أن هذا الاستقلال كان اسمياً فقط حيث تنصلت فرنسا من وعودها باستقلال كل من سورية ولبنان لاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار فرنسا كما أن القوات الفرنسية قد زادت من

[١] ـ عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مرجع سابق، ص٣٩٣ـ٤٠٠.

استفزازها وممارساتها ضد السكان في المناطق التي تحتلها حتى أنها قد ارتكبت مجزرة بحق النواب السوريين، مما زاد من استياء وثورة المواطنين العرب ضد المستعمر الفرنسي، إلى جانب مواصلة العمل الدبلوماسي للتخلص من المستعمر.[١] حيث رفعت كل من سورية ولبنان القضية إلى مجلس الأمن بعد الاعتداء الفرنسي على مجلس النواب السوري، فبدأ المجلس في ١٠ شباط ١٩٤٦بمناقشة القضية، مع تأكيد المندوب السوري واللبناني في المجلس على وجوب جلاء القوات الفرنسية فوراً عن أراضيهما، وقد وجد هذا الطلب تأييداً من الاتحاد السوفيتي والصين والولايات المتحدة الأمريكية.[٢] حيث صوت أعضاء مجلس الأمن في النهاية بتاريخ ٢/١٦/ ١٩٤٦ على اقتراح جلاء القوات الأجنبية عن سورية ولبنان بأسرع وقت ممكن، ومن ثم فقد أجلي آخر جندي فرنسي عن سورية بتاريخ ١٩٤٦/٤/١٧، وعن لبنان بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٢وهكذا تحقق الحلم بالاستقلال.[٣]

ففرنسا قد سعت للسيطرة على منطقة المشرق العربي بالاتفاق مع بريطانيا وحاولت التمسك بنفوذها في المنطقة بالرغم من المقاومة الوطنية التي سعت بدورها لحصول البلاد على الاستقلال، باستخدام الوسائل الدبلوماسية والعسكرية.

- **المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المشرق العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية "الحرب الباردة".**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار فرنسا فيها استمر السعي العربي للتخلص من الاستعمار الفرنسي في حين كان الدعم الفرنسي للصهيونية قائماً ومتزايداً تنفيذاً للمخططات الاستعمارية في المنطقة، بالرغم من الوعود والاتفاقيات الفرنسية لمنح الاستقلال التام لاسيما في سورية ولبنان، حيث قامت فرنسا بتزويد اليهود والعصابات الصهيونية بكميات كبيرة من الأسلحة بالإضافة إلى تدريب المحاربين الصهاينة بغية نقلهم للقتال في فلسطين، ومن ثم فقد صوتت فرنسا على قرار تقسيم فلسطين في ١٩٤٨/١١/٢٩، وفي عام ١٩٥٠ اشتركت فرنسا مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إصدار بيان ثلاثي تضمن حماية أمن "إسرائيل"، وقد استمر الدعم الفرنسي العسكري "لإسرائيل" حتى وصل إلى حد تزويدها بالمجال النووي العسكري، حيث وقعت معها عام ١٩٥٣ اتفاقية في ميدان الأبحاث النووية، زودتها بموجبها بعدد من العلماء في أبحاث القوى النووية، ثم مدت لها الدعم الفعلي من أجل إنجاز مفاعل

---

[١] - مصطفى الخطيب، www.discover-syria.com/bank/6142 ، سورية الحديثة والمعاصرة، ١/٤/ ٢٠١٠.
[٢] - ماري شهرستاني، "تاريخ سورية تحت الانتداب الفرنسي١٩٢٠-١٩٤٦"، مرجع سابق، ص١٣١.
[٣] -مصطفى الخطيب، سورية الحديثة والمعاصرة، مرجع سابق.

"ديمونا" النووي، وقد استمر التدهور في العلاقات الفرنسية–العربية على حساب التعاون الفرنسي–الإسرائيلي إلى حتى مجيء الجنرال ديغول إلى الحكم عام ١٩٥٨ وقيام الجمهورية الخامسة، حيث أخذت العلاقات الفرنسية– العربية بالتحسن إلا أن هذا التحسن لم يكن على حساب بعض المصالح الاقتصادية مع "إسرائيل" كبيع السلاح واستيراد السلع الاستهلاكية من "إسرائيل"، وقد رفضت فرنسا طلب "إسرائيل" بالانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة مراعيةً الحفاظ على مصالحها وعلاقاتها المتحسنة مع الوطن العربي لاسيما بعد حصول الجزائر على استقلالها، وقد استمر التقارب الفرنسي–العربي حتى عادت العلاقات الفرنسية الدبلوماسية مع العديد من دول الوطن العربي مثل سورية والأردن والسعودية عام ١٩٦٢، مع تطوير العلاقات الثقافية والاقتصادية ولاسيما النفطية، وفي المقابل لم يقم أي مسؤول فرنسي بزيارة "إسرائيل" في هذه الفترة، مع العلم بأن أهمية "إسرائيل" كسوق للسلاح قد تراجعت بسبب فتح سوق السلاح الأمريكي أمامها.[١] وخلال حرب حزيران عام ١٩٦٧ قامت فرنسا بفرض حظر عام على إرسال الأسلحة الفرنسية للمتحاربين كما لعبت دوراً رئيسياً في إصدار القرار ٢٤٢ الذي يتضمن وجوب انسحاب "إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧، وفي عام ١٩٧٣ ونتيجةً لقيام حرب تشرين التحريرية جاء تصريح وزير خارجية فرنسا "ميشيل جوبير" منذ اليوم الأول للحرب بأنه "لا يمكن لفرنسا أن تلوم أناساً يريدون العودة إلى ديارهم...وإذا كان العرب قد بدأوا الحرب فإن تلك المبادرة، والمبادأة لا تعتبر عدواناً لأن عودة المرء إلى دياره التي طرد منها عنوةً لا تعتبر عدواناً"، وقد حققت فرنسا مكاسب كبيرة نتيجة لموقفها من حرب عام ١٩٧٣، فهي مثلاً لم تشمل بالدول التي حظر عنها النفط العربي كما ازدادت علاقاتها الاقتصادية مع دول الوطن العربي.[٢]

وبالرغم من انتهاء الانتداب الفرنسي على كل من لبنان وسورية وتحسن العلاقات الفرنسية مع كل منهما إلا أن تبعات ذلك الانتداب لم تنتهِ ففي لبنان –الذي أعلن عن قيامه كدولة مستقلة تضم بيروت وصيدا وطرابلس وسهل البقاع– أقام الفرنسيون ضماناً لسيطرة المسيحيين على السلطة فيه بإصدار دستور يقضي بأن تكون رئاسة الدولة وقيادة القوات المسلحة والقضاء وعدد آخر من المرافق المهمة بيد المارونيين، على أساس أنهم الأكثرية، وهي خطة فرنسية مدروسة، وتأخذ بعين الاعتبار التقلبات المستقبلية.[٣]

[١] - حسن خلف موسى، www.arabcenterdemocracy.com الموقف الفرنسي من الصراع العربي- الإسرائيلي، ٢٠١٥/٦/١.
[٢] - المرجع السابق نفسه.
[٣] - ياسين سويد ، فرنسا والموارنة ولبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط١، ١٩٩٢، ص٢٠.

حيث إن المارونيين تربطهم روابط واسعة جداً مع فرنسا، لا سيما وأن الرأسمالية اللبنانية المسيحية إجمالاً، انطلقت أساساً بمساعدة من الرأسمالية الفرنسية، كما أن الفرنسيين هم الذين بنوا لها شريانها الحيوي المتمثل بميناء بيروت، وبطريق دمشق- بيروت، ولا يخفي الكثير من المارونيين الاعتراف بأن «فرنسا هي أمنا الحقيقية»[١] .

فكان الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ عاملاً أساسياً في تعزيز النزعة الطائفية التي كانت سبباً رئيسياً في قيام الحرب الأهلية الدموية في لبنان والتي استمرت حوالي عقد ونصف من الزمن منذ ١٩٧٥ حتى العام ١٩٩٠ حيث نجم عنها مقتل ما يقارب مئة وعشرين ألف إنسان، ومعظم القتال في تلك الحرب قد جرى بين ميليشيات تنتمي إلى الجماعات الطائفية في لبنان، وقد شاركت في العنف أيضاً مجموعات فلسطينية عسكرية متنوعة.[٢]

لقد كانت كل من فرنسا وسورية من المساهمين في نشر قوات عسكرية في لبنان بناءً على طلب حكومته بغية إنهاء القتال الذي نشب نتيجة الحرب الأهلية في لبنان ولتأمين الاستقرار في لبنان، إلى جانب هاتين الدولتين أيضاً ساهمت دول أخرى في نشر قوات عسكرية في لبنان هذه الدول هي(إيطاليا وليبيا والجمهورية العربية اليمنية والسعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية).[٣]

لقد شكلت القوات السورية -التي دخلت لبنان بناءً على طلب الرئيس اللبناني سليمان فرنجية- غالبية قوات الردع العربية ، حيث وصل عددها في الانتشار الأول ما يقارب ٢٧ألف جندي من أصل ثلاثين ألفاً وهو إجمالي عدد قوات الردع العربية.[٤]

وقد تطور الصراع بأشكال مختلفة خلال حوالي ١٥ سنة من الحرب الأهلية في لبنان فقامت "إسرائيل" بعدة عمليات عسكرية واعتداءات بالطيران واجتياحين واسعين، ففي آذار من العام ١٩٧٨ مثلاً قامت "إسرائيل" بعملية عسكرية كبيرة في جنوب لبنان بعد أن وقع هجوم فلسطيني على شمال "إسرائيل" أدى إلى مقتل ما يزيد عن ثلاثين مدنياً.[٥]

وقد تأثرت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه سورية ولبنان في هذه الفترة بالاستراتيجية التي رسمها الرئيس الفرنسي شارل ديغول لتخليص فرنسا من الفكر الاستعماري، واتضح ذلك من خلال موقف فرنسا من بعض قضايا المنطقة مثل تأييدها لحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته

[١] - حسين هنداوي، www.newsapah.com قراءة في خمسة كتب مهمة عن الحرب اللبنانية، ٢٠١٤/٢/١.

[٢] - المرجع السابق نفسه.
[٣] - تقرير كوفي أنان حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد١١٧، شتاء ٢٠٠٥، ص١٦٥.
[٤] - المرجع السابق نفسه.
[٥] - وكالة فرانس برس، www.somaliatodaynews.com ، تاريخ الحرب الأهلية وكيفية الخروج منها، ٢٠١١/١/٢٢.

من خلال إعلان البندقية عام ١٩٨٠ بالإضافة إلى تصويتها في مجلس الأمن على القرارين(٤٢٥-٤٢٦) لعام ١٩٧٨ حيث طلب من خلالهما من "إسرائيل" أن توقف عملياتها العسكرية وتسحب قواتها من كل الأراضي اللبنانية فوراً، وقرر أن تنشئ فوراً قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان(UNFIL)، حيث وصل أول أفراد هذه القوة إلى المنطقة في ١٩٨٧/٣/٢٣.[١]

وفي حزيران من عام ١٩٨٢ قامت "إسرائيل" باجتياح آخر للبنان وحاصر بيروت، حيث شكلت محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في بريطانيا الشرارة المباشرة لهذا الاجتياح، وتم في آب من العام نفسه تم التوصل لاتفاق تضمن إجلاء القوات الفلسطينية من بيروت ونشر قوات متعددة الجنسيات لمراقبة عملية الإجلاء، وقد تولت فرنسا بالإضافة إلى إيطاليا والولايات المتحدة تشكيل هذه القوة وتم الإجلاء في أيلول من العام ١٩٨٢، وفي الشهر نفسه لاحقاً انسحبت القوات المتعددة الجنسية من لبنان، لكن حادثة اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل في منتصف أيلول ١٩٨٢ ، وحصول مجازر إجرامية بحق الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين في أواخر أيلول من العام نفسه أدى إلى عودة القوة متعددة الجنسية إلى لبنان وانضمت قوات من بريطانيا إلى الدول الثلاث الأساسية المشكلة لهذه القوة.[٢]

في تشرين الأول من عام ١٩٨٣قتل ٢٤١ من جنود المارينز الأمريكيين و٥٦مظلياً فرنسياً في تفجيرين متزامنين، وفي مواجهة تصاعد العنف ألغت حكومة لبنان اتفاقاً مع "إسرائيل" في آذار ١٩٨٤ وانسحبت القوة المتعددة الجنسية في نيسان من العام نفسه.[٣]

لقد عملت القوات السورية بفاعلية على إنهاء الحرب الأهلية في لبنان وقد اعترفت فرنسا بأهمية الدور السوري في لبنان وأشادت بدورها في إطفاء نيران الحرب الأهلية ولجم مختلف الأطراف المتقاتلة آنذاك.[٤] كما كان لسورية دور أساسي في المجال السياسي من خلال إسهاماتها في عقد الاجتماعات اللبنانية والعربية والدولية المتعلقة بالأزمة اللبنانية آنذاك، وإعداد المشروعات الوفاقية الأخرى.[٥] حيث انتهى الأمر بالتوصل إلى اتفاق الطائف في ٢٢ تشرين الأول من عام ١٩٨٩ الذي وافق عليه أعضاء مجلس النواب اللبناني المجتمعين في المملكة العربية السعودية، وقد دعا الاتفاق إلى المصالحة الوطنية وبسط سيادة الدولة اللبنانية فوق

---

[١] - www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unifil/background.shtml ، قوة الأمم المتحدة في لبنان، ١٢/٤/ ٢٠١٢.

[٢] - تقرير كوفي أنان حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، شؤون الأوسط، مرجع سابق، ص١٦٦.

[٣] - وكالة فرانس برس، تاريخ الحرب الأهلية وكيفية الخروج منها، www.somaliatodaynews.com ، مرجع سابق.

[٤] - علي بدوان، "زيارة الأسد الباريسية وأسبابها" ،جريدة السفير، عدد ١١٠٤٩، ٢٠٠٨/٧/١٥.

[٥] - إيلي سالم، الخيارات الصعبة ١٩٨٢-١٩٨٨، ترجمة ميخائيل خوري، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،١٩٩٧، ص٤١٧-٤٤٠.
.٤٤٠

أراضيها.[١] وقد أصبح هذا الاتفاق أساساً لموضوع معاهدة التعاون الموقعة بين البلدين عام ١٩٩١.[٢]

لقد أسهم اتفاق الطائف في وضع آلية للتعايش على أساس الوفاق الوطني إلا أنه كرّس التوزيع الطائفي للحكم، وقلص من صلاحيات رئيس الجمهورية الماروني.[٣]

حيث كرس اتفاق الطائف الطائفية السياسية على صعيد توزيع السلطات فرئاسة الجمهورية أضحت للموارنة، ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة، ورئاسة الحكومة للمسلمين السنة، علماً بأن التوزيع المذكور لم يكن جامداً بهذا الشكل من قبل حتى في فترة الانتداب الفرنسي، وقد أجريت تعديلات على الدستور اللبناني عام ١٩٩٠في إطار اتفاق الطائف، الذي لعب دوراً أساسياً في السياسة اللبنانية الداخلية والخارجية.[٤]

إن جذور الحرب الأهلية اللبنانية تعود، للصراعات والتنازلات السياسية في فترة الاستعمار الفرنسي لسورية ولبنان، ومن ثم عاد الصراع ليظهر لأسباب أثر فيها التغير السكاني (الديمغرافي) في لبنان والنزاع الديني لاسيما الإسلامي_المسيحي، بعد توقف قصير للمعارك عام ١٩٧٦ م لانعقاد القمة العربية، ومن ثم عاد الصراع الأهلي ليستكمل، وعاد ليتركز القتال في جنوب لبنان بشكل أساسي، الذي سيطرت عليه بداية منظمة التحرير الفلسطينية ثم قامت "إسرائيل" باحتلاله.[٥]

إذاً ومما سبق فإن السياسة الفرنسية تجاه المشرق العربي في مرحلة ما بعد "الحرب الباردة" تمثلت بانتهاء الانتداب الفرنسي على هذه المنطقة نتيجة استمرار المقاومة ضد المستعمر الفرنسي في هذه المنطقة، مع استمرار فرنسا بتنفيذ المخططات الاستعمارية المرتبطة بمنطقة المشرق العربي لاسيما فيما يرتبط بفلسطين وتنفيذ وعد بلفور، ومن ثم شهدت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه هذه المنطقة بعض التغير الذي تمثل بالتقرب من دول المنطقة لاسيما لبنان وسورية نتيجة تغير بعض العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية والتي من ضمنها استلام الجنرال ديغول لرئاسة الجمهورية الفرنسية، ومحاولته تخليص فرنسا من سمة الدولة الاستعمارية، مع محاولة الحفاظ على ما يمكن من المصالح الفرنسية في هذه المنطقة باتباع أسلوب التقرب من دول هذه المنطقة بدلاً من استعمارها وقد حققت فرنسا مكاسبَ هامةً نتيجةً

[١]- تقرير كوفي أنان حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، مرجع سابق، ص١٦٦.
[٢] - جورج قرم، "لماذا تبدل فرنسا موقفها في لبنان؟"، مجلة المناضل ،مكتب الإعلام والنشر في القادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد٣٢٨أ أيلول-تشرين الأول ٢٠٠٤،ص٦٠.
[٣] - وكالة فرانس برس، تاريخ الحرب الأهلية وكيفية الخروج منها، مرجع سابق.
[٤] - عدنان السيد حسين، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية- الحالة اللبنانية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٠، ص٤٠٨-٤١٢.
[٥] - وكالة فرانس برس، www.somaliatodaynews.com ، تاريخ الحرب الأهلية وكيفية الخروج منها، مرجع سابق.

لهذه السياسة الخارجية الجديدة، فهي لم تشمل مثلاً مع الدول التي فرض عليها العرب حظر تصدير النفط في مرحلة حرب تشرين التحريرية كما أن منطقة المشرق العربي قد شهدت العديد من الأحداث التي ارتبطت بتأثير الاستعمار الفرنسي بالرغم من حصولها على الاستقلال فلبنان قد شهد حرباً أهليةً طائفية تأثرت بالدستور اللبناني الذي وضع منذ عام ١٩٢٦ والذي كرس الطائفية في لبنان، وقد أيدت فرنسا التواجد السوري في لبنان خلال حربه الأهلية ولم تعترض على بقائها لفترات طويلة تالية للحرب، إلا أنها قد انتقدت سورية بهذا الموضوع فيما بعد وهذا سيتم تفصيله في الفصل الأخير من هذا البحث.

الفصل الثاني

أثر المتغيرات الدولية بعد "الحرب الباردة" على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي

طرأت على العالم عموماً والمشرق العربي خصوصاً متغيرات عدة بعد "الحرب الباردة"، وقد كان لهذه المتغيرات أثرها على السياسات الدولية والإقليمية وكذلك على السياسات المحلية لدول المشرق العربي، وإن تقديم أي تفسير للسياسات الخارجية تجاه المشرق العربي، لاسيما سياسة فرنسا الخارجية تجاه المشرق العربي (موضوع هذا البحث) إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطرق للمتغيرات الجديدة على الساحة الدولية والإقليمية وعلاقة هذه المتغيرات بسلوك الفاعل الدولي الفرنسي تجاه منطقة المشرق العربي .

وإن أبرز ما تشمله هذه المتغيرات هو انتهاء "الحرب الباردة" وما رافق ذلك من تغيرات طرأت على بنية النظام الدولي بالدرجة الأولى، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد في العالم تؤثر سياسته على السياسة الخارجية لباقي الدول، وقد تمثل ذلك بالنسبة لفرنسا بسعيها للاستقلال النسبي خصوصاً وأوروبا عموماً في الصراع الدائر طيلة سنوات "الحرب الباردة". فدعت لتشكيل أوروبا موحدة ومتكاملة اقتصادياً وسياسياً (من الأورال إلى الأطلسي) حسب مقولة الجنرال ديغول الشهيرة، وقد كان تشكيل الاتحاد الأوروبي من أبرز العوامل الإقليمية المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية، حيث تمثلت أهم سمات فترة ما بعد "الحرب الباردة" على الصعيد الإقليمي في التوجه نحو حركة توسيع مزدوج للاتحاد الأوروبي وكذلك لحلف الناتو.[١]

وفي هذا الإطار فإن الموقف الفرنسي تجاه العديد من القضايا لاسيما قضايا تتعلق بالمشرق العربي عموماً وسورية ولبنان خصوصاً يمكن فهمه من خلال مفهومين رئيسيين هما:

١- الدور الفرنسي في العلاقات الدولية، أي رغبة فرنسا في المشاركة في اتخاذ القرار الدولي بحيث لا يتم تهميشها.

٢- صورة فرنسا في العلاقات الدولية ، أي المهمة الحضارية لفرنسا القائمة على نشر قيم العدالة وحقوق الإنسان والدفاع عن القانون الدولي مع استبعاد حدوث تغيرات جذرية في السياسة الخارجية الفرنسية؛ فالمبادئ الأساسية للسياسة الفرنسية لم تتغير لأنها ترتبط بالمصالح الأساسية لفرنسا، وهذا لا ينفي حدوث تغيرات تكتيكية محددة في الأسلوب تتكيف مع البيئة

---

[١] - تقرير حول الدور الفرنسي الجديد في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد٧ ، تشرين الثاني ١٩٩٦، ص٦.

الدولية وبالتالي فإن درجة تغير السياسة الخارجية الفرنسية أقل بكثير من تغير سياسات العديد من الدول ذات العلاقة بالقضايا المطروحة على الساحة الدولية.[١]

المبحث الأول: انتهاء "الحرب الباردة" وأثره في توجه السياسة الخارجية الفرنسية

إن انتهاء "الحرب الباردة" ترافق بالعديد من التحولات على الصعيد الدولي والتي أثرت تأثيراً واضحاً على السياسات الخارجية للوحدات الدولية ومنها سياسة فرنسا الخارجية.

- المطلب الأول: مفهوم "الحرب الباردة" وموجز أحداثها:

لابد وقبل الحديث عن أثر انتهاء "الحرب الباردة" على السياسة الخارجية الفرنسية من التطرق لمفهوم هذه الحرب وعرض لموجز أحداثها كمقدمة للحديث عن التغيرات التي أحدثتها هذه الحرب في الوضع الدولي، ولارتباط ذلك بفهم وتفسير الأحداث التي أعقبت انتهاء "الحرب الباردة".

أولاً: مفهوم "الحرب الباردة": ظهر مصطلح "الحرب الباردة" عام ١٩٤٧ عندما وصف الخبير الرأسمالي الأمريكي برنارد باراتش –في خطبة له ألقاها في مجلس ممثلي ساوث كارولينا– العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد انتشر استخدام هذا المصطلح من قبل الصحف والمجلات باعتباره وصفاً معبراً عن العلاقات الأمريكية– السوفيتية آنذاك، فقد كان بينهما حربٌ من نوع جديد لاقتال فيها ولا سفك للدماء.[٢]

"فالحرب الباردة" كمصطلح هي إشارة إلى التنافس الحاد الذي كان قائماً بين دول الاتحاد السوفيتي الاشتراكية والدول الغربية الرأسمالية في الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، حيث كان أحد طرفي التنافس هو الاتحاد السوفيتي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية) وحلفاؤه الشيوعيون الذين عرفوا بالكتلة الشرقية، وفي الطرف المقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها (الرأسماليون) الذين سموا بالكتلة الغربية، أما الصراع بين الجانبين فقد سمي باسم "الحرب الباردة" نظراً لعدم اشتماله على حروب ساخنة ذات استخدام عسكري لآليات الصراع.[٣]

إذاً إن "الحرب الباردة" هي مصطلح لوصف حالة الصراع المتعدد الأوجه بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أساساً بعد بروزهما كقوتين متعارضتين على الساحة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية؛ انطلاقاً من الخلاف الأيديولوجي ومحاولة كل من الطرفين

---

[١] - مي عبد الرحمن غيث، www.ahram.com ،السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حزيران٢٠٠٨.

[٢] - خالد بن حمد المالك، "أول ظهور لمصطلح "الحرب الباردة""، الجزيرة، العدد ١١٥٢٣، ٢٠٠٤/٤/١٨.

[٣] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، الحرب الباردة ، ٢٠١٥/٣/٦.

المذكورين الاستئثار بمناطق نفوذ على حساب الطرف الآخر وقد استعملت في هذا الصراع مختلف الوسائل باستثناء المواجهة العسكرية المباشرة.[١]

ثانياً: موجز أحداث "الحرب الباردة":

بالرغم من وجود اتفاق بين مختصي دراسة العلاقات الدولية على تاريخ نهاية "الحرب الباردة" عام ١٩٩١م، إلا أن هناك اختلافاً حول نقطة الانطلاق بالتحديد لهذه الفترة التاريخية الفريدة وغير المسبوقة. فالبعض يرجع بداية "الحرب الباردة" إلى العام ١٩١٧ وهو تاريخ ميلاد الشيوعية التي نتج عنها نظام مناقض للنظام الرأسمالي، ويرجع البعض الآخر بداية هذه الحرب إلى فترة الحرب العالمية الثانية، فالتحاف المفروض والتكتيكي بين الاتحاد السوفيتي والغرب لم يلغ الاختلافات الأيديولوجية الجوهرية والعميقة، كما أن الاختلاف حول ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية قد بدأ في أثناء الحرب ذاتها.[٢] خاصةً بالنسبة لتوزيع الغنائم والنفوذ بعد الحرب لاسيما فيما يتعلق بقضية ألمانيا والمصير الذي ستؤول إليه بعد الحرب ففي مؤتمر طهران الذي عقد عام ١٩٤٣ _والذي ضم الرئيس الأمريكي (روزفلت)، ورئيس الحكومة البريطانية(تشرشل)، والرئيس السوفيتي(ستالين)، بالإضافة إلى وزراء خارجيتهم– اقترح روزفلت تقسيم ألمانيا إلى خمس دويلات، بينما اقترح رئيس الوزراء البريطاني (تشرشل) تقسيمها إلى ثلاث دويلات، أما بالنسبة لستالين فقد ركز على موضوع حدود الاتحاد السوفيتي مع بولونيا، مع إرضاء بولونيا ببعض الأراضي على حساب ألمانيا، بحيث يصبح خط(الأودر–نيس) هو الخط الفاصل بين بولونيا وألمانيا الشرقية، هذا بالإضافة إلى محاولة الرئيس السوفيتي جوزيف ستالين إبعاد منطقة البلقان عن النفوذين البريطاني والأمريكي برفضه طلب تشرشل فتح جبهة حربية في البلقان بالإضافة إلى مواضيع أخرى متعددة كموضوع تشكيل منظمة الأمم المتحدة حيث تأجل حل هذا الموضوع حتى عقد مؤتمر يالطا عام ١٩٤٤ الذي تم الاتفاق من خلاله على حل العديد من الخلافات المرتبطة بتشكيل منظمة الأمم المتحدة، مثل: الخلاف حول قضية التصويت في مجلس الأمن، وتمثيل الجمهوريات السوفياتية في هذه المنظمة الدولية.[٣]

كما أنه وخلال مؤتمر يالطا أثيرت قضية حصة فرنسا، وقد أصر الرئيس السوفياتي جوزيف ستالين على عدم التنازل عن أي جزء من القسم الذي كان قد قرر سابقاً بأنه من حصة الاتحاد

---

[١] - موسوعة المعرفة، www.marefa.org الحرب الباردة، ٢٠١٣/٢/١٦.

[٢] - عدي أسعد خماس، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير، إشراف أحمد سليم البرصان، كلية الآداب والعلوم-جامعة الشرق الأوسط،٢٠١١، ص٤٧.

[٣] - رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين (تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣ ،١٩٨٦، ص٩٥.

السوفياتي، كما أعيد طرح القضية الألمانية وكذلك قضية الحدود البولونية خلال هذا المؤتمر، وكان لمؤتمر بوتسدام الذي عقد في تموز عام ١٩٤٥دور مهم في تحديد المبادئ التي يجب اعتمادها كأساس لاتفاقية الصلح مع ألمانيا، بالإضافة إلى مناقشة العديد من القضايا المرتبطة بتوزيع مناطق النفوذ كقضية أوروبا الوسطى والدانوب بمبادرة "أنكلو–سكسونية"*، إلا أنه لم يتم الاتفاق حولها بسبب موقف الرئيس السوفيتي ستالين واعتراضه على وضع البلاد المحتلة من قبل القوات الأنكلو–سكسونية وخاصة بالنسبة لليونان الذي تفردت بريطانيا باحتلاله.[١]

لقد شكل التنافس على اقتسام مناطق النفوذ في العالم منذ مرحلة الحرب العالمية الثانية بوادر لبدايات حرب من نوع آخر هي "الحرب الباردة" بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، حدد البعض بدايتها الحقيقية والواضحة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وزوال العدو المشترك بين الاتحاد السوفيتي ودول التحالف الغربية، وتراجع التعاون بين هذين الطرفين، حيث تبنى الغرب سياسة الحصار لتحجيم التوسع الشيوعي. ومن ثم أعلن الحلفاء الغربيون عام ١٩٤٨ خططاً لتوحيد المناطق الخاضعة لاحتلالهم في ألمانيا وتأسيس دولة واحدة هي جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) فرد الاتحاد السوفيتي بمحاصرة برلين حصاراً اقتصادياً لمنع وصول الحلفاء الغربيين عبر السكك الحديدية والطرق والقنوات إلى الأقسام من برلين الواقعة آنذاك تحت سيطرة أولئك الحلفاء الذين قاموا بدورهم بمد جسر جوي لنقل الغذاء والإمدادات جواً إلى برلين.[٢]

وقد قام الاتحاد السوفيتي بتوحيد المناطق التابعة لسيطرته تحت سيطرة حكومة شيوعية واحدة وتشكلت ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية سابقاً)، وفي عام ١٩٤٩م وافق الحلفاء الغربيون على إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)** ، وكذلك عَمَدَ الاتحاد السوفييتي، في نفس العام إلى إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي المشترك (الكوميكون)، وقد اهتمت هذه المنظمة بتوحيد الدول الشيوعية تحت قيادة الاتحاد السوفييتي، وفي آب عام ١٩٤٩م نجح الاتحاد السوفييتي في اختبار أول قنبلة ذرية، وبهذا زادت الريبة وعدم الثقة بين الجانبين، كما أضاف نجاح ماوتسي تونج في الصين وطرده لقوات تشيانج كاي شيك الوطنية في أواخر عام ١٩٤٩م وتشكيل جمهورية الصين الشعبية؛ عنصرًا آخر في إشعال "الحرب الباردة".[٣]

---

* - بريطانية- أمريكية.

[١] - المرجع السابق ، ص٤٣٣-٤٣٨.

[٢] -موسوعة المعرفة، www.marefa.org ، حصار برلين، ٢٠١٥/٢/١٦.

** - منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو): هي معاهدة تحالف عسكري وُضعت لحماية أمن الدول الأعضاء فيه ومنع توسع الاتحاد السوفييتي.(المصدر: حلف شمال الأطلسي، www.nato.int ، ماهو حلف شمال الأطلسي، ٢٠١٥/٢/١٢).

[٣] - قاسم بكرى **www.ency.kacemb.com** الحرب الباردة،٢٠١٤/٢/٢٦.

وفي عام ١٩٥٢ اختبرت الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتها الهدروجينية، وتبعها الاتحاد السوفيتي بعد حوالي عام، ثم وقع الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه في شرقي أوروبا معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المشتركين (وارسو) للدفاع المشترك عام ١٩٥٥ لمواجهة التهديدات الناشئة من أعضاء حلف شمال الأطلسي لاسيما وأن هذه التهديدات قد ازدادت بعد انضمام ألمانيا الغربية لهذا الحلف في العام نفسه[١].

وقد زادت حدة التوتر بشكل كبير بعد العديد من الأحداث الكبرى كالثورة المجرية التي قامت عام ١٩٥٦ ضد سيطرة الاتحاد السوفياتي فيها وضد البيروقراطية والسياسات السوفيتية التي أدت إلى تردي الأوضاع المعيشية في المجر، وكذلك بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ والتي مثلت مواجهة عنيفة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كادت تصل إلى درجة المواجهة الساخنة بين السوفييت والأمريكان لولا الاتفاق على حل الأزمة بموافقة الاتحاد السوفيتي على نزع ما نصبته من قواعد صاروخية سرية في كوبا في إطار المواجهة الباردة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد نصبت فيما قبل قواعد صاروخية من نوعي جوبيتر وثور في أماكن من (بريطانيا،تركيا،إيطاليا) تتمكن من خلالها توجيه ضربات عسكرية إلى الاتحاد السوفيتي بأكثر من مئة صاروخ نووي، مقابل تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن فكرة غزو كوبا بالإضافة إلى نزع القواعد الصاروخية الأمريكية آنفة الذكر، كما شكل توسع الاتحاد السوفيتي باتجاه تشكسلوفاكيا عام ١٩٦٨ تحدياً آخر للولايات المتحدة الأمريكية في إطار "الحرب الباردة" معها، كما أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام في ستينات القرن العشرين كاد يحول "الحرب الباردة" بين القطبين العالميين إلى ساخنة.[٢]

وفي عام ١٩٧٢تم الاتفاق بين ألمانيا الشرقية والغربية، وتبع ذلك الانضمام للأمم المتحدة عام ١٩٧٣.

وبدت بوادر نهاية "الحرب الباردة" تتضح أكثر فأكثر من خلال مجموعة من الأحداث مثل سحب الاتحاد السوفيتي لقواته من أفغانستان في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ، بالإضافة إلى بدئه بتخفيضه قواته التقليدية العسكرية في شرقي أوروبا بنهاية ثمانينات القرن العشرين، كما سمح الريس السوفياتي خوربتشوف بالمزيد من الديمقراطية والحرية في الداخل الروسي، وشجع مثل ذلك في أوروبا الشرقية. وفي عام ١٩٨٩م انتهى الحكم الشيوعي في عدد من بلدان أوروبا الشرقية ومن ضمنها بولندا والمجر وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وتم تحقيق الوحدة بين

---

[١] - محمود حجازي، www.cairodar.com/230274 ، "وارسو" محاولة أوروبا الشرقية لمواجهة حلف الناتو، ٢٠١٤/٥/١٤.

[٢] - هدير الزهار، www.ahram.org "أزمة كوبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عندما تتحول الحرب الباردة لنووية"، السنة ١٣٨، العدد٤٦٢٩٣ ، ٤أيلول ٢٠١٣.

شطري ألمانيا الشرقية والغربية في عام ١٩٩٠م، في عام ١٩٩١ تفكك الاتحاد السوفييتي إلى عدد من الدول المستقلة ، فكانت نهاية "الحرب الباردة بحلول" الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة في عالم أحادي القطب .[١]

ثالثاً: التغيرات الأساسية التي أحدثتها "الحرب الباردة" في الوضع الدولي:

أحدثت "الحرب الباردة" تغييرات عدة في الوضع الدولي يمكن تلخيصها في الآتي:

١- نظام الحكومات الأوروبية القديم الذي أضعفته أحداث الحرب العالمية الأولى، قد قضي عليه تماماً بعد الحرب العالمية الثانية، فانتهت فرنسا بعد الحرب مباشرةً بوصفها قوة عظمى في العالم، ودب الضعف في النفوذ البريطاني في العالم، ولم تعد بريطانيا قادرة على اتباع سياستها التقليدية، التي تقوم على توازن القوى، عندما كان لها الكلمة النافذة في هذا الشأن بين دول القارة.

٢- أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي الدولتين الوحيدتين اللتين ترسمان سياسة العالم، وتتنافسان للسيطرة عليه، بعد أن كانت هذه الصفة مقصورة على الدول الأوروبية الغربية فقط، ومما زاد من قوة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أنهما تزعمتا العالم في أبحاث الذرة والتقدم التكنولوجي.

٣-اكتُشفت أسلحة جديدة قلبت النظم العسكرية القديمة وأحدثت ثورة في الأفكار القديمة المتعلقة بالجغرافيا العسكرية، إذ أصبحت الدول الصناعية المنيعة في الغرب، وعلى الأخص بريطانيا، عرضة للهجوم والتدمير في عصر السلاح الذري.

٤-انتعاش القومية وانتشارها في بلاد آسيا وأفريقيا، ومطالبتها بحق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار وذلك أدى إلى تغيير الوضع السياسي والاقتصادي السائد فيها.[٢]

إن هذه التغيرات التي ترافقت مع قيام "الحرب الباردة" قد أثرت في السياسة الخارجية الفرنسية تبعاً لتغير موقعها من النظام الدولي وما ارتبط بذلك من المتغيرات الأخرى التي أثرت في توجه السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي.

---

[١] - ويكيبيديا، www.wikepedia.org ، الحرب الباردة، مرجع سابق.

[٢] - المرجع السابق نفسه.

- **المطلب الثاني: مضامين التحولات الدولية بعد "الحرب الباردة":**

ترافقت نهاية "الحرب الباردة" بمجموعة من التحولات السلمية التي انعكست بدورها على هيكل النظام الدولي وبنيته، فنهاية "الحرب الباردة" لم تكن نتيجة لحرب فعلية حقيقية بين القوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، وإنما نتيجة لتغييرات سلمية وثورية في آنٍ واحد طرأت على الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية.

ويعد انتشار المفاهيم الليبرالية وكذلك انتشار ظاهرة العولمة من أبرز مظاهر تحول العالم من القطبية الثنائية إلى الأحادية القطبية التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت تحقيق مصالحها الوطنية تحت غطاء ما يسمى "بالشرعية الدولية".[١]

أما فيما يتعلق بالتحولات على مستوى إعادة ترتيب وتوزيع عناصر القوة في النظام الدولي لما بعد "الحرب الباردة" فقد تم التركيز على تعاظم القوة الاقتصادية وتنامي القوة التكنولوجية.[٢]

إذاً وفي إطار ما سبق، يمكن تصنيف التغيرات الأساسية على صعيد النظام الدولي بعد سقوط جدار برلين ونهاية "الحرب الباردة" فيما يلي:(تحولات جيوسياسية، تحولات اقتصادية، تحولات قيمية).

أولاً: التغيرات الجيوسياسية بعد "الحرب الباردة":

ترافقت نهاية "الحرب الباردة" بحدوث تغير في هيكل النظام الدولي، وقد حدث هذا التحول دون نشوب حرب عسكرية وتمثل بإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى، الشيء الذي انعكس على الوضع الاستراتيجي ما بعد "الحرب الباردة".

فالقطبية الأحادية في فترة ما بعد "الحرب الباردة" أثرت في سلوكيات الدول الكبرى وحتى الدولة القطب وفق رؤية النظرية الواقعية؛ فالولايات المتحدة الأمريكية استجابت للتوزيع الجديد للقوى باتباع استراتيجيات تسعى من خلالها إلى الحفاظ على موقعها المهيمن .

وفي هذا الإطار يعد أهم تحدٍ يواجه السياسات الخارجية للدول في ظل هذا التوزيع الجديد للقوة وهو تعديل سلوكياتها بالنظر لظهور وإمكانية دوام القطبية الأحادية، ولهذا فإن مفهوم "توازن القوى" قد لا يكون الطريقة الوحيدة التي تستجيب بها الدول لفوضوية النظام الدولي، بل يمكن الحديث عن استجابات مختلفة للسيطرة الأمريكية على النظام الدولي؛ وتتمثل إما بالحياد أو الاندماج أو الرفض.[٣]

---

[١] - عبد الناصر الجندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، المفكر، العدد الخامس ، آذار ٢٠١٤، ص١٢٢.

[٢] - المرجع السابق نفسه.

[٣] - رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية مرجع سابق، ص٦٩.

ويمكن أن نحصر تجليات هذا التحول الذي طرأ على النظام الدولي بما يلي :

١- التحولات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، والتي أدت إلى انتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية، ثم جاء زوال حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفيتي مما أعاد طرح مسألة تحديد العدو من جديد ليقلل من أهمية الفكر الاستراتيجي الغربي، فبعد أن كان الخطر الشيوعي هو البوصلة التي توجه العالم الغربي وتضبط مساراته، وتضمن تماسكه، تم إيجاد العدو الجديد، الذي يضمن تماسك واستمرارية الغرب، فهيمنة التنافس والصراع بين القطبين العالميين على النظام الدولي في الفترة (١٩٤٥-١٩٨٩) خلفت نوعاً جديداً من التجانس والانسجام فبالنسبة للغرب العدو واضح، ومحدد وهو الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه الشيوعيون، والعكس صحيح كذلك بالنسبة فالعدو بالنسبة للاتحاد السوفيتي وحلفائه الشيوعيين واضح ومحدد وواحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الرأسماليون، وبالتالي فإنه وبالنظر إلى التهديدات والأخطار التي يمثلها كل طرف على الآخر، تم بناء استراتيجيات "الحرب الباردة"، والتي تميزت باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل والعقلانية.[١]

٢- أسهمت حرب الخليج الثانية في إعادة تعريف النظام الدولي حيث مثلت نهاية هذه الحرب فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للإعلان عن نظام دولي جديد وفقاً لما ورد في خطاب للرئيس الأمريكي الأسبق بوش الأب في أيلول من عام ١٩٩٠، فقرار الحرب الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية، يعد أحد الوسائل التي استخدمتها لزيادة نفوذها وسيطرتها المنفردة على النفط في العراق، وإبراز هشاشة البناء الأوروبي السياسي نفسه (عبر إبراز اختلاف وجهات النظر فيه)، وأخيراً كانت هذه الحرب توجيهاً للأنظار لاستبدال الخطر القادم من الجنوب بالخطر الشيوعي.[٢]

فقد أظهرت حرب الخليج بأن التقارب بين الشرق والغرب لم يضع حداً لكل التناقضات وإنما أعاد هيكلتها، بل أكثر من ذلك فقد كشفت حرب الخليج الثانية عن تناقضات داخل المعسكر الغربي نفسه من خلال هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وممارستها الابتزاز السياسي بالنسبة للجميع بما في ذلك أوروبا.

ثانياً- التحولات الاقتصادية (أو ظواهر الاقتصاد العالمي) لمرحلة ما بعد "الحرب الباردة":

تلت "الحرب الباردة" مجموعة من التحولات الاقتصادية التي كان أبرزها التوجه الكبير نحو اقتصاد السوق وبروز دور التكتلات التجارية والشركات المتعددة الجنسيات والتي تتجاوز الحدود

---

[١] - مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الكبرى بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، تشرين الأول، ٢٠٠٢، ص١٦٣.

[٢] - سمير أمين قضايا استراتيجية في المتوسط، ترجمة سناء بوشقرا، بيروت، دار الفارابي ١٩٩٢، ص٥٦.

الجغرافية للدول القومية، حيث أنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلاً عن المزايا التقنية أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة ، مع تطور المنافسة فيما بينها، بالإضافة إلى عولمة الاقتصاد وتسارع حركة رأس المال.[1]

وقد شكل اتساع ظاهرة التكتلات الاقتصادية أحد مظاهر مرحلة ما بعد "الحرب الباردة" حيث ترافقت هذه المرحلة بتحركات على الصعيد العالمي بهدف إعادة رسم خريطة العالم الاقتصادية والسياسية وصياغة نسق العلاقات الدولية في إطار ما يسمى "النظام الدولي الجديد"، وفي إطار هذه التغيرات الجديدة بعد "الحرب الباردة" فقد سعت فرنسا لتفعيل دور العلاقات الاقتصادية الأوروبية فكان تشكيل الاتحاد الأوروبي تكتلاً اقتصادياً قوياً في مجابهة الاقتصاد الأمريكي، فالتحولات العميقة التي طرأت على الاقتصاد العالمي بعد "الحرب الباردة" ترتبط أساساً بالثورة الصناعية الثالثة، والتي تستند إلى المعرفة والتي لها تطبيقات في العديد من المجالات وخصوصاً ثورة الاتصالات والمواصلات التي فتحت عصراً جديداً في طريق عولمة الأوضاع والأحداث الاقتصادية وحتى الاجتماعية، الأمر الذي انعكس مباشرة على الواقع فديناميكية الاقتصاد الدولي محكومة بقوتين متناقضتين في الظاهر لكن تعملان بطريقة تكاملية، فمن جهة حركة عولمة تغطي الأسواق لتؤثر على استراتيجية المنتجين، ومن جهة أخرى مسار بناء تكتلات إقليمية والتي تعكس التنافس الدولي على الأسواق.[2] حيث أنه من مميزات عالم ما بعد "الحرب الباردة" أنه عالم التكتلات الاقتصادية.[3]

ثالثاً- التحولات القيمية (الثقافية والاجتماعية) بعد "الحرب الباردة":

إن الحديث عن التحولات القيمية (الثقافية والاجتماعية) بعد "الحرب الباردة" لا يعني أنها كانت غائبة أو غير موجودة خلال "الحرب الباردة"، لكن كل ما في الأمر أنه كانت لا تظهر بفعل حدة الصراعات الأيديولوجية بين الكتلتين، والتي تمثلت في ثنائية شيوعية-رأسمالية وفسرت على أساسها معظم النزاعات بين دول العالم.

فبعد سقوط الأنظمة الشيوعية، برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل، الأولى نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما، والتي تؤكد أن الديمقراطية الليبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي لا يمكن تجاوزه، بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي

---

[1] - مصطفى بخوش ، "مضامين ومدلولات الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص١٦٢.

[2]- المرجع السابق، ص١٦٨.

[3] - عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص١٢٠.

نظرية صدام الحضارات لصموئيل هنتنغتن والتي حاولت إيجاد عدو جديد من خلال تغيير صراع الأيديولوجيات الذي كان سائداً خلال "الحرب الباردة" بصراع الحضارات والثقافات.[1]

فكان هناك تركيز بعد انتهاء "الحرب الباردة" على إحلال الإسلام محل الشيوعية ، كأساس لضمان تماسك الغرب على أساس ضرورة مواجهة هذا العدو، وقد وجدت هذه الفكرة من ينظر ويؤسس لها، كما فعل هنتنغتن Huntington في "صدام الحضارات"، وبرنارد لويس Bernard lewis من خلال كتابه "الإسلام ببرلين" ، وقد عقدت ندوات وملتقيات عدة لمناقشة ما حملته هذه الأفكار ("صدام الحضارات"، الإسلام هو العدو البديل للشيوعية) من جدل واسع ، ومنها تلك التي عقدت في فيفري ببرلين عام١٩٩٦ لمناقشة "صدام الحضارات" مطبقة على ظروف البحر الأبيض المتوسط، في محاولة لتعليل المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي البحر المتوسط بالصدام بين الحضارات المسيحية واليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب.[2]

وقد ترافقت جهود التنظير "لصدام الحضارات" بإشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي، حيث إن التطورات التي شهدها العالم بعد "الحرب الباردة" عكست تزايداً مطرداً في درجة تأثير الخارجي على الداخلي وفي طبيعة هذا التأثير ونطاقاته بحيث أخذت تتهاوى وتتآكل الحدود بينه وبين الداخلي، ومن ناحية أخرى لم يعد هذا الاختراق قاصراً على النطاقات السياسية التقليدية أو الاقتصاد السياسي ولكن امتدت هذه النطاقات لتشمل الاجتماعي والثقافي أيضاً.[3]

لكن طبيعة العالم، وغزارة ثقافاته وتنوعها، قد خالفت الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصره في نموذج واحد(نهاية التاريخ) أي النموذج الرأسمالي الذي اتضح عدم صحته كنموذج أمثل للعالم من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨. كما أحبطت محاولات إقامة الصراع بين الحضارات لإلغاء بعضها وذلك عبر إمكانية الحوار فيما بينها.

- **المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد "الحرب الباردة"**:

تتأثر السياسة الخارجية الفرنسية بمجموعة من المحددات، والتي تمثل مجموعة العوامل والظروف والموجهة لها، تجاه منطقة أو قضية في العالم.

وتعد هذه المحددات بمثابة المحركات الرئيسة للسياسة الخارجية الفرنسية، ويمكن تقسيم هذه المحددات إلى محددات خارجية تعد بمثابة ركائز أساسية للسياسة الخارجية الفرنسية وأبرزها : تأثير هيكل النظام الدولي والتغيرات التي طرأت عليه بانتهاء "الحرب الباردة"، والعضوية الفرنسية في الاتحاد الأوروبي وتأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] - القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الشرقية، دمشق، مكتب الإعلام والنشر، ١٩٩٠، ص١.

[2] - مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات الحرب الباردة، مرجع سابق، ص١٦٨.

[3] - نادية محمود مصطفى، www. iranarab.com ،حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة- رسالة التقريب، ٢٠١٥/٥/٢٥.

انطلاقاً من موقعها المميز والمؤثر على الساحة الدولية وبالتالي تأثيرها في السياسة الخارجية للفاعل الدولي الفرنسي .

أما بالنسبة للتطرق التفصيلي لهذه المحددات ، فإنه بالنسبة لهيكل النظام الدولي فقد تم الحديث عنه في الفصل السابق ويرتبط ذلك بموقع فرنسا من النظام الدولي في ظل التغيرات التي طرأت على النظام الدولي وكان لها تأثيرها الواضح على السياسة الخارجية الفرنسية. أما بالنسبة للتفصيل في شرح أثر السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي وعضوية فرنسا فيه على سياسة فرنسا الخارجية فإنه سيتم تأجيل ذلك حيث تم تحديد مبحثين لاحقين للحديث عن هذين العاملين باعتبارهما من أبرز المتغيرات الجديدة المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية بعد "الحرب الباردة" بالإضافة إلى بالإضافة هيكل النظام الدولي الذي تم الحديث عنه سابقاً عند الحديث عن استخدام منهج التحليل النسقي كمنهج أساسي في هذه الدراسة.

وبالتالي فإن المحددات التي سيتم الحديث عنها بالتفصيل في هذا المطلب فهي المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية.

ولكن كمدخل للحديث عن محددات السياسة الخارجية الفرنسية لابد من التطرق لهيكل النظام السياسي وللهيئات الأساسية للسلطة السياسية كما حددها دستور عام ١٩٥٨ وتعديلاته لعام ٢٠٠٠. للوصول إلى رؤية أوضح حول آلية صنع القرار السياسي في فرنسا.

١– السلطة التنفيذية:

يختلف مقدار نفوذ السلطة التنفيذية بحسب طبيعة النظام السياسي السائد في كل بلد، وتعد السلطة التنفيذية قوة واسعة النفوذ في ميدان صنع السياسة الخارجية ويزداد نفوذ هذه السلطة ودورها المركزي في صنع السياسة الخارجية لمواجهة الأزمات الدولية، والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية.[١]

وقد أعطى دستور الجمهورية الخامسة(دستور عام ١٩٥٨) الأولوية لرئيس الجمهورية على الحكومة بالرغم من أنه حافظ على ثنائية السلطة التنفيذية، (حيث تدير الحكومة سياسة الدولة بقرارات تتخذ في مجلس الوزراء الذي ينعقد برئاسة رئيس الجمهورية الذي تفوق فاعليته أنشطة الحكومة)، وهذا ما اصطلح عليه بالنظام الشبه رئاسي(خاصية الدمج بين النظامين الرئاسي والبرلماني).[٢]

---

[١] - - لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات ١٩٨٩، ص١٣٤.

[٢] - علي الشكراوي، النظام السياسي الفرنسي كنموذج تطبيقي للفصل المرن بين السلطات، www.uobabylon.com ٢٠١٢/٤/١٩.

أ- رئيس الجمهورية:

أعطى دستور عام ١٩٥٨ صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية في فرنسا، وقد أناط هذا الدستور مسألة انتخاب رئيس الجمهورية بهيئة أوسع من البرلمان تضم أعضاء الجمعية الوطنية التشريعية ومجلس الشيوخ وآخرين من ذوي الصفة التمثيلية أي منتخبين ممن يطلق عليهم فقهاء القانون الدستوري الفرنسي كبار الناخبين، حيث كان الشعب يقوم بانتخاب ممثلين ولجان واللجان هي من تقوم بانتخاب الرئيس، ولكن بعد تعديل ١٩٦٢ للمادتين (٦، ٧) من الدستور أصبح انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر وبالأغلبية المطلقة. [١]

وفي العام ٢٠٠٠ جرى تعديل دستوري تضمن موضوع الفقرة التي تتضمن أنه يتوجب على رئيس الجمهورية عدم ممارسة أي نشاط خاص أوعام وأن يتخلى عن أية وظيفة انتخابية أخرى خلال مدة ولايته، مع تحديد هذه المدة بموجب النص الأساسي لدستور ١٩٥٨ بسبع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، حيث إن هذه المدة الطويلة نسبياً أثارت جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية ولدى الفقه الدستوري بهدف تقليصها وبدأ الجدال منذ مبادرة مراجعة الدستور التي طرحها الرئيس بومبيدو في نيسان ١٩٧٣ وقد أقرت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ هذه المبادرة بيد أن المؤتمر (اجتماع مشترك للجمعية ومجلس الشيوخ) ، لم يقر هذا الاقتراح بأكثرية الثلاثة أخماس النسبة المطلوبة لإقرار التعديل الدستوري ، ثم أعيد طرح هذه المبادرة عدة مرات ولم يثمر هذا الجدل عن أية نتيجة إلا في العام ٢٠٠٠م، حيث قلصت هذه المدة إلى خمس سنوات وذلك نتيجة للاستفتاء الدستوري الذي جرى في ٢٤ أيلول ٢٠٠٠.[٢] على أنه لا يجوز لأي رئيس أن يتقلد أكثر من ولايتين متتاليتين[*]. وقد تم انتخاب أول رئيس فرنسي لولاية مدتها خمس سنوات (جاك شيراك) في الانتخابات التي جرت في ٢١ نيسان و٥ أيار من عام ٢٠٠٢، وتحديد الولاية الرئاسية بخمس سنوات –بحسب رأي الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك– يتناسب بشكل أفضل مع المتطلبات الحديثة للديمقراطية.[٣]

أما بالنسبة للصلاحيات الواسعة للرئيس الفرنسي فقد بينت في مواد عدة من الدستور الفرنسي والتي أبرزها وفقا للدستور الفرنسي الصدر في عام ١٩٥٨ وحتى آخر التعديلات التي طرأت عام ٢٠٠٨ هو ما يلي:

---

[١] - عبد العليم محمد، www.ahram.org.eg/Archive/2000/10/7/FILE7.HTM فرنسا: خفض ولاية الرئيس- الدستور والحداثة والواقع، ٢٠٠٠/١٠/٧.

[٢] - صحيفة البعث ، "مدة ولاية الرئيس في فرنسا"، العدد ١٣١٢٦ ،(الأحد ،٢٠٠٧/٤/٢٢)، ص٢ .

[*] -وذلك وفق المادة (٦) من الباب الثاني من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ بعد آخر التعديلات عليه عام ٢٠٠٨.

[٣] - البيان، www.albayan.ae/one-world/40-2000-06-07-1.1084434 أبرز تعديل دستوري بفرنسا في ٤٠سنة- شيراك مع جوسبان لخفض سني الرئاسة ٧/٥/ ٢٠٠٠.

١- يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور، ويضمن -عبر تحكيمه- سير السلطات العامة المنتظم واستمرارية الدولة.

٢- الرئيس هو القائد للقوات المسلحة، ويرأس مجالس ولجان الدفاع الوطني العليا.

٣- إن رئيس الجمهورية هو من يعيّن الوزير الأول وينهي مهامه بناءً على تقديم الأخير استقالة الحكومة. كما يعين أعضاء الحكومة الآخرين وينهي أعمالهم بناءً على اقتراح من الوزير الأول.

٤- رئيس الجمهورية يرأس مجلس الوزراء.

٥- يسلم أوراق اعتماد السفراء والمبعوثين فوق العادة ، ويستلم أوراق اعتماد السفراء والمبعوثين فوق العادة المعتمدين لديه.

٦- يصدر رئيس الجمهورية القوانين في الخمسة عشر يوماً التي تلي إرسال القانون المصادق عليه بصفة نهائية إلى الحكومة، ويمكنه أن يطلب من البرلمان، قبل انقضاء هذا الأجل مداولة ثانية بشأن القانون أو بعض مواده، ولا يمكن رفض إجراء هذه المداولة الثانية.

٧- يمكنه أن يعرض للاستفتاء أي مشروع قانون يتضمن تنظيم السلطات العامة، أو الإصلاحات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية أو الاجتماعية للأمة وبالمرافق العامة التي تساهم في ذلك، أو يهدف إلى الترخيص بالتصديق على معاهدة قد ترتب آثاراً على سير المؤسسات، دون أن تكون معارضة للدستور، ويكون عرض مشروع القانون للاستفتاء بناء على اقتراح من الحكومة خلال فترة دورات البرلمان أو بناءً على اقتراح مشترك بين المجلسين ينشر في الجريدة الوطنية.

٨- يمكن لرئيس الجمهورية أن يقر حل الجمعية الوطنية، بعد استشارة الوزير الأول ورئيسي المجلسين في البرلمان (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ).

٩- للرئيس حق إصدار العفو الخاص. [١]

فالرئيس في فرنسا هو حامي للدستور الذي يعطيه ودوراً واسعاً في مجال السياسة الخارجية فهو حامي أيضاً للاستقلال الوطني ووحدة أراضي البلاد، وهو في هذا الإطار مخول بإعطاء القرار باستخدام السلاح النووي، كما أن لديه صلاحيات استثنائية حددتها المادة (١٦) من الدستور الفرنسي تخوله اتخاذ الإجراءات الواجبة في حال تعرضت البلاد لتهديدات خطيرة ومباشرة. [٢]

---

[١] - دستور فرنسا لعام ١٩٥٨، www.conseil-constitutionnet..-arabe.pdf النص المترجم للغة العربية لدستور الجمهورية الخامسة والصادر في ١٩٥٨/١٠/٤ وحتى آخر التعيلات عليه في العام ٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٥/٢٣.

[٢] - الاتحاد ، www.alitthad.com " صلاحيات رئيس الجمهورية الفرنسية"، ٢٠١٤/١٠/٣٠.

كما أن الرئيس هو المسؤول الأول عن المفاوضات، والمصادقة على المعاهدات، كما يطلع على كل مفاوضة تهدف إلى إبرام اتفاق دولي غير خاضع للتصديق عليه وذلك وفقاً للمادة ٥٢ من الدستور الفرنسي، وهذه الصلاحيات التي لا يتقاسمها الرئيس مع غيره يعبر عنها بفكرة "المجال المحجوز"وهي تبيّن أن الحكومة تدار بناءً على توجيهاته.[١]

فالتفوق الدستوري للرئيس في مجال السياسة الخارجية جوهري ، وهذه السلطة الواسعة التي يملكها رئيس الدولة سوف تمارس ثقلها على الهيئة التشريعية بأشكال مختلفة.[٢]

فدستور عام ١٩٥٨ –الذي يعتبر الدولة هي أداة التحرك من أجل الطموحات الوطنية والتي يجب أن تسمو فوق كل الانقسامات– قد أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية عبر موقعه في السلطة التنفيذية، وهذا بدوره ينعكس على تأثيره في مجال السياسة الخارجية الفرنسية.[٣]

ب– **الوزير الأول (رئيس الوزراء)** : تعد صلاحياته في مجال السياسة الخارجية ضئيلة جداً، نظرا لارتباطه بالرئيس وخاصةً عندما يكونان من الحزب نفسه، وهو يبادر في طلب الثقة من الجمعية الوطنية وفي حال رفض الثقة فإنه يقدم استقالة الحكومة[٤].

ج–**وزير الخارجية:** ومن مهامه تمثيل رئيس البلاد في الخارج ولكن بعد رئيس الجمهورية، كما أنه يستطيع إجراء المفاوضات الرسمية، فضلاً عن أنه يعد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية.[٥]

٢– **السلطة التشريعية (البرلمان):** ويتألف البرلمان الفرنسي من مجلسين هما:

- مجلس الشيوخ: الذي يتكون من ٣٤٨عضواً ينتخبون عن طريق الانتخاب غير المباشر على درجتين وهو يضمن تمثيل الجماعات الإقليمية للجمهورية، ولايته٩ سنوات، ويجدد ثلث أعضائه كل 3 سنوات وينوب رئيس هذا المجلس عن الرئيس في حالة وفاته أو استقالته حتى تسلم رئيس جديد للجمهورية.[٦]

---

[١] - Marire Christine Kessler,la Politique étrangère de la France acteurs et processus, paris: presses de sciences,1999 , p25.

[٢] - عبد الرضى حسين الطعان، تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط١، ٢٠١٠، ص١٩٥.

[٣] - الحسان بوقنطار ،السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٧ ، ص٢٨.

[٤] - كريم بوردة،www.marocdroit.com المسؤولية السياسية للحكومة في فرنسا، ٢٠١٣/٧/٦.

[٥] - Marie Christine Kessler, la politique étrangère de la France acteurs et processus, op. cit,p77-78.

[٦] - محمد محسن أبو النور، www.parlmany.com ، برلمانات أوروبية، الفارق بين مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية في فرنسا، ٢٠١٥/١٢/٧.

- الجمعية الوطنية : والتي تتكون من 577 عضواً، ينتخب أعضاؤه على دورتين أيضا، ولكن عن طريق الانتخاب المباشر.[1]

ويوجد ممثلون عن الفرنسيين المقيمين خارج فرنسا في الجمعية الوطنية وفي مجلس الشيوخ، وتتعدد اختصاصات البرلمان مابين وظيفة تشريعية، اختصاص مالي (حيث يصدر القوانين المتعلقة بالميزانية)، كما يحق للبرلمان إقرار تعديل الدستور، بالإضافة إلى الرقابة السياسية على الحكومة.[2]

فالبرلمان ليس له سلطة المبادرة في مجال السياسة الخارجية إنما التأثير عبر صلاحياته لاسيما فيما يخص التأثير على عمل الحكومة.

٣- **السلطة القضائية :** ويعتبر رئيس الجمهورية حامي لاستقلالية السلطة القضائية، ويساعده في ذلك مجلس القضاء الأعلى ومن أبرز مهام السلطة القضائية مراقبة دستورية القوانين «المجلس الدستوري» ومحاكمة الشخصيات السياسية الهامة في الدولة في بعض الحالات الخاصة «محكمة العدل العليا».[3] فتأثير السلطة القضائية ضئيل في مجال السياسة الخارجية.

- **المحددات الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية :**

ترتبط هذه المحددات بالتكوين البنيوي للوحدة الدولية فهي ليست نتيجة للتفاعلات مع وحدات النظام الدولي الأخرى.

ويعرف سنايدر هذه المحددات بأنها: "مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، إلا أن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم".[4] وهذه المحددات على نوعين فمنها ما هو مادي ومنها ما هو معنوي.

أولاً: المحددات الداخلية المادية: وأهم هذه المحددات : المحدد الجغرافي، المحدد الاقتصادي، المحدد العسكري.

١- **المحدد الجغرافي:** يعد هذا المحدد في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، فالجغرافية من أقدم مقومات سياسة الأمة وأكثرها ثباتاً، حيث تلعب دوراً أساسياً في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية، وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها ا لخارجية.[5]

---

[1] - المرجع السابق نفسه.

[2] - النظام شبه الرئاسي الفرنسي www.droit-pub.blogspot.com ٢٠١٢/١٢/٣.

[3] - محمد عرب صاصيلا، أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة دمشق، دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية، ط١، ١٩٩٨، ص١٥٨-١٥٩.

[4] - أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨، ص١٩٩.

[5] - محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص٥٢٣.

وبالرغم من تجاوز العولمة للحدود الجغرافية في فترة ما بعد "الحرب الباردة" إلا المحدد الجغرافي لايزال يحظى بأهميةٍ خاصةٍ لاسيما في سياسات الدول الكبرى، فالموقع الجغرافي للدولة يؤثر على سياستها الخارجية من نواحٍ عدة، فهو يحدد إلى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة فامتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة، أحد مصادر قوتها، ذلك أن السواحل البحرية هي المنافذ الطبيعية للتجارة الدولية والنقل الدولي، وبالنسبة لفرنسا فإنها: تتمتع بموقع جغرافي هام جداً ، فهي تقع غرب القارة الأوروبية، يحدها من الشمال بحر الشمال وبحر المانش ، بينما يحدها من الغرب المحيط الأطلسي ، ومن الجنوب يحدها البحر الأبيض المتوسط ، وفي الجنوب الغربي تقع أسبانيا، ومن الشرق يحدها كل من بلجيكا ، لكسمبورغ ، ألمانيا، سويسرا، ايطاليا، ففرنسا تتمتع بثلاثة وجهات بحرية هامة، وموقع جغرافي هام جداً، يفرض عليها أن تلعب دورين مزدوجين:

- الدور الأول:وهو الدور الأوروبي الذي يفرض عليها أن تأخذ مكانها كدولة ذات شأن واسع بين الدول الأوروبية وتنظر إليها كدولة رائدة لها.
- الدور الثاني: وهو الدور المرتبط بنفوذ فرنسا على الصعيد العالمي تاريخياً، ففرنسا ذات تاريخ إمبراطوري عريق امتد نفوذه إلى إفريقيا والمحيط الهادي والهندي والأطلسي، وتقدر مساحتها بحوالي ٥٥٠ ألف كيلومتر مربع وهي أكثر الدول اتساعاً في أوروبا الغربية (ما يقرب من خمس مساحة الاتحاد الأوروبي)[١] ، إن عليها السعي لحماية الإقليم الواسع الذي تضمه والحفاظ على مصالحها في المناطق التي يمتد نفوذها إليها.[٢]

فحتى وبعد حصول المستعمرات الفرنسية السابقة على الاستقلال فقد بقيت فرنسا تحتفظ بأقاليم ما وراء البحار (جويانا الفرنسية، مارتينيك، غوادلوب، لارينون)، وبنفوذها الواسع لاسيما في مناطق نفوذها التقليدية كالصحراء الكبرى ومناطق إفريقية مثل مالي.[٣]

إذاً لعب المحدد الجغرافي لفرنسا دوراً في تحديد نظرتها للعالم، ولكنها لم تقتصر فقط على حدودها الجغرافية القريبة، فهي تريد لعب دور قيادي في أوروبا، فضلاً عن مساحتها المترامية الأطراف التي تساعدها في وضع قواعد عسكرية في مناطق عدة مهمة عالمياً .

---

[١] - وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا. www.diplomatie.gouv.fr/ar مساحة فرنسا،٢٠١٣/٢/٥.

[٢] - فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد، مطبعة الشفيق،ط١، ١٩٧٥، ص٢٦٥-٢٦٦.

[٣] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار الفرنسية ، ٢٠١٣/٢/٢٥.

٢- **المحدد الاقتصادي:** وتنبع أهمية هذا المحدد من الدور الكبير والمؤثر الذي يلعبه الاقتصاد في توجيه العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الدول فضلاً عن دوره في تحديد قوة الدولة، فالقوة الاقتصادية للدول تؤثر في نشاطها السياسي الخارجي.

حيث تعد القوة الاقتصادية عاملاً أساسياً ترتكز عليه الأنواع الأخرى من عوامل قوة الدولة، فمثلاً من الصعب الفصل بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية على السياسة الخارجية، لأن الأدوات الاقتصادية عادةً ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية.[١]

وقد حرصت فرنسا على تطوير نظمها الاقتصادية، إدراكاً منها لأهمية الاقتصاد القوي في تعزيز مكانة الدولة ضمن النظام الدولي، ولما يحققه الاقتصاد القوي لها من مصالح عديدة سواء سياسية ، أمنية... الخ.

وقد أصبحت فرنسا خامس قوة اقتصادية عالمية،[٢] حيث تراوح ناتجها المحلي الإجمالي بين (١٢٤٩، ١٥٧٣،١٣٣٢،٢١٣٥،٢٩٧٨) مليار دولار خلال السنوات التالية على التتالي (١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، ٢٠٠٨).[٣] في حين بلغ هذا الناتج المحلي مقدراً بالدولار الأمريكي للأعوام (٢٠١٠،٢٠١١،٢٠١٢، ٢٠١٣) على التتالي: (٢,٦٤٦,٨٣٧,١١١,٧٩٤.٨ ٢,٨٦٢,٦٨٠,١٤٢,٦٢٥,١–٢,٦٨٦,٧٢٢,٥٨٩,٢٦٩,٧ – ٢,٨٠٦,٤٢٧,٩٧٨,٢٣٤,٠).[٤]

من خلال ما ورد عن أرقام للناتج المحلي الإجمالي فإن هناك تطوراً ملحوظاً رغم بعض التراجعات التي لعبت فيها الحروب التي خاضتها فرنسا دوراً واضحاً، كحرب البوسنة مثلاً والتي امتدت بين عامي ١٩٩٢و ١٩٩٥؛ وعملياتها العسكرية في مالي لاسيما بسبب خسائرها الكبيرة عامي ٢٠١٣و ٢٠١٤.

ففرنسا عملت على تطوير أدائها الاقتصادي بالرغم من خسائرها الفادحة في الحرب العالمية الثانية وتابعت هذا التطوير بعد الحرب الباردة بخطىً مرتفعة حتى ضمنت موقعها ضمن القوى الكبرى في العالم.

٣- **المحدد العسكري:** تعد القوة العسكرية إحدى العوامل المحورية المؤثرة في قوة الدولة، إذ تعد ركيزة أساسية لتحقيق أمنها القومي وصيانته، وغالباً ما ينظر إلى القوة العسكرية على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة، وبالتالي أساساً لتنفيذ سياستها الخارجية التي ترسمها لنفسها.

---

[١] - لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض، مرجع سابق، ص١٨٦.

[٢] - السفارة الفرنسية في الكويت عن صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩ www.ambafrance-kw.org فرنسا في العالم ٢٠١١/٢/٢١.

[٣] - فاطمة بيرم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب البارة، رسالة ماجستير، إشراف: حسين قادري، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الحاج لخضر-باتنة ، ١٩٧٧، ص٥٠.عن: http://www.statistiques-mondiales.com/france.htm الناتج المحلي الاجمالي .

[٤] - البنك الدولي: www.data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٤/٤/٢٩ .

وقد لعبت القوة العسكرية الفرنسية دوراً كبيراً في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية، وهذا ما اتضح بشكل جلي في عهد نابليون بونابرت، والحروب الكثيرة التي قام بها، وقد استمر تأثير العامل العسكري على السياسة الخارجية الفرنسية حتى الوقت الراهن، وقد ازداد تأثير هذا العامل مع امتلاك فرنسا للسلاح النووي عام ١٩٦٦ بالإضافة إلى القوة العسكرية التقليدية الكبيرة التي تمتلكها، فباتت القوات المسلحة الفرنسية هي الأكبر بين دول الاتحاد الأوربي فيما يتعلق بطاقتها البشرية، وثالث أكبر قوة عسكرية في حلف شمال الأطلسي (الذي انسحبت من جناحه العسكري عام ١٩٦٦ ثم عادت إليه عام ٢٠٠٩)، وكمثال على حجم القوات العسكرية الفرنسية فقد قدر عدد أفراد القوات المسلحة الفرنسية لعام ٢٠١٥ بحوالي ٣٠٠٠٠٠ مقاتلاً، وكان قد قدر إنفاقها العسكري بمقدار ٢,٢% من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤، حيث بلغ هذا الإنفاق حوالي ٦٢,٣ بليون$.[١] و بالنسبة للقوات النووية فهي تعد ثالث أكبر قوة نووية في العالم ولديها غواصات نووية قاذفة للصواريخ الباليستية، بالإضافة إلى قوات بحرية وجوية ضخمة.[٢]

إن هذه القوة العسكرية التي تمتلها فرنسا تعد عاملاً مهماً في إعطاء قدر من الحرية لفرنسا في اتخاذ العديد من القرارات على صعيد سياستها الخارجية : وكمثال على ذلك القرار الفرنسي الذي اتخذ في عهد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بإرسال تعزيزات عسكرية إلى أفغانستان للمشاركة إلى جانب قوات حلف الأطلسي لمحاربة ما تبقى من حركة طالبان وتنظيم القاعدة.[٣] كما لعبت القوة العسكرية التي تمتلكها فرنسا عاملاً مهماً في اتخاذها مكانة قيادية في مهمة حفظ السلام الدولية على الحدود بين لبنان و"إسرائيل".

فالقوة العسكرية التي تمتلكها فرنسا تلعب دوراً مهماً في السياسة الخارجية التي تتبعها، من خلال ما توفره لها من عامل قوة يعطيها قدراً من الحرية في اتخاذ العديد من القرارات على صعيد سياستها الخارجية.

ثانياً– المحددات الداخلية المعنوية: وتتمثل في أربعة محددات أساسية وهي: الأحزاب السياسية الفرنسية، جماعات الضغط والرأي العام الفرنسي، بالإضافة إلى المهمة الحضارية.

١– **الأحزاب السياسية:** تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في الحياة السياسية الفرنسية، حيث تشكل وسيطاً بين الشعب والنظام الحاكم بالإضافة إلى التنسيق ومراقبة الأجهزة الحكومية، فهي تقوم

---

[١] - ويكيبيديا، www.wikepedia.org أكبر خمس دول في الإنفاق العسكري لعام ٢٠١٤ وفقاً لمعهد أبحاث السلام الدولي في ستوكهولم، ٢٠١٥/١٠/٢٠.

[٢] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org ،داسو ميراج ٢٠٠٠، ٢٠١٥/١٠/٣٠.

[٣] - باسكال بونيفاس www.alitihad.ae أفغانستان في السجال السياسي الفرنسي، ٢٠٠٨/٩/١٥.

بإحصاء مطالب الشعب واحتياجاته وتصيغها في إطار برنامج سياسي محدد، حيث يمثل الحزب السياسي مجموعة من المواطنين الذين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة، وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم، وتلعب الأحزاب السياسية دوراً قيادياً حيث تطمح السلطة إلى تطبيق السياسة المعلنة، وقد حظيت الأحزاب السياسية في فرنسا بدور تأهيلي وانتقائي فيما يتعلق بالقادة السياسيين، حيث باتت تولي اهتماماً خاصاً بالشؤون الخارجية فأخذت تتنافس فيما بينها في المواضيع المتعلقة بصنع القرار في السياسة الخارجية.[١]

وتمارس الأحزاب السياسية في فرنسا نشاطها بحرية مع احترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية، كما يكفل القانون الفرنسي التعددية السياسية في التعبير عن الآراء والمشاركة العادلة للأحزاب والمجموعات السياسية في الحياة الديمقراطية للأمة[*].

وقد نشأت آراء في الدول الغربية الليبرالية تقترح أن تصبح هيئة الناخبين سلطة إلى جانب السلطات الثلاث الأساسية في الدولة، وهذه الهيئة تؤثر على السلطات الأخرى، فهي التي تنتخب أعضاء البرلمان وبالتالي فهي التي تنتخب الحكام، بل إنها أحياناً بواسطة الاستفتاء تقرر مباشرةً دون الحاجة إلى وسيط.[٢]

فالأحزاب عناصر هامة وحاسمة في النظم السياسية كما أنها محدد أساسي من محددات السياسة الخارجية حيث أنها تقوم بوظائف عديدة لها علاقة بالسياسة الخارجية مثل (نشر أيديولوجيتها بين الناخبين، اختيار مرشحي الحزب، توفير اتصال دائم بين الناخبين والنواب، تنظيم النواب داخل البرلمان، حل الصراعات داخل الحزب، تنسيق عملية التنسيق والترابط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ممارسة دور المعارضة بالنسبة لأحزاب الأقلية، كأسلوب رقابي على الحكومة...).[٣]

إن الحياة السياسية مليئة بالاتجاهات المتعارضة ، والقوى المتنافسة والأمزجة المتباينة ، والطموح والأطماع والآمال والمصالح المختلفة، وهذه كلها تعتبر محركات النشاط السياسي وهى تتبلور وتتحرك من خلال الأحزاب السياسية.، فمثلاً إن نشر إيديولوجية معينة بين الناخبين تؤثر في اختيار مرشحي الحزب لمناصب تتعلق باتخاذ القرارات السياسية.

وتتميز فرنسا بكثرة وتنوع أحزابها السياسية، والتي تلعب دوراً أساسياً في الحياة السياسية، سواء داخليا أو في مجال السياسة الخارجية .ويمكن تقسيم الأحزاب السياسية الفرنسية إلى:

---

[١] - السفارة الفرنسية في مصر www.ambafrance-eg.org الأحزاب السياسية في فرنسا، ٢٠١٠/٨/٢٦.
[*] - المادة الرابعة من الدستور الفرنسي .
[٢] - سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، مركز البحوث البرلمانية ، ٢٠٠٧، ص ١٧١.
[٣] - المرجع السابق، ص٢٠٨.

أ- **أحزاب اليمين المعتدل:** وتعمل على المحافظة على الوضع القائم ، وتقديم الحرية على المساواة ، بالإضافة إلى تمسكها بالدستور وتقوية السلطة التنفيذية.[1] كما أنها تعمل على تكريس الاستقلال الوطني، وتماسك الأمة الفرنسية، مع الحفاظ على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في عالم متعدد الأقطاب، وقد عبر جاك شيراك عن ذلك بقوله":إني أكن للولايات المتحدة الإعجاب وعرفان الجميل، لقد حاربت في سبيل حريتنا ولكن عرفان الجميل لا يعني الاستسلام".[2]

كما أنها تؤكد على ضرورة تعزيز الاتحاد الأوروبي، لما يعود به من فائدة على فرنسا، كدولة كبرى في إطاره، وبذلك تسعى أحزاب اليمين المعتدل إلى تعزيز دور فرنسا الإقليمي لما يخدم أغراض السياسة الخارجية الفرنسية، ومن بين هذه الأحزاب: الاتحاد من أجل الحركة الشعبية (الذي تأسس عام ٢٠٠٢ ويتبع أيديولوجية سياسية محافظة مسيحية ديمقراطية ليبرالية، ومن قادته جان فرانسوا جوبيه وجاك شيراك، نيكولا ساركوزي، آلان جوبيه...)،[3] ومن أحزاب اليمين المعتدل أيضاً الاتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية.

ب-**اليمين المتطرف:** يطلق هذا المصطلح على التيارات السياسية لوصف موقعها ضمن محيطها السياسي، ويطلق المراقبون السياسيون هذا المصطلح على الكتل والأحزاب السياسية التي لا يمكن اعتبارها من ضمن جماعة اليمين السياسية التقليدية التي تدعو إلى حماية التقاليد والأعراف داخل المجتمع.[4]

ويكمن الاختلاف الأساسي بين جماعات اليمين التقليدية(المعتدلة) وبين المتطرفة في أن الأخيرة تدعو إلى التدخل القسري واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم، ولذلك عادةً ما ترفض تلك التيارات هذا النعت لأنها تزعم أنها تمثل الاتجاه العام وتنقل صوت الأغلبية.[5]

وترى أحزابه، أن الأحزاب الأخرى لا تعبر عن الهوية والثقافة الفرنسية، لأن التقاليد الفرنسية، تعتبر أقدم من دستور الجمهورية الخامسة، وهي تتسم بالعداء العلني, والكراهية للأجانب، كالأفارقة السود والمغاربة وخاصة المسلمين، حيث تعدهم أحزاب اليمين المتطرف الخطر الأكبر على أراضي وثقافة فرنسا، أما على المستوى الخارجي فإن هذه

---

[1] - قيس جواد العزاوي، "العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢٨٠ ، ٢٠٠٢، ص٤٠.

[2] - جاك شيراك، جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة أنطونا الهاشم وأحمد عويدات، ط١، بيروت، ١٩٩٦ ، ص٦٥.

[3] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org ،الاتحاد من أجل الحركة الشعبية، ٢٠١٥/١٢/٥.

[4] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org اليمين المتطرف، ٢٠١٥/٤/١٤.

[5] - شبكة الأخبار العربية :عن صحيفة الشرق الأوسط وصحيفة الأهرام المصرية

www. anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=27493 ANN جماعات اليمين المتطرف في أوروبا ٢٠٠٩/٤/٢٧.

الأحزاب ترفض انتماء فرنسا للاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة ، ومنظمة التجارة العالمية ، والحلف الأطلسي، لأنها تشكل خطراً على استقلالية فرنسا في النظام الدولي.[1]

ومن أهم هذه الأحزاب: حزب الجبهة الوطنية (الذي تأسس عام باسم الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية في تشرين الأول من عام ١٩٧٢ وتزعمه منذ تأسيسه جان ماري لوبان الذي خلفته في زعامة الحزب ماري لوبان)[2]، وحزب الحركة الوطنية الجمهورية الذي أسسه برونو مايغريه في بداية كانون الثاني ١٩٩٩ بعد انشقاق داخل الجبهة الوطنية.[3]

ج- **أحزاب اليسار:** والتي تعمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وهي تؤيد إتباع سياسة اجتماعية تضمن فرص العمل والتنمية الاقتصادية للجميع وهذه الأحزاب تؤيد إحداث تغيير جذري في المجتمع لتحقيق أهدافها ، وتسعى من أجل بقاء الدولة متحكمة بزمام الأمور الداخلية ، كما أنها تتبنى موقفاً أقل تعصباً -من أحزاب اليمين لاسيما المتطرفة -تجاه الأجانب، وهي تعارض انضمام دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي بالرغم من أنها تؤيد موقع فرنسا في الاتحاد الأوروبي، وتعميم العملة (اليورو) على كل أعضائه، كما تعد أحزاب اليسار من أشد المعارضين للتبعية للولايات المتحدة الأمريكية، ومن أحزاب اليسار في فرنسا الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي.[4]

إن تأثير الأحزاب السياسية الفرنسية على القرارات المرتبطة بسياستها الخارجية واضح من خلال ما تتبناه من آراء ومواقف، ومن خلال تأثيرها على كل من الرئيس والبرلمان اللذين يعدان محاورين أساسيين مؤثرين بدورهما في صنع القرار السياسي الخارجي للدولة.

ويظهر دور الأحزاب السياسية الفرنسية من خلال دورها في الانتخاب والترشيح ،حيث إن صانع القرار المرشح يعتمد على الدعم الذي يتلقاه من حزبه وبالتالي نجاح مرشح أحد الأحزاب سيخضع لرقابة حزبه وسينفذ سياسة متأثرة بتوجهه الحزبي.

كما أن تأثير حزب الأغلبية في البرلمان يزداد إذا ما كان حزب الأغلبية هو الذي يرأس الحكومة ، وينتمي إليه الرئيس.

---

[1] - هدى جمال عبد الناصر ، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤٨، تشرين الأول ، ١٩٩٨، ص٩-١٦.

[2] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، الجبهة الوطنية ، ٢٠١٤/٣/٢٤.

[3] - السفارة الفرنسية في مصر، الأحزاب السياسية في فرنسا، مرجع سابق.

[4] - ريمون ماهر كامل، "الانتخابات التشريعية والرهان على مستقبل فرنسا"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد١٤٩، نيسان ،١٩٩٧، ص١٥٢.

٢- **جماعات الضغط (اللوبي)**[*]: تعرف جماعة الضغط بأنها:

"تنظيم قائم للدفاع عن مصالح جماعة معينة وهو يمارس عند الاقتضاء ضغطاً على السلطات العامة، بهدف الحصول على قرارات تخدم مصالح هذه الجماعة"[١].

فلا بد من توافر ثلاثة شروط لكي تعتبر الجماعة ضاغطة: الشرط الأول: وجود تنظيم للجماعة، والشرط الثاني: توافر شعور يوحد أفراد التنظيم من أجل الدفاع عن مصالح معينة، والثالث: هو قدرة الجماعة على ممارسة ضغط على السلطات العامة، وتلعب جماعات الضغط دوراً تتزايد أهميته في جميع الدول سواء من حيث التأثير على اتخاذ القرارات أم من حيث التأثير على بنيان وهيكل السلطة السياسية، فالقرارات التي تتخذها السلطات السياسية تتأثر بالعلاقة بين قوى الجماعات التي يهمها القرار.[٢]

حيث تمثل جماعات الضغط مجموعة من الأفراد تتآلف مع بعضها لتحقيق مصلحة مشتركة، وتتفاعل مع صانع السياسة الخارجية في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية، وهذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية طبقا للقوة النسبية لكل مجموعة، ورغم أن جماعات المصالح تنشط في ميدان السياسة الخارجية، فإن جماعات الضغط تختلف عن الأحزاب السياسية في أنها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية.[٣] فهي تكتفي بمجرد التأثير على السلطة من الخارج دون محاولة الوصول إليها أو ممارستها، أما الأحزاب السياسية فهدفها الرئيسي هو الوصول إلى كرسي الحكم وممارسة السلطة سواء نجحت في تحقيق هذا الهدف أم لا.[٤]

وجديرٌ بالذكر التأكيد بأن الجماعات ذات المصالح ليست كلها جماعات ضغط، حيث إن الجماعة لا تتحول الجماعة إلى ضاغطة إلا عندما تمارس ضغطاً على السلطات العامة للوصول إلى قرار يحقق مصالح لها.[٥]

وتؤثر جماعات الضغط في السياسة الخارجية للدول من خلال:

---

[*] - قد يتم التعبير عن جماعات الضغط باصطلاح loppy وهي كلمة انجليزية تعني ردهة أو دهليزاً أو قاعة انتظار.حيث كان أصحاب المصالح ينتظرون رجال السياسة في ردهات لتقديم طلباتهم. ومن هنا نشأ اصطلاح لوبي loppy الذي أصبح يعني اليوم كل نشاط يمارسه أي شخص لدى السلطات العامة أياً كانت بهدف الضغط عليها أو التعبير عن مصلحة معينة. (المصدر: سعاد شرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٤٥.)

[١] - سعاد شرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٤٣.

[٢] - المرجع السابق، ص٢٤١-٢٤٢.

[٣] - محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٣٢٣-٣٢٤.

[٤] - سعاد شرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص٢٤٢.

[٥] - المرجع السابق، ص٢٤٥-٢٤٦.

- المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية ، من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة .

- توجيه مصادر القوة للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية ، حيث تمتلك بعض جماعات المصالح جزءاً من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع ، وتسعى تلك الجماعات عن طريق استعمال هذا الجزء من القوة أن تؤثر في مسار السياسة الخارجية.

- تقوم هذه الجماعات بدور الوساطة بين السلطة السياسية والمواطنين، ويتحقق ذلك بتعبير جماعات المصالح، عن مصالح محددة لمجموعات أو شرائح من المجتمع من خلال الاتصال مع صناع السياسة الخارجية.[1]

ويرجع اشتراك جماعات الضغط في النشاط السياسي إلى أحد سببين:

السبب الأول : أن يجد أصحاب المصلحة أعضاء جماعة الضغط أنفسهم في وضع يستحيل عليهم فيه حل مشاكلهم بالوسائل الخاصة التي بين أيديهم.

السبب الثاني: عدم رضا أصحاب المصالح عن طريقة سير الأمور وعن الأوضاع القانونية في المجتمع، مما يدفعهم إلى السعي لتعديل النظام القانوني بالضغط لإصدار تشريعات ولوائح جديدة.[2]

وتتنوع الجماعات الضاغطة في مجال السياسة الخارجية الفرنسية بين جماعات ذات طابع اجتماعي أو ثقافي أو سياسي... الخ، وسيتم الحديث في هذا البحث عن بعض هذه الجماعات ذات الأهمية البارزة في مجال هذا البحث.

– **النقابات العمالية بمختلف فروعها :** إن نشوء التجمعات النقابية في فرنسا، و حتى في أوروبا كلها، هو حديث العهد. فمنذ عام ١٨٨٢ وبُعَيد ولادة الجمهوريّة الثالثة، أصبح التشكيل النقابي شرعياً،[3] ومن أهمها الكونفدرالية العامة للشغل و الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل والقوة العاملة، التي وجدت أن مصلحتها تقتضي منها التلاحم مع الأحزاب، والحصول على أهدافها عن طريقها، مثل الحزب الاشتراكي و الحزب الشيوعي.

وهذه النقابات لها دور في التأثير على قرارات السلطة السياسية سواء على صعيد السياسة الداخلية مثل نقابة أرباب العمل الفرنسية (MEDEF) التي تستغل قوتها في المجال الاقتصادي لتعطيل قرارات وسياسات حكومية لا تتناسب مع مصالحها، أما في مجال السياسة الخارجية فإن دورها يعد أضعف بالرغم من وجوده من خلال دعمها لمرشحين لمواقع ترتبط باتخاذ قرارات

[1] - أحمد النعيمي ، السياسة الخارجية ، مرجع سابق ، ص٣٢٣-٣٢٤.

[2] - المرجع السابق،ص٣٢٤.

[3] - بشار طعمة ، www.syria-ews.com جماعات الضغط الاقتصادية في فرنسا٢٠٠٦/٩/٢.

في مجال السياسة الخارجية بحيث تتناسب مصالحهم مع هؤلاء المرشحين فمثلاً يمكن أن تقدم الدعم للمرشحين الذين يقدمون في برنامجهم الانتخابي امتيازات مباشرة أو غير مباشرة لصالح النقابة.[١]

- **اللوبي اليهودي:** يشكل اليهود في فرنسا مجموعة مهمة، حيث يقارب عددهم حوالي ٤٨٧٠٠٠ شخص يهودي في فرنسا بحسب إحصائيات عام ٢٠١٣ فهم يحتلون المرتبة الثالثة من حيث عدد اليهود في دول العالم بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية، و"إسرائيل"، وتعد الجماعة اليهودية من الجماعات الأكثر تنظيماً في فرنسا وفي العالم" حيث تنتشر تنظيماتها على جميع الأصعدة الثقافية والسياسية والاقتصادية والقانونية والطلابية ... ، وحيثما يوجد تجمع يهودي، فهناك تنظيم أو اتحاد يربط بعضهم مع البعض الآخر، ففي باريس وحدها يوجد ما يزيد عن ١٠٠ جمعية واتحاد وتنظيم يهودي وصهيوني إلى جانب وجود مكاتب لمختلف الأحزاب السياسية الموجودة في "إسرائيل".[٢]

فاليهود في فرنسا يتميزون بالنشاط وذلك من خلال هذه الشبكة من التنظيمات والجمعيات المتكاملة في أهدافها والمرتبطة مع التنظيمات الصهيونية العالمية، ومن هذه التنظيمات:

- الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد : أنشئ سنة ١٩٥٠ ، ويتولى الإشراف على جمع الأموال والتبرعات وتوزيعها.
- الوكالة اليهودية من أجل "إسرائيل": والتي تشجع الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" وتهتم باللغة العبرية وبالثقافة والتثقيف العبري.
- المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا : ويلعب دوراً بارزاً من خلال الأنشطة اليهودية والتي تقوم بها الجالية اليهودية في فرنسا بما تنتمي إليه من تنظيمات ومؤسسات مختلفة يعمل هذا المجلس على تنسيق نشاطاته التي تعبر عن اهتمامات الجالية اليهودية بفرنسا.[٣]

ويؤثر اللوبي اليهودي في فرنسا عبر موقع تنظيماته وجمعياته المتعددة في فرنسا والتي تقوم بمحاولات نشطة للتأثير في قرارات السياسة الفرنسية لاسيما بدعم مرشحين معينين للمناصب التي ترتبط باتخاذ القرار السياسي وذلك بامتلاك القدرة الكبيرة على توجيه أصوات اليهود وتوحيدها بالإضافة إلى التأثير في الرأي العام من خلال ما تمتلكه من أموال ومساعدات مالية مقدمة من قبل أغنياء اليهود، وبما يمكنها من امتلاك القدرة على تقديم مساعدات مالية ضخمة لمؤسسات إعلامية ودور نشر لتؤثر من خلالها في الرأي العام ، فضلاً عن اكتساب معظم هذه

---

[١] - المرجع السابق نفسه.
[٢] - - مأمون كيوان، """إسرائيل" والجماعات اليهودية في العالم... يهود فرنسا نموذجاً"، الوحدة الإسلامية، العدد ١٥٨، شباط ٢٠١٥، ص٣٧.
[٣]- رابح زغواني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية"، مرجع سابق ص٧٦.

التنظيمات والجمعيات صفة شرعية في فرنسا مثل الصندوق الاجتماعي الموحد الذي تتعامل معه الوزارات الفرنسية بصفة رسمية.[١]

فبالرغم من النسبة القليلة لليهود في فرنسا فإن تأثيرها واضح من خلال نشاطها والقنوات والإمكانات التي تملكها.

- **الجالية العربية الإسلامية:** يقدر عدد أفراد الجالية العربية الإسلامية في فرنسا بحوالي ٥-٦ مليون مسلم، فهي جالية كبيرة من حيث العدد، كما أن الديانة الإسلامية تشكل ثاني أكثر ديانة اعتناقا في فرنساً، الأمر الذي يلعب دوراً في كسب بعض المرشحين لتأييد عدد كبير من أفراد هذه الجالية، إلا أن هذه الجالية بالرغم من حجمها إلا أنها لا تشكل جماعة ضغط كبيرة للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية ، سواء نحو الوطن العربي، أو أي منطقة أخرى من العالم، وذلك بسبب احتوائها بشكل جيد من طرف الحكومة الفرنسية ، وهذا ما أدى إلى إضعاف ارتباطها بالوطن الأم، والقضاء على رموزها الفكرية والسياسية.[٢] فهناك عدم توحيد لجهود هذه الجالية بالمقارنة مع مثيلاتها من جماعات ضغط أخرى كجماعة الضغط الصهيونية والتي تفوقها بدرجة كبيرة بالتنظيم وتوحيد الجهود، وبوجود أهداف محددة وموحدة لديها، مما يجعل تأثير الجالية العربية الإسلامية أقل لاسيما فيما يتعلق بالتأثر في العملية الانتخابية الفرنسية مثلاً ، وذلك بسبب ضعف التنسيق مع مراكز صنع القرار في الوطن العربي لرسم الاستراتيجيات والخطط لاستثمار الأصوات العربية في الانتخابات الفرنسية، هذا فضلاً عن ضعف التنسيق العربي الإسلامي بحد ذاته لأسباب عدة كالتجزئة والخلافات العربية والضغوط الخارجية على دول الوطن العربي سعياً لنهب ثرواتها.[٣]

وقد ارتفعت مشاعر العداء للمسلمين بعد أحداث ٢٠٠١/٩/١١ إلا أن الخطاب الرسمي الفرنسي يوجه للجالية العربية الإسلامية باستراتيجية تتحاشى استفزازها وذلك لأسباب كثيرة منها "علاقة فرنسا بالوطن العربي والإسلامي، ومصالحها الاقتصادية المتزايدة في هذه الدول، وقبل ذلك ما يمثله المسلمون الآن بفرنسا من قوة عددية، واقتصادية في معظم المهن والمصالح الإدارية فـ (٤٧ %) من الأيدي العاملة بفرنسا من المسلمين، و العرب وهذا ما يؤكد حقيقة أن فرنسا تدين للمسلمين بالفضل في نهضتها الاقتصادية و التنموية الحالية".[٤]

---

[١] - رجب البنا، "اللوبي اليهودي في أوروبا"، الأهرام، السنة ١٣٢، العدد ٤٤٢٦٧، ١٧شباط٢٠٠٨، ص٤.

[٢] - رابح زغواني، "تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية"، مرجع سابق، ص٧٧.

[٣] - يوسف الابراهيم، www.sauress.com/alyaum/63147 ، هل يعادي الأمريكيون العرب والمسلمين؟ ، ٢٠١٢/١١/١٥ .

[٤] - مجدي الداغر، : www.annabaa.org/nbanews/59/158.htm ، مشكلات وتحديات الأقليات قبل وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، ٢٠٠٦/٩/٢٤ .

إذاً إن جماعة الضغط العربية الإسلامية تتميز بالعدد الكبير لأفرادها مقارنة بباقي الجاليات الأخرى في فرنسا وبالتالي يمكن أن تؤثر في السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أن تأثيرها قليل بالمقارنة بتأثير اللوبي اليهودي على السياسة الخارجية الفرنسية وهذا يؤثر بدوره على الموقف الفرنسي من العديد من القضايا العربية.

٣- **الرأي العام:** شاع استخدام مصطلح الرأي العام بمدلوله الحديث في خضم الثورة الفرنسية التي تعد تعبيراً عن الرأي العام، ونتيجة لتطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد أصبح الرأي العام قوة كبيرة في المجتمع الدولي الحديث.[1]

ويعرف الرأي العام بأنه ":تعبير جمع كبير من الأفراد عن أرائهم في موقف معين إما من تلقاء نفسهم ، أو بناءً على دعوة توجه إليهم ، تعبيراً مؤيداً أو معارضاً لمسألة معينة أو شخص معين ، أو اقتراح ذي أهمية واسعة ، بحيث تكون نسبة المؤيدين أو المعارضين في العدد ودرجة اقتناعهم وثباتهم واستمرارهم ، كافية لاحتمال ممارسة التأثير على اتخاذ إجراء معين بطريق مباشر أو غير مباشر، تجاه الموضوع الذي هم بصدده".[2]

فالرأي العام هو تصوُّر معلَن، إزاء مسألة أو مشكلة هامة وعامة، يترتب عليه موقف عملي إزاء المسألة موضوع الرأي، ويؤثر الرأي العام على السياسة الخارجية للدول من خلال دفعه صانع السياسة الخارجية نحو الاهتمام بقضية معينة، والتأثير في مدى إدراكه لأهمية هذه القضية، بالإضافة إلى التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية ، أين يلعب الرأي العام دورا في وضع ضوابط معينة على قدرة صانع السياسة الخارجية في اختيار بدائل معينة ، أي يحدد له الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة ، فإذا تخطى صانع السياسة الخارجية هذه الحدود أو الضوابط ، فإنه ربما يواجه بثورة الرأي العام عليه.[3]

ويمكن تقسيم الرأي العام بحسب مكانته إلى ثلاثة أنواع:

١- رأي عام قائد: ويمثل رأي النخبة الذين لهم تأثير على سلوك الآخرين وتوجهاتهم مما يؤثر في توجهات صناع القرار في السلطات الحاكمة الذين يأخذون بعين الاعتبار ردود الفعل المتوقعة من ذوي الرأي العام القائد، مثل رأي رجال الدين .

٢- رأي عام تابع: ويمثله الفئة المثقفة، التي يمكنها إدراك الأمور من خلال دلائلها، وهي شريحة أوسع من سابقتها، والفرق بين هذه الشريحة والتي تليها أنها تذهب إلى ما تذهب إليه يكون عن علم ومعرفة واستدلالات لا عن تقليد.

[1] - مختار التهامي وعاطف عدلي العبد، الرأي العام ، القاهرة، مركز بحوث الرأي العام ،٢٠٠٥، ص١٥.

[2] - أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٢٧٨.

[3] - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص٢٤٦-٢٤٧.

٣- رأي عام مقلِّد: ويمثله الأغلبية العظمى من الناس؛ حيث تكتفي بترديد ما يلقى على مسامعها أو ما تشاهده من خلال أجهزة العرض المرئي، ويمثل هؤلاء العوام من الناس كالعمال والصناع وأصحاب الحرف والمهن، والتحكم والسيطرة على أهل هذه الفئة صعب ليس ميسوراً إذا كانوا مقلدين لمعظَّم عندهم حتى يضطر أهل السلطة إلى مجاراتهم ومداراتهم، لكن هذه الشريحة يسهل خداعها وتزييف وعيها.[١]

إن التطورات التي شهدها العالم بعد "الحرب الباردة" لاسيما تلك التي أفرزتها العولمة (فضائيات، انترنت...) قد تركت أثراً واضحاً على العديد من القضايا الداخلية والخارجية للدول مما زاد من الاهتمام بالرأي العام وتأثيره على الحكومات التي لم يعد بمقدورها الاستمرار في الحكم دون توفر حد أدنى من تأييد الرأي العام.[٢]

ويتسم الرأي العام الفرنسي بأنه يمتاز بدرجة عالية من الثقافة والتأهيل. وأمام هذه التطورات فإن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، تهتم بالمواضيع التي تلفت انتباه المواطن الفرنسي بشكل كبير وتجعله يتفاعل معها، ويعبر عن رأيه فيها والأمثلة كثيرة على ذلك، منها: الدستور الأوروبي الذي تم الرد عليه بالرفض من قبل المواطنين الفرنسيين عام ٢٠٠٥، والحرب على العراق سنة ٢٠٠٣.[٣]

٤- المهمة الحضارية :

من الملامح المهمة في تشكيل فرنسا الحضارية ذات القيم العالمية هو تكوين الشعب الفرنسي الذي قام بالثورة الأولى والأهم في أوروبا عام١٧٨٩ والتي شكلت القاعدة الأساسية للانتقال من وضع اقتصادي واجتماعي وسياسي إلى وضع آخر أكثر حضارةً وتطوراً تمثل بانتقال نظام الحكم في فرنسا من الشكل الملكي إلى الجمهوري عام ١٨٩٢ ، حتى بات النظر إليها بعين ترى أنها موطن الأفكار العالمية، ومنجبة الشعب الذي حمل لغته وثقافته إلى آفاق بعيدة. وهذا ما عبر عنه جاك شيراك بقوله " : إن القيم الأكثر عالمية انطلقت غالبا من فرنسا وثقافتنا تنعم اليوم في الخارج بحظوة عظيمة" .[٤]

---

[١] - محمد بن شاكر الشريف، www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1688 ، الرأي العام – مفهومه – مكانته – دوره وعلاقته بالسياسة الشرعية،٢٠١٢/٦/٢٦.

[٢] - مختار التهامي وعاطف عدلي العبد، الرأي العام ، مرجع سابق، ص١٦.

[٣] - خالد زغلول ، "ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد١٦٩، تموز ،٢٠٠٧، ص١٩٤.

[٤] - جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، مرجع سابق، ص١٣٥.

وقد انعكست هذه المهمة الحضارية بوضوح على السياسة الخارجية الفرنسية لاسيما عندما عملت على بناء علاقات طيبة مع الكثير من مستعمراتها السابقة بعد العمل على تصفية الاستعمار فيها، وسعت لنشر حضارتها على نطاق أوسع.

إذاً ومما سبق فإن القرار الفرنسي في مجال السياسة الخارجية يتأثر بمجموعة من المحددات الداخلية و الداخلية التي تلعب دورها في التأثير في القرار السياسي بحسب قوة تأثير كل عامل محدد من هذه العوامل.

- **المبحث الثاني: علاقة فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية وتأثير السياسة الخارجية الأمريكية على السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي.**

لا شك أن المكانة المتميزة التي حظيت بها الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد موقعها من النظام الدولي قد منحتها تأثيراً واضحاً على جعل الفواعل الدولية الأخرى تتخذ في كثير من الأحيان سياسة خارجية تسير في منحى معين متأثرة بتوجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فمثلاً قد تسير في مسار التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ، أو قد تعمل على تعظيم مكانتها الدولية من خلال الأحلاف العسكرية والتكتلات الاقتصادية وغيرها... للتمكن من تحقيق قدر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالنسبة لفرنسا كموضوع لهذا البحث فقد كانت إحدى الدول الأساسية التي انتهجت سياسة خارجية يبدو عليها التأثر الواضح بموقع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي وبالتالي توجه السياسة الخارجية الأمريكية، فسعت أحياناً للاستقلال عن التبعية الأمريكية ثم عادت لتسير في الركب الأمريكي تبعاً للمصلحة الفرنسية التي يرتئيها صناع السياسة الخارجية الفرنسية. وقد ربطت ذلك بالمكانة التي سعت لها وحققتها في الاتحاد الأوروبي، وبدرجة مشاركتها في حلف شمال الأطلسي.

- **المطلب الأول: السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد "الحرب الباردة".**

بالرغم من سيطرة النزعة الانعزالية*على السياسة الخارجية الأمريكية منذ مطلع القرن العشرين، إلا لأن الحرب العالمية الثانية قد مثلت حالة من الطي لهذه النزعة الانعزالية للولايات المتحدة الأمريكية وكرست سلطتها باعتبارها قوة عالمية مهمة.

* ـ تتمثل النزعة الانعزالية في انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية إلى مشكلاتها الداخلية وعدم التورط في الصراعات الدولية، وعلى وجه الخصوص النأي عن الصراعات الأوروبية الدائمة والاكتفاء بإقامة علاقات متوازنة ذات طابع تجاري مع البلدان الأوروبية، ويرى دعاة الانعزالية أن ذلك أفضل وأقرب لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ،(المصر: ريتشار نيكسون، " الفرصة السانحة"، النبأ، كربلاء، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، العدد١٤٦، أيار،١٩٩٤، ص٣٧.)

حيث إن التطورات الاقتصادية والعسكرية قد قادت بالضرورة إلى بروز الولايات المتحدة في ميدان العلاقات الخارجية، فتحولت الولايات المتحدة إلى أدواراً دبلوماسيةً نشطةً، محققة بذلك ما تنبأ به القاضي الفرنسي الكبير ألكسي دي توكفيل في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، بأن أمتين ستسيطران ذات يوم على أقدار العالم بالرغم من اختلاف الطريق، هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.[١]

وبالرغم الدعوات الانعزالية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستجب لها لاسيما بسبب تغير مضامين الصراع ، فقد طرأت على النظام الدولي تحولات عديدة ارتبطت بهيكلية النظام الدولي، وإعادة ترتيب عناصر القوة فيه حيث حققت القوة الاقتصادية تقدماً واضحاً، مما أدى إلى تحولات في توجهات التفاعلات الدولية، فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية استجابات متعددة تمثلت بحسب مضمون الصراع الدولي في ثلاثة أشكال رئيسية يمثل كل منها نوعاً من التجاوب مع مصدر محدد من مصادر الصراع:[٢]

- الشكل الأول للصراع يتمثل في استمرار معدلات التسلح كماً ونوعاً، و يمثل ذلك تجاوباً مع التوترات القائمة.
- الشكل الثاني : يتمحور حول تزايد النزعة الحمائية والكتل التجارية كنوع من التجاوب مع المصادر الاقتصادية للصراع الدولي.

– الشكل الثالث للصراع الدولي : يتحدد هذا الشكل في العمل على فرض الهيمنة على دول الجنوب من جانب القوى الكبرى في المنظومة الرأسمالية العالمية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي ترافقت هيمنتها على دول الجنوب بالظاهرتين الأتيتين:[٣]

– إشعال نار الحروب.

– إشراك قوة اقتصادية أو عسكرية في تكتل عالمي قوي عندما تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالخوف على قوتها المهيمنة ، كما فعلت مع روسيا بضمها إلى مجموعة دول الثمانية الكبار عام ١٩٩٨، لكن نتيجة لمجموعة من التطورات والتغيرات والمواقف تم تعليق عضويتها في هذه المجموعة عام٢٠١٤.[٤]

إن الهيمنة على العالم النامي باتت مطلبا رأسمالياً حيوياً لانتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية، ضمن هذا الإطار فقد سعت فرنسا للحفاظ على

---

[١] - زهير بوعمامة، سياسة إدارة بيل كلنتن في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة، رسالة كتوراه، إشراف :عمار جفال، كلية العلوم السياسية والإعلام في الجزائر، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص٤٩.

[٢] - صفى الدين أبو العز (أشرف) ، الوطن العربى والمتغيرات العالمية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١، ص ٥٨ .

[٣] - محمد السيد سعيد، المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، www.ahram.org ، ٢٠١٥/١/١٨.

[٤] - البيان، www.albayan..com تعليق عضوية روسيا في مجموعة الثماني، ٢٠١٤/٤/١٣.

مصالحها الحيوية ونفوذها في بلدان الجنوب كما عملت على الحفاظ على أكبر قدر ممكن من التسليح طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تحرص على الاحتفاظ على قدراتها العسكرية ولاسيما النووية العالية بالإضافة إلى تقوية قدراتها الاقتصادية للحفاظ على موقع جيد ضمن النظام الدولي في ظل التزعم الأمريكي للعالم بعد "الحرب الباردة".

- **المطلب الثاني: الموقف الفرنسي من تكييف حلف شمال الأطلسي مع البيئة الاستراتيجية العالمية المتغيرة.**

لقد كانت التحولات الكبرى التي طرأت على الخارطة الجيوسياسية لأوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبروز الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى على الساحة الجديدة ومعه دول أوروبا الشرقية ضمن أيديولوجية جديدة متناقضة مع مفاهيم وقيم الدول الغربية، هي العامل الأول وراء تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) ليشكل جزءاً أساسياً من سياسة الاحتواء الأمريكية التي استهدفت الخطر والمد السوفيتي المتعاظم على الحضارة الغربية وقيمها الرأسمالية، وعليه فقد كانت وظيفته الأساسية وظيفة دفاعية مشتركة، وهو حلف تعددي طوعي اتخذ شكل المؤسسة بهياكلها المعقدة منذ نشأته، وقد ظل الحلف محافظاً على هذه الوظيفة طيلة فترة "الحرب الباردة"، وبالرغم من تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء "الحرب الباردة" فقد جاء قرار قادة حلف الناتو بالحفاظ عليه وتكييفه لملاءمة بيئة ما بعد "الحرب الباردة" ليمثل سابقة فريدة من نوعها، إذ إنه أول مرة في تاريخ العلاقات الدولية يستمر حلف بعد اختفاء مصدر التهديد الذي نشأ لمواجهته.[1]

ومن هنا كان لا بد من إيجاد عدو بديل يعطي مبررًا لاستمرار حلف شمال الأطلسي، وقد وجد ضالته تلك في منطقة الشرق الأوسط (ومن ضمنها منطقة المشرق العربي)، التي تحتل موقعًا مهمًا في العقيدة العسكرية الجديدة للحلف، وذلك بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي، واحتوائها ثلثي احتياطي نفط العالم، وإمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل فيها، وظاهرة (الإرهاب الأصولي)الذي يعني الإسلام بحسب مزاعم الغرب، وانتشار تجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية، فضلاً عن وجود "إسرائيل" التي يتبنى الغرب سياسة حمايتها والدفاع عنها، كما أن حلف شمال الأطلسي قد بات أداةً طيعة بيد الولايات المتحدة الأمريكية، فأخذت تستخدمه لبسط هيمنتها ونفوذها على المنطقة بعد أن نصبت نفسها والحلف بديلاً عن مؤسسات الشرعية الدولية.[2]

---

[1] - طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء "الحرب الباردة""، دراسات دولية، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٤٦، ص١٣٥.

[2] - محمد حسون،" إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول ٢٠٠٨، ص٤٩١.

أولاً: تشكيل حلف شمال الأطلسي: مثّل حلف شمال الأطلسي منذ تأسيسه عام ١٩٤٩ عملية تحالفية واسعة لدول تقع على ضفتي المحيط الأطلسي، وكانت فرنسا من الدول المساهمة في هذا التأسيس، حيث ضم الحلف في بداية تأسيسه (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، بلجيكا، الدنمارك، آيسلندا، إيطاليا، اللوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال).

وقد استند تشكيل حلف الناتو على ما جاء في المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تتضمن في نصها حق الدول بالدفاع المشروع عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى.[١]

في عام ١٩٥٢ انضمت إليه تركيا واليونان ، وألمانيا الاتحادية في سنة ١٩٥٥) ثم مرة أخرى عام ١٩٩٠ بعد إعادة توحيدها مع ألمانيا الشرقية)، وأسبانيا في ١٩٨١ ، وجمهورية التشيك والمجر وبولندا في ١٩٩٩ ، وكل من بلغاريا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا في ٢٠٠٤ في أكبر عمليات الانضمام في تاريخ الحلف، وفي ٢٠٠٩ انضمت كل من كرواتيا وألبانيا، ليصبح عدد أعضاء الحلف ٢٨ دولة .[٢]

فبالرغم من أن حلف شمال الأطلسي قد أنشئ للوقوف في وجه القوة العسكرية الجبارة للاتحاد السوفيتي وحلف وارسو، فإن تأثيره السياسي في أوروبا الغربية قد كان لتعزيز المصالحة مع قوى المحور السابقة (ألمانيا وإيطاليا)، في وقت يدعم فيه قبولاً دائماً لاعتماد متبادل عبر الأطلسي، كما يأتي في الأهمية أيضاً، الإنهاء الصعب للعداء الفرنسي–الألماني، إذ عارضت فرنسا في البدء وبقوة أية صيغة لإعادة تسليح ألمانيا، ولكن شيئاً فشيئاً، تم تحقيق مصالحة سياسية ازدهرت في النهاية لتعطي حلفاً حقيقياً، ومنذ بداية تشكيل حلف شمال الأطلسي حاولت فرنسا اتباع سياسة معارضة لهيمنة وتسلط الولايات المتحدة الأمريكية على الحلف، حيث اتسمت مواقفها من قرارات الحلف إلى حد كبير بالتحفظ رغم عضويتها فيه، حتى أنها انسحبت من جناحه العسكري عام ١٩٦٦، كما أنها عملت على دعم تشكيل سياسة دفاعية أوربية تواجه بها النفوذ الأمريكي والهيمنة الأمريكية على سياسات الحلف.[٣]

ثانياً: توسيع حلف شمال الأطلسي والموقف الفرنسي من ذلك:

استجابة للمتغيرات الجديدة وهيكل القوة بعد "الحرب الباردة" وتقاسماً للأعباء في حلف شمال الأطلسي طرح موضوع استمراره وتوسيعه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ليتمكن من مواجهة التحديات الجديدة لمرحلة ما بعد "الحرب الباردة"، وقد أثار مشروع توسيع عضوية حلف

---

[١] - طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء" الحرب الباردة""، مرجع سابق ، ص١٣٦.
[٢] -ويكيبيديا www.wikipedia.org حلف شمال الأطلسي٢٠١٦/٥/٦.
[٣] - محمد صلاح القلعجي، "شيراك-ساركوزي: أثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية" ، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للراسات الاستراتيجية ، نيسان ٢٠١٢، ص١٣٦.

شمال الأطلسي ليضم دولاً في شرق أوروبا من بين تلك التي كانت في مرحلة "الحرب الباردة" تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي؛ جدلاً واسعاً حول حقيقة التوسع، وحقيقة تحول الحلف ليضطلع بمهام الأمم المتحدة في الألفية الثالثة وحروبها إقصاءً لها.[١]

فبعد انتهاء "الحرب الباردة" وزوال حلف وارسو، تصاعدت التكهنات بانتهاء دور حلف الناتو كونه من مخلفات تلك الحرب، إلا أن واقع النظام الدولي وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بدور القطب الأعظم، قد أعطت لحلف الناتو دوراً جديداً من حيث المهام والحجم، فقد طرحت الولايات المتحدة على الفور بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، خطة لتوسيع حلف الناتو باتجاه الشرق، بعنوان (خطة المشاركة من أجل السلام)[*] ، ثم تطور الأمر خلال سنوات قليلة إلى دعوة دول وسط أوروبا وشرقها للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وكان هذا أهم هدف استراتيجي في فترة ما بعد "الحرب الباردة" للولايات المتحدة الأمريكية التي عملت على ربط مستقبل الأمن الأوروبي باستمرارية حلف شمال الأطلسي ودوره الأمني في أوروبا والعالم، حيث ترتبط مسيرة الاتحاد الأوروبي بالأمن الأوروبي من خلال حلف الناتو وليس من خارجه، مع ما يؤدي إليه ذلك من تنمية علاقات أقوى بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.[٢]

لقد كان "سعي الحلف إلى التوسع في وسط أوروبا وشرقها أبرز التحولات الاستراتيجية في تاريخه، علماً بأنه بقي واستمر بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لأن البيئة الأوروبية الجديدة أوجدت قضايا جديدة فرضت ذلك، مثل التحديات المستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوروبي، ومعضلات الوحدة الأوروبية، وخاصةً في مجال بناء سياسة موحدة للأمن والدفاع والعلاقات مع روسيا ودول رابطة الدول المستقلة، ثم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في وسط أوروبا وشرقها".[٣]

وبالرغم من أن فرنسا كانت من الدول المؤسسة لحلف شمال الأطلسي إلا أن فرنسا قد عارضت سياسة التحكم الأمريكية بالحلف حتى أنها انسحبت من جناحه العسكري في عهد الجنرال ديغول الذي اقترح أن تكون قيادة الحلف قائمة على أساس ثلاثي دعامته الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة البريطانية، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد عارضت هذا الاقتراح، حيث إنه يعني وجود تحدٍ مناوئ ومنافس لها في قيادة الحلف بينما هي

---

[١] - طالب حسين، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص١٣٥.

[*] - أقرت مبادرة " الشراكة من أجل السلام" كاتفاقية في اجتماع مجلس شمال الأطلسي في بروكسيل عام(١٩٩٤)، فكانت البداية الرسمية لتوسيع حلف شمال الأطلسي. ومن خلال هذه المبادرة تم التوصل إلى صيغة للتعاون بين الحلف وروسيا، عبر اللائحة التأسيسية التي أبرمت في باريس في ٢٧ آذار ١٩٩٧.(المصر: موسوعة مقاتل من الصحراء، www.moqatel.com ، الشراكة من أجل السلام، ٢٠١٥/٢/٢٧).

[٢] - طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان(كوسوفو:دراسة حالة)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم في جامعة الشرق الأوسط،٢٠١٢، ص٥٥.

[٣] - محمد حسون، "استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة جامعة دمشق، مرجع سابق، ص٤٩٧-٥٠٥.

القوة النووية الاستراتيجية في الحلف[1]. إلا أن النزعة الاستقلالية للجنرال ديغول ورفضه لوجود أسلحة نووية أمريكية على الأراضي الفرنسية دون التحكم الفرنسي بها، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية، هذا فضلاً عن امتلاك فرنسا للقنبلة الذرية منذ عام ١٩٦٠، وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الانتقام الشامل وتبنيها لسياسة الرد المرن، فقد أعلنت فرنسا في آذار ١٩٦٦ انسحابها من المجلس العسكري لحلف شمال الأطلسي، على أن تبقى موجودة ضمن جناحه السياسي، وعلى أثر ذلك تم نقل المقر الرئيسي لحلف شمال الأطلسي من باريس إلى بروكسل.[2]

وفي عهد ساركوزي الذي برر عودة فرنسا للانضمام للجناح العسكري للحلف بأنها خطوة تمنحها قوة أكبر من خلال تعظيم الدور الفرنسي في القارة الأوروبية لاسيما بعد توسيع الحلف شرقاً، كما أن عودة فرنسا هذه ستساعد في إقامة تحالف أوروبي قوي عبر الحلف، وبالتالي فإن أوروبا ستكون قوية ومؤثرة عندما تأخذ فرنسا موقعها الحقيقي في الناتو من خلال زيادة القدرة الدفاعية الأوروبية من خلال عودة التواجد العسكري الفرنسي إلى الحلف؛ فكان القرار الفرنسي عام ٢٠٠٩ بالعودة للانضمام إلى الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي .[3]

وبالرغم من التأييد الفرنسي لتوسيع حلف شمال الأطلسي إلا أنها تتحفظ على فتح أبواب الحلف أمام أعضاء جدد دون دراسة كافية لانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي والحلف، لاسيما بالنسبة لدول أوروبا الشرقية التي لديها مشاكل كثيرة مع دول الجوار من المحتمل تطورها إلى صراعات تحمّل الحلف أعباء عسكرية كبيرة وتمس بالأمن الأوروبي وأمن الحلف.[4] فالتحولات العالمية في مطلع تسعينيات القرن الماضي وما رتبته من تهديدات، مثلت تحدياً لحلف الناتو، مما أدى إلى تطوير عقيدة الحلف من "الردع" إلى "الدفاع عن المصالح الجماعية" لأعضائه خارج أراضيه. كما أصبح له تشكيلات تأخذ شكلاً يناسب التدخل السريع، في حال اندلاع أزمة من شأنها تهديد مصالح أعضاء الحلف وخاصة في منطقة حوض البحر المتوسط؛ لما لها من أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لدول الحلف. فكان قرار الحلف بالتدخل في الأزمات بدلاً من الاكتفاء بمراقبتها الأمر الذي يزيد من الأعباء العسكرية على الحلف.[5]

هذا فضلاً عن أن توسيع حلف شمال الأطلسي ليضم دولاً من شرق أوروبا دون غيرها سيولد شعوراً بعدم الأمن من جانب الدول التي لم توجه لها الدعوة للانضمام للحلف، بالإضافة

---

[1] - أدونيس العكرة ، من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية ، بيروت، دار الطليعة للنشر والتوزيع، ١٩٨١، ص٨١.
[2] - طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، مرجع سابق ، ص١٣٨.
[3] - المرجع السابق ، ص١٣٩.
[4] - عماد جاد، الجدل حول توسيع الناتو، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٢٩، أيلول١٩٩٧، ص٣٨.
[5] - أشرف محمد كشك، www.syassa.org.eg ، من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الازمات العربية، ٤/ ٣/ ٢٠١٤.

إلى أن توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل مناطق تعتبرها روسيا مناطق نفوذ لها (الجمهوريات السوفيتية السابقة كأوكرانيا وجورجيا...) دون إجراء حوار مع روسيا سيخلق الكثير من المشاكل والأعباء على الحلف بسبب الموقف الروسي المتوقع.[١]

كما أن فرنسا ترفض عولمة دور حلف شمال الأطلسي بشكل يناقض وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تتخوف من أن ذلك قد يؤدي إلى قيام حلف شمال الأطلسي بمهمة رجل شرطة عالمي، وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الأعباء العسكرية للحلف.[٢] وفي هذا المجال فقد صرح وزير الدفاع الفرنسي الأسبق إيرفي مورن في حديث صحفي له لـ آسوسياتيدبرس بهذا الخصوص معلناً أن فرنسا ترفض فكرة عولمة الناتو ودعا إلى إجراء محادثات مع روسيا قبل قبول أي عضو جديد قد يثير حساسيتها، حيث إن عولمة الحلف والتي تقضي بفتح أبواب الحلف لانضمام الدول الأخرى الواقعة خارج حدود أوروبا وشمال الولايات المتحدة الأمريكية مثل اليابان وأستراليا الخ ويخلق انطباعاً أن هذا الحلف هو حلف للغرب ضد الجميع ولإخفاء هذا التصور، كما يدعي البعض من الأفضل توسيعه خارج أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي تتخوف فرنسا من نتائجه.[٣]

إن حلف شمال الأطلسي الذي يمثل علاقة تحالف أمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عبر المحيط الأطلسي هذه العلاقة التي تؤيدها فرنسا ولكن خارج إطار الوصاية الأمريكية على أوروبا، وهذا ما تحاول فرنسا تحقيقه قدر المستطاع.

- **المطلب الثالث: التبعية والاستقلال في السياسة الخارجية الفرنسية بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.**

اتسمت السياسة الخارجية الفرنسية منذ بروز الولايات المتحدة الأمريكية– كفاعل أساسي على الساحة الدولية– بالتذبذب بين التعاون الذي يتجاوز حدوده ليصل إلى حد التبعية للسياسة الخارجية الأمريكية وبين الاستقلال الذي يتجاوز حده أيضاً ليصل إلى حد التعارض الذي يؤثر سلباً على العلاقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد انتهاء العالم ثنائي القطب كان على فرنسا أن تعيد النظر في سياستها الخارجية، وتعيد التفكير في دبلوماسيتها وأدوات قوتها ونفوذها بما يتفق مع المتغيرات العالمية، وهذا يرتبط

---

[١] - أحمد عباس أحمد، "(محور برلين – باريس) عودة ألمانيا دولة عظمى تشغل التنافس الدولي للسيطرة على العالم،" جريدة الوسط، العدد ١٦١، ١٤/ ٢/ ٢٠٠٣،ص٣.

[٢] - كومنست – رو، ترجمة : ابراهيم زغير، www.thawra.sy ٢٠٠٩/٤/٦.

[٣] - المرجع السابق نفسه.

بقضيتين أساسيتين تتفرع منهما بقية القضايا وهما: موقفها من الولايات المتحدة الأمريكية ودرجة اندماجها في الاتحاد الأوروبي.[١]

فالتحديات الجديدة التي واجهت فرنسا بعد "الحرب الباردة" أدت لانتهاجها سياسة خارجية متأرجحة ما بين الاستقلال والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية.

أولاً: التبعية الفرنسية للسياسة الخارجية الأمريكية :

برغم الانتصار العسكري الذي تحقق في الحرب العالمية الثانية بهزيمة دول المحور وتحرير فرنسا ، إلا أن تلك الحرب قد تركت أثراً سيئاً على كل قارة أوروبا ومنها فرنسا، وتمثل هذا الأمر في التراجع الاقتصادي والبشري والسياسي الذي أصاب القارة ، مما أثر بوضوح على موقفها على الساحة الدولية وموقعها من النظام الدولي، ولذلك كان تأسيس حلف شمال الأطلسي إيذاناً بدور الريادة للولايات المتحدة على الساحة الأوروبية والتي حسمت بدخولها الحرب العالمية الثانية النتيجة التي آلت إليها تلك الحرب، خاصة بعد أن حظيت الولايات المتحدة بقيادة الحلف بعد تأسيسه.

فبنتيجة الدمار الذي لحق بمعظم الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، تراجع دور هذه الدول ككل على الساحتين الإقليمية والدولية على حدٍ سواء، فلقد انهمكت هذه الدول في إصلاح ما دمرته الحرب وأدركت الدول الأوروبية في هذه الأثناء أنها لا تستطيع أن تعتمد على ذاتها في إعادة البناء وفي الحفاظ على أمنها وهكذا اضطرت هذه الدول ولأول مرة في تاريخها الحديث إلى أن تعتمد على قوى من خارج القارة للدفاع عنها واستكمال عناصر الأمن الخاصة بها، وفي هذه الأجواء انقسمت الدول الأوروبية إلى فريقين: فريق تحالف مع الاتحاد السوفييتي وقد ضم دول أوروبا الشرقية، وفريق تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وضم دول أوروبا الغربية.[٢](وما سيتم التطرق له في هذا المطلب هو الفريق الثاني لأنه تضمن فرنسا).

فقد تلاقت رغبة دول أوروبا الغربية مع تصورات الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت من حيث سعيها لبناء نظام إقليمي يساعدها على تجاوز عقدة الأمن والمخاوف وعدم الثقة المتبادلة فيما بينها ويمكنها في الوقت نفسه من توجيه قدراتها العسكرية لاستعادة دورها المفقود على الساحة العالمية، حيث رأت الإدارة الأمريكية أن ترك دول أوروبا الغربية تعتمد على نفسها في إعادة البناء يشكل خطراً كبيراً لأنه قد يؤدي في النهاية إلى سقوطها في براثن الشيوعية. لذا

---

[١] - هوبير فيدرين، حوار سوسن حسين، "التوسع الجديد سيعدل ميزات القوى داخل الاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٥٧، أيار ٢٠٠٤، ص١٣٣.

[٢]- نجوان عبد المعبود الأشول، "العلاقات الأوروبية – الأمريكية بين الاستقلال والتبعية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للراسات الاستراتيجية، العدد ١٩٧،أيار ٢٠٠٤، ص١١٣.

وكخطوة أولى للتحالف قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع مارشال ١٩٤٧ الذي كان الهدف المعلن منه هو عدم ترك دول أوروبا الغربية وحيدة بعد الدمار الذي لحق بها، فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا المشروع العديد من المنح للدول المتضررة خاصةً فرنسا وبريطانيا.[١]

إن حقيقة الأمر أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت أن الاعتماد المتبادل بينها وبين دول أوروبا الغربية أنسب صيغة للتعاون مع هذه الدول بالإضافة إلى أنها أفضل وسيلة لتدعيم خطوط المواجهة مع الاتحاد السوفييتي ولتنظيم صفوف معسكرها الغربي لمواجهة هذا الخطر الذي اعتبرته أكبر مصدر لتهديد أمنها، عبر آليتين: الأولى مشروع مارشال آنف الذكر والثانية تمثلت في تقديم مظلة أمنية لأوروبا الغربية من خلال حلف شمال الأطلسي NATO .

لقد بدا على أرض الواقع أن آلية حلف الناتو تجلت بالاستجابة للضغوط الأمريكية على باقي دول الحلف بالإضافة إلى زيادة حصتها من الإنفاق العسكري ضمن منظومة حلف شمال الأطلسي (الناتو) هذا بالرغم من استحداث قوة المهام المشتركة Combined Joint Task Force داخل إطار الحلف والتي تعطي للدول الأوروبية الأعضاء في الحلف القدرة على التحرك العسكري في مواجهة أزمات محددة عندما لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في التحرك؛ فقد بدا ذلك واضحاً من خلال حالتي البوسنة ١٩٩١– ١٩٩٥ ثم كوسوفو• ١٩٩٨–١٩٩٩ بأنه من الصعب على الدول الأوروبية التحرك المستقل دون تحرك أمريكي. ففي الوقت الذي كشفت فيه أزمة البوسنة لدول الاتحاد الأوروبي مدى تخلف قواتها العسكرية مقارنةً بالأمريكية فإن أزمة كوسوفو كشفت لدول الاتحاد الأوروبي –ومنها فرنسا– بأنها عاجزة عن الفعل في المجال العسكري والإقليمي ما لم تمتلك القدرات العسكرية المستقلة الخاصة بها والتي يكون قرار تحركها واستخدامها أوروبياً خالصاً.[٢]

وقد كان لاستعراض القوة الذي نفذته الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩١ بقيادتها لإتلافٍ دولي واسع بمشاركة ٣٣ دولة لإخراج الجيش العراقي من دولة الكويت بعد اجتياحه لها (حرب الخليج الثانية)؛ دوراً واضحاً في إبراز دور الولايات المتحدة الأمريكية كشرطي للعالم ومتزعم له تضطر باقي دول العالم لتبني مواقفه، فقد تبين من خلال تطورات الأزمة الفارق

---

[١] - المرجع السابق، ص١١٤.

• - كانت كوسوفو تعتبر حلقة مهمة في تاريخ الدولة الصربية، بدأت مشكلتها عام١٩٨٩ بإلغاء الحكم الذاتي، وقد اعتبرت روسيا والصين الموضوع أمراً داخلياً تخصها بينما تشكل ضغط أوروبي – أمريكي يهدد لمنح كوسوفو حكماً ذاتياً في إطار يوغسلافيا (وليس صربيا بالتحديد) رغم معارضة روسيا في مجلس الأمن لعمل عسكري لحل الأزمة، وقد ساهمت الولايات المتحدة بأكثر من نصف الطائرات الحربية لقوات الناتو كما شكلت القوات الجوية الصاروخية الأمريكية عماد القوة المجابهة. (المصدر: محمد الأرناؤوط، كوسوفو م ما بين الماضي والحاضر، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨، ص٣٢.)

[٢] - Terrence.R.Guay,The United States and The European Union. The political economy of the relationship , Sheffield Academic Press, 1999, p.108-109.

الكبير بين دور الولايات المتحدة الأمريكية وأدوار حليفاتها الأوروبيات وبخاصة فرنسا، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركت بحوالي ٧٣% من جنود القوات المتوجهة لإخراج العراق من الكويت، كما أن تطورات الحشد العسكري قد أكدت السيادة الكاملة للولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً بالمقارنة مع كافة الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا التي طالما عارضت سياسة الحظر الجوي والعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد العراق، واستنكرت الضربات الجوية العسكرية التي كانت تستهدفه بها الولايات المتحدة وبريطانيا من حين لآخر.[١]

وقد عملت فرنسا على العودة إلى مسار التبعية الأمريكية بعد موقفها المعارض للولايات المتحدة الأمريكية بخصوص حرب العراق عام ٢٠٠٣،حيث بادرت باقتراح مشروع القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن إلا أن هذه التبعية بالرغم من أنها جنبت فرنسا من ازدياد حدة المواجهة السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها قد زادت من أزمتها الداخلية الاقتصادية نتيجة لزج فرنسا في حروب وأزمات عديدة تنفيذاً للسياسة الخارجية الأمريكية.[٢]، كدعم "المعارضة" والحرب والإرهاب الدولي على سورية منذ ٢٠١١[٣]، وكما حدث سابقاً في حالات تمثل تبعية فرنسية للسياسة الخارجية الأمريكية مثل ماحدث في حالة الحرب في البوسنة ١٩٩٢-١٩٩٥.[٤]

بالرغم من سعي فرنسا لتشكيل قوة مستقلة ومحاولتها زيادة نفوذها ضمن نطاق النظام الدولي بعد أن تأثر سلباً لاسيما منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أن فرنسا تأخذ بالحسبان نفوذ القوى العظمى لاسيما نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت القطب الأوحد في النظام الدولي، لذلك فإن لفرنسا مواقف عدة في سياستها الخارجية مثلت تبعية واضحة للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك محاولةً منها لتفادي المواجهة السياسية العنيفة مع القوة الأمريكية العظمى، وقد تجلى ذلك بوضوح من خلال مبادرة فرنسا بمشروع قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ ، وذلك بعد التناقض الكبير في الموقفين الفرنسي والأمريكي من الحرب على العراق.

ثانياً- الاستقلال الفرنسي عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: بالرغم من أن حلف الناتو بدا وكأنه يحتوي اتفاقاً ضمنياً على توزيع الأدوار؛ إلا أن الأمر لم يخل من ظهور أصوات تنادي باستقلالية الدول الأوروبية الغربية في سياستها الخارجية عن الولايات المتحدة الأمريكية قادتها فرنسا في عهد ديغول.[٥]

---

[١] - مجموعة من الخبراء والمختصين في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الدور الفرنسي الجديد في الشرق الأوسط، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦ ، ص٣.

[٢] - جريدة تشرين، www.tishreen.news.sy ، الإليزيه... وسياسة السمسرة في الحروب الأهلية، ٢٠١٤/٩/٨.

[٣] -خبر الخليج www.khbar-aikhalejcom الملف الأسود للعلاقة بين فرنسا وسورية ٢٠١٤/١/٧.

[٤] - ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، حرب البوسنة والهرسك، ٢٠١٣/٣/٢٥.

[٥] - نجوان عبد المعبود الأشول، العلاقات الأوروبية-الأمريكية بين الاستقلال والتبعية، السياسة الدولية، مرجع سابق، ص١٠٦.

فالتغييرات الجوهرية التي طرأت على ساحة الصراع بعد امتلاك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للسلاح النووي، والنزعة الاستقلالية لدى الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول ، أدت بالأخير في أيلول ١٩٥٨ إلى الاعتراض على كيفية اتخاذ القرارات المهمة في الناتو والمطالبة بمشاركة فرنسا في قيادة الحلف، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة الأمريكية.[١]

كما أن فرنسا رأت أن دور وأهداف الحلف تغير أكثر من مرة، ففي عام ١٩٤٩ كان الهدف من تأسيس الحلف هو توحيد وسائل الدفاع الغربية في مواجهة الكتلة الشيوعية، على أن تحظى الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الحلف، إلا أن التغيرات التي فرضها امتلاك السلاح النووي من قبل السوفييت، تعني أن كلاً من الطرفين المتصارعين(الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفييتي) لن يتمكن من استخدامها ضد الآخر إلا انطلاقاً من أراضٍ ليست أراضيه، ويستهدف أيضاً أراضي هي ليست أراضي الخصم النووي، بمعنى آخر سيستخدم السلاح النووي من وعلى أ رضي أوروبا، ولذلك فإن الجنرال ديغول أعلن أن فرنسا لن تقبل بوجود الأسلحة النووية الأمريكية على أرضيها إلا بشرط تحكمها الكامل بها، الأمر الذي رفضته الولايات المتحدة.

إن هذه الأسباب كان لها دور أساسي في إعلان فرنسا لانسحابها من الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي عام ١٩٦٦، على أن تبقى موجودة داخل الجناح السياسي للحلف.[٢]

لقد حاولت فرنسا إضعاف السيطرة الأمريكية على أوضاع الحلف وقد لقيت تجاوباً من ألمانيا الغربية في ذلك، مما يعني التقليل من فرص التوصل إلى استراتيجية نووية أطلسية موحدة يمكن تطبيقها في مواجهة الاستراتيجية السوفيتية التي اتسمت بالالتزام الكامل من جانب حلف وارسو.[٣] وفي إطار السعي الفرنسي للخروج من طوق التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ومحاولةً لكسب المزيد من النفوذ والمصالح في منطقة المشرق العربي؛ فقد اتبعت فرنسا خطاً مغايراً للتبعية للموقف الأمريكي الداعم لعدوان "إسرائيل" على العرب في حزيران عام ١٩٦٧، فقد حذر الجنرال ديغول رسمياً وقبيل العدوان بأن فرنسا ستكون ضد الطرف البادئ بالحرب، كما أنه قد قرر بمجرد بدء "إسرائيل" بعدوانها إلغاء صفقة طائرات ميراج حربية كانت "إسرائيل" قد دفعت ثمنها لفرنسا مسبقاً، ونتيجة للموقف الفرنسي من عدوان حزيران فقد لقيت ترحيباً واسعاً

---

[١] - أدونيس العكوة، من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية، بيروت، مرجع سابق ، ص٨١.
[٢] - طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة"، مرجع سابق، ص١٣١.
[٣] - نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣، ص٣٨.

في المنطقة العربية وقد اتضحت هذه النتيجة من خلال عدم حظر النفط العربي عن فرنسا عندما اتخذ قرار بمنع تصديره للدول الداعمة "لإسرائيل" في عدوانها.[١]

لقد مثل الموقف الفرنسي من العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ استمراراً لمحاولة فرنسا إضعاف التبعية الفرنسية للسياسة الخارجية الأمريكية، كما سعت فرنسا لتعظيم موقعها في النظام الدولي وتعزيز قدرتها على الاستقلال عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تشكيل الاتحاد الأوروبي ودورها القيادي فيه، ففرنسا ترتكز بمفهومها للعولمة الجديدة على الرؤية المستقبلية للاتحاد الأوروبي للقرن الحادي والعشرين والتي تعد بأنّ النظام الدولي الجديد يجب أن يكون متعدد الأقطاب، وهذا ما يناقض وجهة نظر الولايات المتحدة التي تعد نفسها راعية للنظام العالمي الجديد بعد انتصارها في "الحرب الباردة"، حيث شكلت هذه المنافسة تأكيداً جديداً على السعي الفرنسي للاستقلالية فيما يتعلق بقرارها في العلاقات الدولية كونها قائدة للمعارضة العالمية ضد الولايات المتحدة بحيث أصبحت المدافعة عن الشرعية الدولية.[٢]

ومن أبرز المواقف التي مثلت استقلالاً واضحاً في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي عن تلك التي لنظيرتها الأمريكية وصل إلى درجة الخلاف الذي أحدث شرخاً بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية؛ هو ذلك الموقف الذي اتخذته كل من الدولتين بالنسبة للحرب على العراق في عام ٢٠٠٣، حيث تجسد خلافاً جديداً في العلاقات الفرنسية – الأمريكية في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٣ وذلك تحت ضغط تداعيات الحرب على العراق، فقد رأى الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن العراق لا يشكل تهديداً فورياً يبرر الحرب كما صرح من قصر الإليزييه في ٢٠٠٣/٣/١٩ بأن اللجوء للحرب هو "قرار خطير في وقت أثبت نزع سلاح العراق الجاري وعمليات التفتيش أنها تشكل بديلاً ذا مصداقية لإزالة أسلحة هذا البلد".[٣] كما رأى أن هذا القرار يهدد مستقبل التسوية السلمية للأزمات المرتبطة بانتشار أسلحة الدمار الشامل، وقد عد الرئيس شيراك الإنذار الأمريكي لصدام حسين قبل الحرب بترك السلطة هو "تجاهل لشرعية الأمم المتحدة وتفضيل للقوة على العدالة الأمر الذي سينطوي على مسؤولية جسيمة".[٤] وقد أثار النقاش في أروقة الأمم المتحدة توتراً وأدّى إلى بروز خلافات عميقة بين الدولتين وذلك حول تفسير القرار رقم ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن، ففي حين عملت الولايات المتحدة

[١] - محمود عوض، "تحول استراتيجي في سياسة فرنسا في الخليج العربي"، الحياة، العدد١٦٣٦٨، ٢٠٠٨/١/٢٧، ص٥.

[٢] - مجلة الدفاع الوطني اللبناني http//www.lebarmy.gov.lblimagesltop.jpg ، نظرية تحليلية للعلاقات الفرنسية – الأمريكية، ٢٠٠٥/١٠/١.

[٣] - جريدة البيان ، www.albayan.ae/one -world/**2003**-03-19-1.1263892 غضب عالمي إزاء الإنذار الأمريكي، ٢٠٠٣/٣/١٩.

[٤] - المرجع السابق نفسه.

الأمريكية محاولةً الحصول على الحصول على موافقة مجلس الأمن للقيام بالحرب فقد عملت فرنسا على عرقلة حصولها على شرعية القيام بتلك الحرب، وذلك وفقاً لمسارين:[١]

- المسار الأول كان على المستوى الخارجي: فأولاً عملت على التأكيد على أن القرارات التي سبق لمجلس الأمن إصدارها بشأن العراق لا تعطي الولايات المتحدة الأمريكية تفويضاً تلقائياً باستخدام القوة وأن هناك ضرورة لصدور قرار جديد وصريح بذلك من المجلس. ثانياً: عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية ومؤيدوها بصياغة قرار يعطيها تفويضاً تلقائياً باستخدام القوة ضد العراق، عملت فرنسا– تساندها في ذلك روسيا– على إدخال تعديلات على مشروع القرار المقترح بحيث صدر القرار ١٤٤١ خالياً من أية إشارة صريحة للتفويض. ثالثاً: لوحت فرنسا باستخدام حق الفيتو إذا ما أقبلت الولايات المتحدة الأمريكية ومعسكرها على تأويل القرار ١٤٤١ بما يخدم رغباتهم. را بعاً: عندما وقعت الحرب عملت كل من فرنسا وألمانيا كجبهة واحدة فقد أعلنتا صراحةً أن الحرب على العراق غير شرعية، فالحرب لابد وأن تكون بناءً على قرار من مجلس الأمن وقد جاء في بيان مشترك صدر في باريس أثناء زيارة المستشار الألماني غرهارد شرويدر لباريس من أجل حضور الاحتفال بالذكرى الأربعين لتوقيع اتفاقية الصداقة الفرنسية–الألمانية؛ تضمن البيان أنه "ينبغي بذل أقصى الجهود لدرء الحرب"[٢] .
- المسار الثاني وكان على المستوى الداخلي للاتحاد الأوروبي : حيث ظهر في التصريحات الألمانية–الفرنسية التي كانت موجهة لدول شرق أوروبا المنضمة حالياً للاتحاد الأوروبي والمنضمة للحرب– انتقادات واضحة لانضمامها لحرب ليس فيها مصلحة مباشرة للاتحاد الأوروبي بل لم يجد الرئيس الفرنسي آنذاك جاك شيراك أية غضاضة في التصريح علناً بأن هذه الدول تعمل في غير صالح وحدة الاتحاد الأوروبي وأن هذا سوف يؤثر على انضمامها للاتحاد الأوروبي.[٣]

إن هذا الاستقلال الفرنسي عن السياسة الخارجية الأمريكية الذي أحدث شرخاً كبيراً فرنسياً_أمريكياً قد تم تجاوزه بل قلبه إلى تعاون وتبعية للسياسة الخارجية الأمريكية على حساب الموقف من سورية حيث كان هناك مبادرة فرنسية لإصدار مجلس الأمن للقرار ١٥٥٩ في عام٢٠٠٤ والذي كان مناسبة لتحسين العلاقات الفرنسية–الأمريكية وإضعافاً لمعارضة التدخل الأمريكي في منطقة المشرق العربي وذلك بالتعاون مع فرنسا.

---

[١] - يوسف صادق، "ما هو التحول الكبير الذي يبحث فيه ريتشارد لابفيير"، الجيل، بيروت، مؤسسة الشرق الأوسط، المجلد٣٠ العدد١، كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٨٥.

[٢] - رندة تقي الدين، "المزيد من القاذفات ووحدات الكومندوس إلى الخليج"، الحياة، العدد١٤٥٣٧، ٢٠٠٣/١/١٠، ص٦.

[٣] - نجوان عبد المعبود الأشول، العلاقات الأوروبية – الأمريكية: بين الاستقلال والتبعية، مرجع سابق، ص١١٧.

وهكذا ومما سبق فإن سياسة فرنسا الخارجية قد تأرجحت بين الاستقلال والتبعية للسياسة الخارجية الأمريكية تبعاً لقراءة صناع قرارها لقوتها ومصالحها ونفوذها على صعيد النظام الدولي والذي يلعب دوراً كبيراً فيه درجة اندماجها وموقعها في الاتحاد الأوروبي، بالتالي تبعاً لقدرتها وسعيها لموازنة القوة الأمريكية.

- **المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي وأثر الموقع الفرنسي فيه على السياسة الخارجية الفرنسية.**

سعت فرنسا لتعزيز موقعها على الساحة الدولية ضماناً لمصلحتها وتحقيقاً لقدر أكبر من الاستقلال في توجيه سياستها الخارجية ، فكان دورها كبير في السعي لتكوين الأوروبي منذ مراحله الأولى، ومن ثم توسيعه فكان لموقعها في الاتحاد الأوروبي دور كبير في مساعدتها تحقيق توجهات سياستها الخارجية.

- **المطلب الأول: الدور الفرنسي في تشكيل الاتحاد الأوروبي.**

أدركت فرنسا بعد نهاية العالمية الثانية ضرورة التعاون الأوروبي لمواجهة تحديات ما بعد الحرب لا سيما بسبب الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها فرنسا وأوروبا عموماً نتيجة خوض الحرب، لذلك فقد كانت فرنسا من المساهمين في وضع لبنات أساسية على طريق تحقيق الاتحاد الأوروبي لا سيما من خلال مساهمتها الفعالة في مؤتمر لاهاي عام ١٩٤٨ الذي حضره أكثر من ١٠٠٠ مشارك من ضمنهم الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران، حيث شكل هذا المؤتمر حجر الأساس في إنشاء المجلس الأوروبي بعد عام على انعقاد.[١] وذلك بعد توقيع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات عام ١٩٤٩ ومن ثم تأسيس مجلس أوروبا عام ١٩٥٠ فكانت هاتان المؤسستان أساس الوحدة الأوروبية على الرغم من إنشائهما في تاريخين مختلفين.[٢] مما مهد الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام ١٩٥١ وقد بدا الدور الفرنسي واضحاً في هذه الخطوة الأساسية على طريق تشكيل الاتحاد الأوروبي من خلال دعوة وزير خارجية فرنسا آنذاك "روبرت شومان" إلى إنشائها بناءً على اقتراح أحد مستشاريه "جان مونيه" الذي وجد أن فرنسا خرجت ضعيفة بعد الحرب العالمية الثانية ولا تستطيع أن تنهض وحدها دون التعاون مع الدول الأوروبية الأخرى لاسيما في ظل التطور الاقتصادي الأمريكي الكبير، ولهذا فإن إقامة سوق أوروبية مشتركة بين الدول الأوروبية بشكل تدريجي سيساهم في حل مشاكل التنمية وسيؤدي إلى رفع مستوى المعيشة في أوروبا، وقد وقعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس في شهر نيسان عام

---

[١] - أنس المرزوقي ، www.ahewar.org، ، ،مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٤/١/١٣.

[٢] - عبد العظيم الجنزوري، الاتحاد الأوروبي "الدولة الأوروبية الكونفدرالية"، القاهرة، دار النهضة العربية،١٩٩٩، ص٤٠.

١٩٥١.[١] وكانت الدول الموقعة عليها هي (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) وقد شكلت هذه المعاهدة النواة الأساسية في المصالحة الفرنسية- الألمانية. ثم بعدها توقيع معاهدة روما في ٢٥ آذار١٩٥٧، المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية.[٢] ومنذ عام ١٩٦٩ بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية، حيث انبثقت "آلية التعاون السياسي الأوروبي"، عن القمم التي جمعت رؤساء حكومات الدول الأعضاء، وقد خطت هذه الآلية خطوات هامة منذ صدور القانون الأوروبي الموحد لسنة ١٩٨٧ ، والذي أشار إلى التزام الدول الأعضاء ببذل كل جهد ممكن لبلورة وتنفيذ سياسة أوروبية خارجية وبصفة خاصة في مجال تبادل المعلومات والتشاور حول قضايا السياسة الخارجية، وفي عام ١٩٨٧وقعت اتفاقية الأداء الأوروبي الموحد والتي حملت الكثير من الأفكار التي ساهمت في تقبل الدول الأوروبية لاتفاقية ماستريخت (اتفاقية الاتحاد الأوروبي) عام١٩٩٢.[٣]

وقد جسدت معاهدة أمستردام في عام ١٩٩٧م ،بالإضافة إلى معاهدة نيس عام ٢٠٠٠م حرص دول الاتحاد على تطوير البناء الأوروبي من الداخل من أجل تفعيل سياسته في الخارج وصولاً لبناء كيان أوروبي موحد وذلك ما أكدته عمليا خطوة تعيين مفوض أوروبي للشؤون الخارجية.[٤]

هذا فضلاً عن أن وجود دستور موحد للاتحاد الأوروبي يشكل مرحلة متقدمة تمهد لمراحل أخرى أكثر تقدماً ،ووفقاً لهذا الدستور فقد تم استحداث منصب رئيس الاتحاد الأوروبي للتعبير عن مكانة هذا الاتحاد في النظام الدولي، حيث يتم انتخابه من الدول الأعضاء وتكون مدة تكليفه سنتين ونصف قابلة للتجديد.[٥]

إذاً لقد كانت فرنسا دولة مؤسسة والأساس في تشكيل الاتحاد الأوروبي الذي مرّ بمراحل متدرجة كان أساسها الوحدة الاقتصادية ثمّ توسع مجالها لتزداد أهمية الاتحاد الأوروبي ومكانته على الساحة الدولية.

---

[١] - أنس المرزوقي ، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق.

[٢] Marie Christine kessler, la politique étrangère de la France acteurs et processus, op. cit , p 189-

[٣] - ناصر حامد، الآثار الاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد١٥٧، أيار ٢٠٠٤، ص١٠١.

[٤] - المرجع السابق نفسه.

[٥] - ابراهيم غالي، الاتحاد الأوروبي : استراتيجية الدفاع المشترك ،السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العد ١٥٦، نيسان ٢٠٠٤، ص١٤٢.

– المطلب الثاني: تأثير عضوية فرنسا وموقعها في الاتحاد الأوروبي على سياستها الخارجية.

يتشكل القرار في الاتحاد الأوروبي نتيجة التفاعل بين الدول الأعضاء في الاتحاد و التفاعل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي .

فالدول الأعضاء في الاتحاد تعد لاعباً أساسياً في عملية صنع القرار في الاتحاد لا سيما في كل من المجلس الأوروبي والمجلس الوزاري، فالمجلس الأوروبي يتكون من رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ويتم من خلاله بلورة سياسات وبرامج عامة وإصدار بيانات وتوصيات تنتج عن عملية تفاوضية مستمرة بين الدول الأعضاء، في حين يسهم المجلس الوزاري –المكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء– بدور مهم في التأثير على صنع القرار في الاتحاد الأوروبي باعتباره حلقة الوصل بين المفوضية الأوروبية (التي تعد سياسات وتقترح مشاريع القوانين) والبرلمان.[١] والذي يقوم بدوره بمناقشة العديد من السياسات المتعلقة بالسياسة المشتركة في مجال السياسة الخارجية والأمن ويقدم استشارات للمجلس الوزاري، ويمكن التفاعل معه من خلال التكتلات الحزبية المختلفة المشكل منها.[٢]

ونتيجة لعدم تمتع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالوزن النسبي نفسه سواء من حيث التصويت أو من حيث القدرة على قيادة باقي الدول الأعضاء نحو اتجاه معين ، تبرز أهمية الدول الكبرى لاسيما فرنسا وألمانيا وبريطانيا في قيادة الاتحاد الأوروبي لاتخاذ قرار معين، حيث يتم التمييز في الاتحاد الأوروبي بين قضايا "سيادية" تتخذ فيها القرارات بالإجماع، تمكن جميع الدول كبيرها وصغيرها من المحافظة على سيادتها من خلال منحها جميعاً حق الفيتو، وأخرى "تكاملية" تتخذ فيها القرارات بالأغلبية البسيطة مع منح كل دولة وزناً تصويتياً وتمثيلياً في البرلمان وفي باقي أجهزة صنع القرار يتناسب مع حجمها وقوتها الديمغرافية والاقتصادية.[٣] وترتبط مساهمة كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي في ميزانيته –التي يتكون ٦٠%منها من إسهامات الدول الأعضاء– بحسب ناتجها المحلي ففرنسا مثلاً تسهم بنحو ١٧% من إجمالي الميزانية بينما بريطانيا يفترض أن تسهم بنسبة ١٨% من الميزانية إلا أنها تسهم بنسبة١٣% فقط بتبرير أنها لا تستفيد من ميزانية الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقطاع الزراعة كغيرها من دول الاتحاد، فهي تعتمد على السوق العالمية لسد احتياجاتها الزراعية وبالتالي تتحمل الدول

---

[١] - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤، ص٧٩-٨٠.
[٢] - كمال محمد وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١،ص٥٧-٧٦.
[٣] - حسن نافعة،www.alhayat.com "لماذا نجحت أوروبا وفشل الوطن العربي؟"، ٢٠٠٨/٣/٥.

الكبرى الأخرى –لاسيما فرنسا وإيطاليا– دفع ما تبقى من النسبة المفروضة على بريطانيا والتي ترفض المساهمة بالنسبة المفترض عليها المشاركة فيها في ميزانية الاتحاد الأوروبي في ظل السياسة الراهنة للاتحاد والتي تمنح حوالي ٤٥% من الموازنة للسياسة الزراعية المشتركة، وتريد تقليص هذه النسبة نحو قطاعات أخرى، من هنا فإن الدول الكبرى يمكن أن تضغط باتجاه سياسة معينة ينفذها الاتحاد الأوروبي، باعتمادها على مساهماتها ضمن الاتحاد فضلاً عن تفاوضها مع بقية الدول الأعضاء محاولةً كسب تأييدها للقرارات التي ترغب في اتخاذها وتنفيذها.[١]

فالدول الكبرى لها دور مهم في قيادة باقي دول الاتحاد الأوروبي لتبني موقف معين، فمثلاً، كان لفرنسا دور كبير في قيادة الاتحاد الأوروبي لتبني موقفاً مشتركاً من خلال إعلان البندقية عام١٩٨٠م للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وبحقه في إقامة دولته إلى جانب "إسرائيل".[٢]

ونتيجة لتفاعل الدول الأعضاء ضمن الاتحاد الأوروبي تتبلور ثلاثة أشكال لتأثيرات هذا التفاعل على السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

١– الشكل الأول: ويتمثل في تكييف السياسات الخارجية الوطنية مع الوضع الجديد بالتنازل عن صلاحيات لصالح هيئة عليا متمثلة في الاتحاد الأوروبي، وفي هذه الحالة تكون الدولة الوطنية في حالة رد فعل، من خلال تكيفها مع الوضع الجديد بالقيام بتعديلات في السياسة الداخلية والخارجية، تطبيقاً لشروط وقيود المؤسسات الأوروبية، وهذه الحالة تنطبق على موضوع شروط العضوية للدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتي لا تعد موضوعاً للتفاوض بل ينبغي على الدول المرشحة أن تقبل هذه الشروط وتقوم بتكييف أوضاعها بحيث تتناسب مع وضعها الجديد في الاتحاد بحيث تقبل كافة التشريعات والاتفاقيات التي تحكمه.[٣]

٢– الشكل الثاني: ويتمثل في نظرة الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي باعتباره وسيلة وأداة لتحقيق أهداف وطنية محددة، وهنا تصنف الدول في الاتحاد الأوروبي إلى صنفين:[٤]

- دول كبرى: تلجأ إلى تعميم نموذجها الوطني وأهدافها على مؤسسات الاتحاد الأوروبي مستفيدة من عضويتها في تنفيذ سياستها الخارجية محاولة بذلك رفع مكانتها على صعيد

---

[١] - مصطفى نور الدين عطية، www.haoamish.com/spip.php?article22 ، الاتحاد الأوروبي في أزمة.. خلافات حادة حول الميزانية والتوسع الجديد ،١٦ /٢٠٠٨/١ .

[٢] - محمد كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مرجع سابق، ص٧٤.

[٣] - موسوعة مقاتل من الصحراء : www.moqatel.com شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، الاصدار السادس عشر ٢٠١٥.

[٤] - ليلى مرسي وأحمد رهبان، حلف شمال الأطلسي : العلاقات الأمريكية- الأوروبية بين التحالف والمصلحة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٠، ص١٥٦.

النظام الدولي، ففرنسا مثلاً طالما كانت تعتقد في جهود التكامل الأوروبي وسيلة لتكوين الدول الأوروبية سياسة موحدة تجاه كافة القضايا الدولية وفي مختلف المجالات الدبلوماسية والتجارية والأمنية، على أن تكون فرنسا متزعمة لهذه الوحدة من خلال قيامها بدور الموجه لتلك السياسة، وهذا ما سيعزز من مكانتها وقوتها سواء على الساحة الأوروبية أو العالمية، من هنا فقد كان لفرنسا دور أساسي في اتخاذ الاتحاد الأوروبي لقرار فرض عقوبات على سورية عام ٢٠١١م، ومن ثم زيادة هذه العقوبات وتمديد مدتها بالرغم من اتضاح حقيقة الإرهاب الذي تواجهه سورية، وبناءً على ذلك فقد أعلن مصدر رسمي مسؤول في وزارة الخارجية السورية بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٧ بأن : " فرنسا وبريطانيا مازالتا تمارسان سياسات من شأنها توريط الاتحاد الأوروبي في مواصلة العدوان على سورية".[١]

- دول صغرى: تجد في الاتحاد الأوربي أداةً لحمايتها من مخاطر الاعتماد المتبادل الدولي في زمن العولمة، بالإضافة إلى أن وجودها في إطار الاتحاد الأوروبي قد يحول دون تعرضها للكثير من المخاطر الدولية والعقوبات الاقتصادية التي قد تفرض عليها .

٣- الشكل الثالث: ويركز على فكرة أن المؤسسات الاجتماعية الأوروبية قادرة على خلق ثقافة أوروبية واحدة ترتكز إلى هوية واحدة ومصالح مشتركة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وتلعب النخب الاجتماعية دوراً مركزياً في ذلك.

وهكذا ومن أشكال وآلية التفاعل واتخاذ القرارات ضمن الاتحاد الأوروبي فإنه بالنسبة لفرنسا يسود على نمط تفاعلها ضمن الاتحاد الأوروبي الشكل الثاني سابق الذكر فهي بالرغم من خضوعها لشروط العضوية مثلاً إلا أنها من المؤسسين والمساهمين في وضع هذه الشروط، وبالرغم من عملها على إيجاد هوية أوروبية واحدة فإنها تركز على مكانة الثقافة الفرنسية، وتعمل بفاعلية جيدة على الاستفادة من موقعها ضمن الاتحاد الأوروبي وتوجيه سياسته بما يتناسب مع رؤية السياسة الخارجية الفرنسية، وذلك بتوجيه الاتحاد الأوروبي لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية عبر المفاوضات داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما يدعم مكانتها على المستوى الدولي.

[١] - وكالة تسنيم www.tasnimnews.com فرنسا وبريطانيا توريط علني للاتحاد الاوروبي،٢٠١٥/٣/١٧.

الفصل الثالث

الدور الفرنسي في قضايا المشرق العربي وآفاقه المستقبلية

لعبت فرنسا دوراً واضحاً في القضايا المتعلقة بالمشرق العربي لاسيما قضايا سورية ولبنان حيث إن سياستها الخارجية تجاه سورية ولبنان تأرجحت بين التقارب والوقوف لجانب دعم القضايا المرتبطة بسورية ولبنان وبين التباعد الذي وصل إلى حد المبادرة بمواقف ضاغطة على سورية ولبنان وصولاً إلى دعم الإرهاب تجاه المنطقة والفوضى فيها لاسيما في سورية تحقيقاً للمصلحة الفرنسية خاصةً فيما يتعلق بتقاربها من الولايات المتحدة الأمريكية بعد التباعد الحاصل نتيجة الموقف من الحرب على العراق ٢٠٠٣ .

فبعد "الحرب الباردة" كان لفرنسا مواقف هامة تجاه قضايا مرتبطة بمنطقة المشرق العربي تبرز التقارب الفرنسي من دول هذه المنطقة استمراراً للنهج السياسي الذي أسس له الجنرال ديغول، إلا أن تغير شدة العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية أدت لاتباع فرنسا لسياسة خارجية مناقضة للتقارب من دول المنطقة فقد كان لها دور أساسي في المبادرة باقتراح مشروع القرار ١٥٥٩ والعمل على إصدار مجلس الأمن لهذا القرار، ومن ثم عودة التقارب الفرنسي–السوري في بداية عهد الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي، ثم العودة إلى فرض الضغوط مجدداً على سورية، حيث سيتم الحديث في المبحث الأول من هذا الفصل عن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه سورية ولبنان منذ نهاية "الحرب الباردة" وحتى التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، بينما سيتناول المبحث الثاني هذه السياسة في مرحلة مابعد التمديد للرئيس إميل لحود، في حين سيتم الحديث من خلال المبحث الثالث عن المشاهد المحتملة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المشرق العربي (سورية ولبنان أنموذجاً).

– المبحث الأول : سياسة فرنسا تجاه سورية ولبنان منذ نهاية "الحرب الباردة" وحتى التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود.

شهدت سياسة فرنسا تجاه المشرق العربي بعد نهاية "الحرب الباردة" صوراً متعددة ومتناقضة تمثلت بحالة من المد والجزر في العلاقات فيما بين فرنسا وكل من سورية ولبنان وقد ارتبطت هذه السياسة بعوامل متعددة أبرزها المصالح الإقليمية في المنطقة وموقع فرنسا وتأثيرها على القرار الدولي وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى ارتباط هذه السياسة بالأنظمة المتعاقبة على الحكم في سورية ولبنان وغير ذلك من أسباب سيتم تبيانها من

خلال عرض لمجريات مجموعة من الأحداث المهمة في إطار المواقف الفرنسية من قضايا عديدة تخص سورية ولبنان.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية تجاه سورية ولبنان منذ نهاية "الحرب الباردة" حتى إصدار مجلس الأمن للقرار رقم١٥٥٩.

استمرت العلاقات الفرنسية–السورية ، والعلاقات الفرنسية–اللبنانية بالتقارب بعد "الحرب الباردة" سيراً على النهج السياسي الذي أسسه الجنرال ديغول، وقد تجلى هذا التقارب بتوقيع العديد من اتفاقيات التعاون وبالمواقف الفرنسية تجاه مجموعة من قضايا المنطقة المرتبطة بسورية ولبنان حتى باتت فرنسا تمثل شريك لبنان الأوروبي السياسي الرئيسي، كما أن فرنسا قد أدانت الاعتداءين العسكريين الإسرائيليين على لبنان عامي ١٩٩٣–١٩٩٦، وقد وجد الرئيس الفرنسي جاك شيراك في الهجمة الإسرائيلية الموسعة ضد لبنان عام ١٩٩٦ (عناقيد الغضب) فرصة سانحة ليبرهن على صداقته للبنان وليحقق طموحه في القيام بدور مؤثر وفعال في أحد المواقف المتأزمة في الشرق الأوسط، وقد سعت فرنسا لجعل "إسرائيل" توافق على توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بعد أن كان الاتفاق غير مدون في عام ١٩٩٣ (عملية تصفية الحساب)، حيث إنه وفي اليوم الخامس من الاعتداء أي في الخامس عشر من نيسان من عام ١٩٩٦ اجتمع وزير الخارجية الفرنسي آنذاك هيرفيه دي شاريت ، في القدس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، شيمون بيريز، من أجل التوصل إلى صيغة مناسبة لوقف إطلاق النار، مع إعطاء الحق لحزب الله اللبناني المقاوم في مقاومة الاحتلال داخل الشريط الحدودي.[١] وقد تابعت الدبلوماسية الفرنسية جهدها بالمحاولة مع جميع الأطراف المعنية والمؤثرة حتى تم التوصل إلى الاتفاق المدون لوقف إطلاق النار.

كما أن علاقة الصداقة بين رجل الأعمال اللبناني والرئيس جاك شيراك قد لعبت دورها في توطيد علاقة التقارب اللبنانية–الفرنسية فأسهمت في إحياء الدبلوماسية الفرنسية النشطة تجاه القضايا المرتبطة بلبنان.[٢]

فقد كان لفرنسا دور أساسي في إنقاذ لبنان من أزمته المالية عام٢٠٠٢التي وقع فيها نتيجة السياسة المالية والنقدية التي اتبعها رئيس الوزراء الأسبق ورجل الأعمال رفيق الحريري منذ عام

---

[١] ـ المقاومة الإسلامية اللبنانية، www.moqawama.org ، مذبحة قانا عام١٩٩٦ ، ٢٠٠٧/١١/٢٨.

[٢] ـ عبد المنعم سعيد ومنار الشوربجي، لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط، بيروت، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،١٩٩٦، ص٢١.

١٩٩٢. حيث قامت فرنسا وبمبادرة استثنائية بتأمين ٥٠٠مليون دولار من أجل لبنان وبضمانة فرنسية.[١]

وقد تطورت العلاقات التجارية بين فرنسا ولبنان وأصبحت أكثر حيوية حيث أسهم في ذلك العدد الكبير من الشركات الفرنسية المصدرة إلى لبنان والتي وصل عددها في مراحل لاحقة (عام ٢٠١١) إلى حوالي ٤٥٠٠شركة حوالي ٧٠% منها هي شركات مقاولات صغيرة ومتوسطة الحجم.[٢]

هذا فضلاً عن التعاون في مجالات أخرى متنوعة كالتنمية والأمن الداخلي والحماية الداخلية، بالإضافة إلى التعاون في المجال الثقافي، حيث تعتبر فرنسا أن ترويج اللغة الفرنسية في لبنان من المقتضيات الاستراتيجية لفرنسا.[٣]

وفي إطار التقرب الفرنسي من دول المنطقة فقد حرصت فرنسا ومنذ طرح مشروع الاتحاد من أجل المتوسط على المشاركة السورية فيه.[٤]

في حين أن سورية قد سعت لتطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي فوقعت بالأحرف الأولى اتفاقية شراكة سورية– أوروبية في بروكسل بتاريخ ١٩/١/ ٢٠٠٤.[٥](لكن لم يكتب لهذه الاتفاقية الإتمام بسبب العديد من المتغيرات التي تشمل التأرجح والانعطاف في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه سورية ولبنان)، وقد طمحت سورية من خلال محاولة إقامة هذه الشراكة في خلق بيئة ملائمة لمزيد من تطوير علاقاتها الاقتصادية بصورة خاصة في مجالات التجارة والاستثمار كمدخل مهم من مداخل الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في سورية ولاندماجها في الاقتصاد العالمي، وقد باتت أوروبا الشريك التجاري الأول لسورية حتى أنه في هذه المرحلة قد وصلت نسبة العلاقات الاقتصادية السورية–الأوروبية إلى ٦٥% من علاقات سورية الاقتصادية، في حين شكل اتفاق التعاون الموقع منذ عام ١٩٧٧ إطاراً قانونياً ينظم العلاقات السورية–الأوربية كونه يعطي أفضليات تجارية للمنتجات السورية أحادية الجانب، ويتم بموجبه

---

[١] - جورج قرم ، لماذا تبدل فرنسا مواقفها في لبنان،؟ مرجع سابق، ص٥٨-٥٩.
[٢] - وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية، www.diplomatie.gouv .fr ، فرنسا ولبنان- العلاقات الثنائية، ٢٠١٣/٤/٨.
[٣] - المرجع السابق نفسه.
[٤] - علي بدوان، زيارة الأسد الباريسية وأسبابها ، مرجع سابق.
[٥] - جريدة البعث، www.albaath.news.sy ،العلاقات السورية-الأوروبية ما قبل برشلونة وحتى الاتحاد من أجل المتوسط،٢٠٠٨/٧/١٥.

دخول المنتجات الأوروبية إلى السوق السورية وفق التعرفة الجمركية السورية مقابل مساعدات فنية للمشاريع التنموية في سورية.[1]

كما أنه كان لموقع فرنسا ضمن الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تطوير العلاقات السورية–الأوروبية.

أما فيما يخص الصراع الأبرز في منطقة المشرق العربي (الصراع العربي – الإسرائيلي) فقد أعلنت فرنسا عن استعدادها لدعم جهود استئناف المفاوضات بين سورية و"إسرائيل" من أجل التوصل إلى السلام العادل والشامل.[2]

وقد تطور التقارب السوري– الفرنسي حتى شمل مجالات متعددة، وقد بدا هذا التقارب واضحاً من خلال الاتفاق على الموقف المعارض للحرب على العراق عام ٢٠٠٣، إلا أن السياسة الفرنسية الخارجية لم تدم طويلاً على هذه الحال بعد تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية لمجلس الأمن والقيام بغزو العراق، حيث حاولت فرنسا استعادة تحسين العلاقات التي ساءت مع الولايات المتحدة الأمريكية، فشكلت هذه المحاولة الفرنسية بداية مرحلة جديدة من التأرجح والانعطاف في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول المشرق العربي، فقد وجد الرئيس الفرنسي جاك شيراك بأن بلاده قد خسرت كثيرًا بمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية، وأيقن أن مصالح فرنسا في الشرق الأوسط ستتضرر بشكل كبير يفوق مكاسبها فيما لو استمر العداء الفرنسي– الأمريكي على ما هو عليه، لذلك فقد عمل الرئيس جاك شيراك – المستاء من عدم قدرته على تحقيق التأثير المطلوب والمتوقع عل السياسة الخارجية التي يتبعها الرئيس بشار الأسد[3] – على البحث عن الفرصة السانحة لمصالحة الولايات المتحدة الأمريكية المختلفة مع سورية في العديد من الأمور لاسيما بسبب عدم تعاونه معهم في الملف العراقي بما يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم القبول بالقضاء على المقاومة بل وتقديم الدعم لها،[4] فكان القرار ١٥٥٩ بمبادرة فرنسية لاقت استحسان الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم مما سبقه من تواريخ مهمة في انفراج العلاقات الفرنسية – الأمريكية <u>أولها</u> تمثل في قمة الدول الثماني في إيفيان الفرنسية في حزيران ٢٠٠٣ حيث بدأ الانفراج الصعب في العلاقات الفرنسية–الأمريكية <u>وثانيها</u>

---

[1] - المرجع السابق نفسه.

[2] - قناة R.T.v، http://rtv. Gov.sy/archive/doce/Image/ealan.jpg ، إعلان مشترك سوري فرنسي -استمرار العمل لتعزيز العلاقات، ٢٠١٠/٢/٢٠.

[3] - فانسان نوزويل، www.assafer.com ، مقتطفات من كتاب سر الرؤساء، ٢٠١٠/١١/٨ .

[4] - ليلى نقولا الرحباني، https://kanaanonline.org/studies/?p=7 المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: نسخة مطورة عن حرب ٢٠٠٦، ٢٠١١/٢/٢٣.

في خريف ٢٠٠٣ حيث بدأ الإعداد السري للقرار أما التاريخ الثالث والاهم فهو حزيران ٢٠٠٤ حين التقى الرئيسان جورج بوش و جاك شيراك على هامش الذكرى الستين لإنزال الحلفاء عند شاطئ النورماندي وكان سبق ذلك طلب الرئيس الفرنسي جاك شيراك من سفيره في واشنطن تقديم اقتراح لتعميق العلاقات الفرنسية الأمريكية وطي صفحة التنافر التي تلت رفض فرنسا الحرب على العراق فكان أن اقترح أن يكون الملف اللبناني هو المرتكز.[١]

وقد تم التحضير للقرار بسرية تامة ووضعت اللمسات الأخيرة في نهاية تموز من العام ٢٠٠٤ في منزل لرئيس الحكومة اللبنانية الأسبق رفيق الحريري في سردينيا بحضور شخصيات لبنانية وفرنسية من بينها النائب اللبناني مروان حمادة.[٢]

فكانت الصيغة النهائية للقرار الذي أقره مجلس الأمن في الثاني من أيلول لعام ٢٠٠٤، محاولة من منظور التفوق الأمريكي – الفرنسي لتدويل العلاقات السورية– اللبنانية لإخضاعها لصانعي القرار الدولي لاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية استكمالاً لمشاريعهما في المنطقة.[٣]

وقد تضمن القرار ١٥٥٩ ما يلي:

١– الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله.
٢– انسحاب جميع القوات الأمنية المتبقية في لبنان.
٣– حل جميع الميليشيات اللبنانية، وغير اللبنانية ونزع سلاحها.
٤– تأييد بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية.
٥– تأييد مجلس الأمن إجراء انتخابات رئاسية حرة وفقاً لقواعد الدستور اللبناني من دون تدخل أونفوذ أجنبي.
٦– طلب تعاون جميع الأطراف من أجل تنفيذ القرار، وجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي.
٧– الطلب إلى الأمين العام موافاة مجلس الأمن –في غضون ثلاثين يوماً– بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار على أن يبقي المجلس المسألة قيد نظره الفعلي.[٤]

---

[١] - المرجع السابق نفسه.
[٢] - جريدة تشرين، www.tishreen.news.sy ، شيراك اتخذ من لبنان المنطلق للتقارب مع واشنطن، ٢٠٠٦/١٠/٢٠.
[٣] - باسيل يوسف بجك، حلقة نقاشية حول قرار مجلس الأمن رقم١٥٥٩ ، قضايا راهنة العدد١٨، كانون الأول٢٠٠٤، ص٥٢.
[٤] - منير الحمش ، حلقة نقاشية حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، قضايا راهنة ، العدد١٨، كانون الأول،٢٠٠٤، ص٩.

هذا وقد صدر القرار بأكثرية تسع أصوات وهي : فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، أسبانيا، رومانيا، ألمانيا، بنين، التشيلي، أنغولا. وهذه الأغلبية تشكل الحد الأدنى المطلوب لصدور أي قرار أممي، في حين امتنعت ست دول عن التصويت وهي: روسيا، الصين، الجزائر، البرازيل، باكستان، الفيلبين.[١]

إن القرار ١٥٥٩ قد أثار العديد من الانتقادات وردود الأفعال، لاسيما وأنه مثل تحولاً خطير للرغبة الأمريكية والفرنسية تحت غطاء دولي فهو يعد من الحالات الفريدة في تاريخ مجلس الأمن والعلاقات الدولية لاسيما وأنه لم يتخذ نتيجة لوجود نزاع داخلي أو لشكوى مقدمة من لبنان، إضافةً إلى أن الوضع في لبنان لا يشكل تهديداً للسلم والأمن العالميين، كما لا يمكن اعتباره في إطار التدخل الإنساني، كما أن مجل الأمن لم يصدر القرار ١٥٥٩ تحت أي من الحالات المنصوص عنها تحت البند السابع[*] من ميثاق الأمم المتحدة والقرار يفتقر إلى آلية تنفيذ.[٢]

والقرار ١٥٥٩ فيه مخالفة لميثاق الأمم المتحدة: لاسيما وأنه يتعارض مع الفقرة السابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة التي تنص صراحةً على عدم تدخل الأمم المتحدة في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، كما أن القرار يشكل خروجاً عن مهام مجلس الأمن المحددة بالميثاق لا سيما وأنه ليس في العلاقات الأخوية المميزة بين سورية ولبنان ما يهدد الأمن والسلم الدوليين كما أنه لا توجد شكوى من أي من هاتين الدولتين ضد الأخرى.[٣]

وإنما القرار تقدمت بمشروعه الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إلى المجلس، وبالرغم من أن المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة قد أجازت لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة ٣٤من الميثاق.[**] مما يجيز لأية دولة عضو مطالبة مجلس الأمن بفحص أي نزاع أو موقف، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.[٤]

---

[١] - باسيل يوسف بجك، حلقة نقاشية حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، مرجع سابق، ص٣١.
[*] - يجيز هذا البند (الفصل السابع) استخدام القوة العسكرية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، ولكن أحكامه تحمل تدرجاً في الخطوات الممكن اتخاذها بدءاً من وقف العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية وصولاً إلى اتخاذ التدابير العسكرية التي يراها مجلس الامن مناسبة لتنفيذ قراراته.
(المصدر: الأمم المتحدة، www.un.org ، ميثاق الأمم المتحدة، استرجع بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١١٤).
[٢] - منير الحمش ، حلقة نقاشية حول القرار١٥٥٩، مرجع سابق، ص١.
[٣] - المذكرة السورية التي كانت رداً على تقرير كوفي أنان بعد ثلاثين يوماً من إصدار مجلس الأمن للقرار ١٥٥٩، نشرت في صحف ٦/١٠/٢٠٠٤، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد١١٧،شتاء،٢٠٠٥، ص١٧٣.
[**] - تتضمن المادة٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة أنه لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي (المصدر:الأمم المتحدة، www.un.org، ميثاق الأمم المتحدة، مصدرسابق).

[٤] - باسيل يوسف بجك ، حلقة نقاشية حول قرار مجلس الأمن١٩٩٥، مرجع سابق ، ص٤١-٤٢.

لقد استهدفت سورية بشكل خاص من خلال هذا القرار، حيث إن المقصود بمطالبة جميع القوات الأجنبية الباقية في لبنان بالانسحاب فهو قوات الجيش العربي السوري الموجودة في لبنان بناءً على سلسلة من الاتفاقيات مع السلطة اللبنانية، علماً بأن الوجود السوري في لبنان قد بقي لسنوات طويلة بعد اتفاق الطائف ودون اعتراض فرنسي أو أمريكي، والسبب الرئيسي لعدم ورود ذكر الجيش العربي السوري أو سورية في النسخة النهائية من القرار ١٥٥٩، بعد أن كان وارداً في مشروع القرار فإن ذلك كان بهدف الحصول على أًصوات الدول الأعضاء في مجلس الأمن حيث أكد هذا الهدف بصورة واضحة مندوبا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بعد التصويت على القرار.[١] كما ويتبين ذلك من خلال ما ورد في تقرير الأمين العام للمجلس بعد ثلاثين يوماً من صدور القرار عن اعتباره بأن "حكومة إسرائيل قد نفذت المتطلبات المرتبطة بها بهذا بخصوص الانسحاب من لبنان".[٢] فالقوات المقصودة والمراد انسحابها هي فقط قوات الجيش العربي السوري. علماً بأنه ليس هناك خلاف سوري–لبناني على خروج الجيش السوري من لبنان فالطرفان متفقان على ذلك وإن تأخر بالتوقيت لضرورات ظروف البلدين، وقد أعاد الجيش العربي السوري انتشاره في لبنان للمرة الخامسة منذ اتفاق الطائف، وحتى تاريخ صدور هذا القرار، وقد أبلغت الحكومة السورية الأمين العام للأمم المتحدة بأن غالبية القوات السورية المتبقية في لبنان بعد تنفيذ العديد من الانسحابات والمقدرة بنحو أربعة عشر ألف جندياً سورية تتمركز حول الحدود السورية ولا تنتشر في العمق اللبناني، كما أن الحكومتين اللبنانية والسورية أبلغتا الأمين العام للأمم المتحدة بأن توقيت الانسحابات اللاحقة سيتحدد وفقاً للأوضاع الأمنية في لبنان والمنطقة ومن خلال اللجنة العسكرية المشتركة وفقاً لاتفاق الطائف.[٣]

وفيما يتعلق بالفقرة الثالثة من القرار والمتعلقة بالميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية فإن المنظمات اللبنانية ومنها (حزب الله) هي منظمات سياسية ضمن الخريطة السياسية اللبنانية وقد تولت أجنحتها العسكرية مهاماً وطنيةً بالمشاركة في تحرير جنوبي لبنان من الاحتلال الإسرائيلي وهي ممارسة مشروعة دولياً كونها تدخل ضمن إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها والتخلص من الاحتلال وهي تقوم بمهامها بالتنسيق مع السلطة اللبنانية وليس بالضد منها.

---

[١] - ليلى نقولا الرحباني ، المحكمة الدولية الخاصة بلبنان نسخة مطورة عن حرب ٢٠٠٦، مرجع سابق، (عن: المحضر الحرفي لجلسة مجلس الأمن المؤرخة في ٢٠٠٤/٩/٢الصادر بالوثيقة رقم ٥٠٢٨ .S/P.V) .

[٢] - تقرير أنان حول قرار مجلس الأمن١٥٥٩، مرجع سابق، ص١٦٦.

[٣] - المرجع السابق، ص١٦٨.

أما المنظمات غير اللبنانية والمقصود بها الفلسطينية فهي تنظيمات نشأت إثر الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام ١٩٤٨ والضفة الغربية عام ١٩٦٧ وجنوبي لبنان في عام ١٩٧٨ و١٩٨٢ ويقيم أفرادها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية بناءً على اتفاقيات مع السلطة اللبنانية أيضاً وبمعرفة الأمم المتحدة، كما أنها ليست خارجة عن ممارسة الدولة اللبنانية لسيادتها وزوال وجودها القانوني متعلق بالصراع العربي–الإسرائيلي.

إن القرار يحمل أهدافاً سياسيةً يستهدف بصورة أساسية العلاقة السورية–اللبنانية، لإضعاف لبنان من جهة وتجريد سورية من عمق استراتيجي وأمني في لبنان. وتتداخل ضمن هذا الهدف مصالح سياسية لبعض الأطراف اللبنانية التي تتعاطف معها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا عبر شبكة من العلاقات والمصالح السياسية التي تصب في مجرى السعي لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير.[١]

كما وأن القرار ١٥٥٩ يعتبر استكمالاً للمشروع الأمريكي (محاسبة سورية) الذي فرض على سورية عقوبات متعددة لعدم سيرها في المسار الأمريكي لا سيما في موضوع الحرب على العراق فاحتجت بانتهاك لحقوق الإنسان في الداخل السوري، وأصدرت القرار بناءً على منطق القوة والهيمنة الأمريكية لا على مبدأ الشرعية الدولية، فكان القرار ١٥٥٩ استكمالاً وتصعيداً للضغط الأمريكي على سورية.[٢]

بالرغم من التحفظات الكثيرة على القرار ١٥٥٩ لاسيما بالنسبة لسورية والتي كانت المحور الأبرز بالنسبة لمضمون القرار ، فقد اعتبرت أن:(القرار تكريس لتدخل بعض الأطراف الدولية تحت عنوان سيادة لبنان)[٣] ومع ذلك فقد تعاملت معه بإيجابية انطلاقاً من الحرص على استقرار لبنان ووحدته واعتبرت أن بند انسحاب الجيش السوري هو البند الأبسط في هذه الظروف لاسيما وأنها ليست ضد الانسحاب حيث بدأت بالانسحاب منذ عام ٢٠٠٠، وقد ورد على لسان الرئيس السوري بشار الأسد في لقاء مع إحدى القنوات الفرنسية عام ٢٠٠١ بأن (المكان الطبيعي للقوات السورية هو في الأراضي السورية)، وقد نفذت سورية ٦٠% من الانسحاب طواعيةً ثم استكملته بالتنسيق مع الجهات المسؤولة في العام ٢٠٠٥.[٤]

---

[١] - باسيل يوسف بجك، حلقة نقاشية حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، مرجع سابق، ص٥١-٥٤.
[٢] - عبد الرؤوف سنو، www.assafer.com ، سورية في لبنان : مكامن القوة ومأزق السياسة والممارسات (٢)، ٢٠٠٥/٤/٢٢.
[٣] - الوكالة العربية للأنباء-سانا، www.sana.gov.sy ، كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٥.
[٤] - المرجع السابق نفسه.

فهدف الضغوط الفرنسية والأمريكية من القرار ١٥٥٩ يتجاوز مجرد الضغط على سورية للخروج من لبنان، لأن موضوع الخروج السوري من لبنان يمكن أن ينتهي دون الحاجة إلى قرار دولي بشأنه، والعلاقات بين البلدين أعمق من مجرد وجود للجيش السوري في لبنان، كما أن هذا الوجود لم يلق اعتراضاً أمريكياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولا حتى من قبل فرنسا، بل جاء هذا الاعتراض الفرنسي- الأمريكي في إطار ترتيبات قانونية ودبلوماسية وتهيئة سياسية وإعلامية لإحكام الحصار على سورية، ولما كان احتلال العراق الذي افتقد للشرعية الدولية قد عرض الولايات المتحدة الأمريكية لانتقادات واسعة، ففضلت اللجوء إلى ترتيبات قانونية كبداية للقضاء على سورية أو إخضاعها للرغبات الأمريكية-الفرنسية ولتصفية المقاومة اللبنانية وهذا ما سينعكس بدوره على قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث إن هناك رغبات غربية بتصفية الوضع في المشرق العربي تحقيقاً لمشاريع الاستراتيجيات الكبرى عالمياً لاسيما مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الذي يتوّج أهداف الضغط على سورية ولبنان.[١]

إذاً ومما سبق فإن القرار ١٥٥٩ كان أساساً في عودة التقارب الفرنسي- الأمريكي على حساب العلاقات الفرنسية- السورية بالدرجة الأولى وبالتالي فإن هذا القرار ليس إلا مقدمة لخطوات فرنسية-أمريكية جديدة في إطار سياسة الهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط مما يهدد دول المنطقة بمصير مماثل للعراق إذا ما اعترضت الطموح الأمريكي في الشرق الأوسط وذلك بحجة تطبيق شعارات (مكافحة الإرهاب ودول محور الشر، و..) مستخدمةً مجلس الأمن أداةً لتنفيذ أهدافها. لاسيما وأن هذا القرار الذي أصدره مجلس الأمن فيه خرق لميثاق المجلس نفسه، ويستهدف بالدرجة الأولى سورية والمقاومة وبالتالي يصب هذا القرار في مصلحة "إسرائيل" وأمنها، وجزء كبير منه لا يتناسب مع رغبات سورية ولبنان حيث إنهما لم تتقدما بأية بشكوى لمجلس الأمن حول ما تضمنه القرار.

- المطلب الثاني: تداعيات التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود عام ٢٠٠٤.

شكل موضوع التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود نقطة أساسية في تطوير الأزمة على الساحتين اللبنانية والسورية على حد سواء حيث ألمح تقرير مجلس الأمن رقم١٥٥٩ إلى تحذير سورية ولبنان من هذا التمديد وذلك من خلال البند المذكور في التقرير والمرتبط بالانتخابات اللبنانية.

[١]- سامح راشد، www.mafhoum.com/press7/224P52.htm ، سورية ولبنان..حسابات تقليدية وتحديات جديدة، نيسان ٢٠٠٥.

وفي ظل الانتقادات وردود الأفعال على القرار ١٥٥٩ فقد أقر مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٣ قانوناً دستورياً رقم ٥٨٥ يقضي بتمديد مدة ولاية الرئيس لحود لثلاث سنوات إضافية ، وقد أقر القرار بتأييد٩٦ نائباً ومعارضة ٢٩آخرين وغياب ثلاثة من أعضاء البرلمان، ممددين بذلك ولاية الرئيس لحود ثلاث سنوات إضافية. حيث كان يفترض لولاية الرئيس اللبناني إميل لحود أن تنتهي في تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤ وحسب الدستور اللبناني ينعقد مجلس النواب قبل شهر على الأقل من موعد انتهاء ولاية الرئيس لأجل انتخاب خلف له، ويسمح الدستور اللبناني لولاية واحدة من ست سنوات لرئيس الجمهورية مع احتمال إعادة انتخابه فقط بعد مرور ست سنوات. فأصبح الدستور ينص بعد التعديل وفقاً للقانون الجديد المقر من قبل مجلس النواب أنه " سيتم تمديد ولاية الرئيس الحالي (إميل لحود) لمرة واحدة واستثنائياً لمدة ثلاث سنوات إضافية تنتهي في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧". وقد أفادت الحكومة اللبنانية الأمين العام لمجلس الأمن بأن هذا القانون تم إقراره وفقاً للقواعد الدستورية اللبنانية وأن الأمر قد حصل في العامين ١٩٤٧ و ١٩٩٥ –في عهدي الرئيسين اللبنانيين (بشارة الخوري وإلياس الهراوي)– أن صوت مجلس النواب لصالح تمديد ولاية رئيس الجمهورية لمرة واحدة.[١]

إن الدستور اللبناني كغيره من الأنظمة الدستورية في العالم تعود صياغته واعتماده والتعديلات التي يمكن أن تتم عليه إلى السلطات التي نص الدستور عليها. وتعتبر الآليات الانتخابية التي وردت في الدستور وقوانين الانتخاب ضمن ممارسة حق الشعب في تقرير مصيره واختيار نظامه السياسي ، علماً بأن حق تقرير المصير هو أحد المبادئ الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة ويحول دون تدخل مجلس الأمن في ممارسته. فالأمم المتحدة لا تمتلك سلطة فرض صيغ معينة للتعديلات الدستورية للدول وإنما تملك صلاحيات استشارية إذا طلبت منها الدول ذلك،[٢] وبالتالي فالانتخابات اللبنانية هي ضمن السلطان الداخلي للبنان.

لقد أدى التمديد للرئيس اللبناني الأسبق إميل لحود إلى تصعيد الخلاف الداخلي بين المؤيدين والمعارضين للقرار ١٥٥٩ فقدم عشرة أعضاء نواب في مجلس النواب طعناً لإلغاء القانون المقر، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً لاسيما وأن ما تم هو دستوري كما أن الرئيس لحود

[١] - تقرير أنان حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، مرجع سابق، ص١٧٠.
[٢] - المرجع السابق، ص٥٠.

يحظى أيضاً بتأييد حزبي وشعبي لبناني عريض، ومن الخطأ تصوير رئاسته وكأنها مجرد امتداد لنفوذ دمشق.[١]

إن التمديد للرئيس الأسبق إميل لحود زاد من استياء المؤيدين للقرار ١٥٥٩ ليس فقط خارج لبنان وإنما داخلها أيضاً من خلال زيادة حدة التصعيد السياسي بين المؤيدين والمعارضين للتمديد للرئيس لحود، فأخذوا يستغلون حالة التربص الدولي بالمنطقة والتباعد الكبير بين سورية وفرنسا، لتحقيق مكاسب على الصعيد الداخلي اللبناني.[٢]

كما امتد الاستياء إلى القوى الخارجية التي تحاول قلب المعادلة السياسية في لبنان لاسيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان اعتبرتا التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود يشكل تحدياً للمجتمع الدولي، حيث أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية سيسيل برزودي بورغو في بيان لوزارة الخارجية الفرنسية –بعد أن علمت بعملية تصويت البرلمان اللبناني للموافقة على تعديل الدستور– "أن التعديل الدستوري المغرض غداة قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٥٩ يشكل تحدياً للمجتمع الدولي ويفتح الباب أمام تطورات مقلقة للحياة السياسية اللبنانية..." .[٣]

وقد ازدادت الضغوط على سورية والمقاومة اللبنانية من قبل المستائين من التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود، ويتضح ذلك خلال ظروف ومجريات الحرب الإسرائيلية على لبنان في فترة ولاية الرئيس لحود بعد التمديد له عام ٢٠٠٤، حيث أصبحت مسؤوليات الرئيس لحود مضاعفة في مواجهة التحديات الخارجية بعد التمديد في ظل اهتزاز تماسك الجبهة الداخلية.[٤] لاسيما بعد جريمة مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري الذي لم يكن يرغب في التمديد بالرغم من أنه عمل بأكبر حماسة ممكنة في العام ١٩٩٥ من أجل تمديد ولاية الرئيس اللبناني الأسبق إلياس الهراوي ، دون أن تتأثر فرنسا أو تضطرب بإفراط، في تلك الفترة، حيث كان السياق الإقليمي مع ذلك أكثر ميلاً للهدوء.[٥]

---

[١] - بشير موسى نافع، www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=19336&lang=AR ، الأزمة اللبنانية..الرئيس لحود واعتبارات القوى، ٢٠٠٧/١١/٢٩.

[٢] - سامح راشد، سورية ولبنان..حسابات تقليدية وتحديات جديدة، مرجع سابق.

[٣] - موقع مشكاة، www.meshkat.net ، واشنطن وباريس تنتقدان بشدة التمديد للحود، الجمعة ٢٠٠٤/٩/١١.

[٤] - الجيش اللبناني، www.lebarmy.gov.lb ، الموقف الإعلامي ، ٢٠٠٤/٩/٤.

[٥] - جورج قرم ، لماذا تبدل فرنسا موقفها في لبنان؟، مجلة المناضل ، مرجع سابق، ص٦١.

إن التمديد للرئيس اللبناني الأسبق إميل لحود قد أثار استياء فرنسا راعية القرار ١٥٥٩ وزاد من حدة القطيعة الفرنسية لسورية والأسوأ من ذلك هو استقواء أصحاب المصالح الضيقة في الداخل اللبناني (المعارضين للتمديد) بالضغوط والمواقف الدولية المعادية لسورية والمقاومة في لبنان مما فرض على سورية ولبنان صعوبات أكثر حدةً مما سبق. علماً بأن التمديد كان وفقاً للدستور اللبناني وقد جرى في لبنان سابقاً تمديدان آخران وبعض من حاول جاهداً منع التمديد كان قد وافق على حالات سابقة، إلا أن التمديد له يعني استمرار التعاون السوري- اللبناني واستمرار قوة المقاومة اللبنانية ونفوذ سورية الإقليمي وهذا ما اتفقت فرنسا والولايات المتحدة على تقليصه، فابتدعت أسالب جديدة من الضغوط أدت إلى حالة سيئة من اللااستقرار في المنطقة.

- **المبحث الثاني : سياسة فرنسا تجاه القضايا المتعلقة بسورية ولبنان فيما بعد التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود.**

شكل التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود تحدياً كبيراً للسياسات الخارجية الرافضة للعلاقة السورية- اللبنانية المميزة وللاستقرار في كل من لبنان وسورية لأن ذلك ليس في مصلحة الأمن الإسرائيلي ولا يساعد على تحقيق طموح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في المنطقة، فكان التمديد نقطة البداية لتصعيد خطير في المنطقة بهدف الإجهاز على الموقف السوري الصامد والداعم للمقاومة ولإضعاف دور سورية الإقليمي ومن أبرز خطوات التصعيد الضاغط على سورية حادثة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري ومحاولة اتهام سورية بهذا الاغتيال واستخدام وسيلة الضخ الإعلامي الهائل لمحاولة إثبات ذلك، بالإضافة إلى تسييس المحكمة الدولية التي أنشئت بحجة كشف الحقيقة، حيث عملت على محاولة توجيه تهمة الاغتيال لمن تريد. وهذا ما سيتم الحديث عنه في المطلب الأول من هذا المبحث بينما يتم الحديث في المطلب الثاني عن خطوة جديدة من تصعيد الضغوط على سورية ولبنان من خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، أما المطلب الثالث سوف يتناول موضوع الفراغ الرئاسي بعد انتهاء فترة حكم الرئيس إميل لحود .

- **المطلب الأول: تداعيات اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وتشكيل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان:**

بالرغم من تنفيذ سورية للانسحاب من لبنان وفقاً للقرار ١٥٥٩ إلا أن ذلك إلا أن لم يكن كافياً بنظر صانعي القرار المذكور ومؤيديه، حيث بدأت مرحلة جديدة من التصعيد في الضغوط

على سورية ولبنان، فجاء تنفيذ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري في مرحلة بالغة التوتر، عربيًا ودوليًا وفي لحظة مفصلية في تاريخ المشرق العربي، وفي ذروة الهجمة الأمريكية على المنطقة، وتقاطع مصالح فرنسية– أمريكية– عربية.[1] حيث اغتيل رئيس الوزراء رفيق الحريري رغم الاحتياطات الأمنية لحمايته وذلك في وسط بيروت قبل إجراء الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٥ بعدة أشهر، وفي فترة مناقشة قانون الانتخابات في البرلمان النيابي بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١٤ وكان سبق ذلك محاولة اغتيال الوزير اللبناني المقرب للحريري مروان حمادة.[2]

وقد بدأ الضخ الإعلامي بتوجيه أصابع الاتهام إلى سورية مستغلين موقف الحريري من القرار ١٥٥٩ ودوره فيه بالإضافة إلى وقوفه وراء المعارضة المتصاعدة للنظام الأمني السوري_اللبناني، للإيحاء بمصلحة سورية في الاغتيال من خلال إشاعة الرعب في صفوف السياسيين، ومنع توسيع المعارضة ومحاصرتها تمهيداً للقضاء عليها.[3] مع تجاهل ظروف الضغوط الدولية على سورية، والتلاقي بين تنفيذ القرار ١٥٥٩ وغاياته والتي تجعل الاغتيال ليس في صالح الجانب السوري.[4]

لقد جاءت ردود الفعل على الاغتيال صاخبة محلياً وخارجياً، فعلى الصعيد المحلي شارك في تشييع رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري مئات الآلاف من اللبنانيين من مختلف الطوائف والمذاهب والمناطق إلى مثواه الأخير في ١٦ شباط ٢٠٠٥، وفي ١٤ آذار من العام نفسه قامت مظاهرة مليونية لإحياء ذكرى اغتياله وتحميل السلطتين السورية واللبنانية المقربة من سورية المسؤولية السياسية عن الجريمة والمطالبة بلجنة تحقيق دولية وبرحيل السلطة اللبنانية وبخروج الجيش السوري من لبنان، أما على الصعيد الخارجي فقد توالت ردود الفعل الشاجبة للجريمة من عواصم العالم، وأبرزها من باريس وواشنطن حيث ذهب الرئيس الفرنسي جاك شيراك بنفسه إلى بيروت لتقديم التعازي ، وفي حين كان الرئيس شيراك يعارض التمديد للرئيس إميل لحود فقد تم تجاهله عل الصعيد الرسمي اللبناني، حيث أنه لم يقم الرئيس إميل لحود أوحتى وزير خارجيته باستقباله حين قدومه إلى لبنان، وقد حرص الرئيس شيراك في تصريحاته

---

[1] - ليلى نقولا الرحباني: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: نسخة مطورة عن حرب٢٠٠٦، مرجع سابق.

[2] - طارق شندب ، موقع مجلة الغاردينيا : www.algardenia.com/2014.../7776-2013-12-12-18-50-21.html مقتطفات من كتاب اغتيال رفيق الحريري..المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، ٢٠١٣/١٢/١٢.

[3] - عبد الرؤوف سنو، سورية في لبنان: مكامن القوة ومأزق السياسة(٢) ، مرجع سابق.

[4] - كريم بقردوني ، www.ishtartv.com/interviews/remongarge10309.html ، كريم بقردوني في حوار مع ريمون جرجي، ٢٠٠٨/٥/٣.

–بعد وصوله إلى لبنان– على مخاطبة الشعب اللبناني مدعياً استنكار وغضب المجتمع الدولي لهذه الجريمة التي وصفها بأنها جريمة نكراء وكأنها تأتي من عصر مضى طواه الزمن.[١]

كما نُشر بيان مشترك فرنسي_أمريكي بعد اللقاء بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك والرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في منزل السفير الأمريكي في بروكسل في الحادي والعشرين من شباط ٢٠٠٥ بعد اغتيال الحريري ببضعة أيام؛ حيث تضمن البيان الدعوة إلى كشف الحقيقة في هذا العمل الإرهابي وتطبيق القرار ١٥٥٩[٢]. كما أن واشنطن وعقب اغتيال الحريري قد سارعت باستدعاء سفيرتها آنذاك من دمشق.[٣]

وقد حيا الرئيس الفرنسي شيراك فيما بعد إقرار مجلس الأمن بإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.[٤] وكذلك فإن الرئيس الفرنسي ساركوزي خلف شيراك قد أكد على ضرورة تشكيل محكمة دولية لمحاكمة قتلة الرئيس الحريري وجميع الشخصيات التي أغتيلت في لبنان. وكذلك فإن الرئيس الفرنسي هولاند قد أقر بدور فرنسها ورغبتها في قيام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان حيث إن فرنسا تؤيد المحكمة الخاصة بلبنان منذ إنشائها، وقد هنأ هولاند نفسه بانعقاد أولى جلساتها في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٣ وذلك خلال شرحه لمواقف فرنسا حيال التطورات في الشرق الأوسط في مقابلة نشرتها جريدة الحياة يوم وصوله في زيارة للملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٩ كانون الأول من العام ٢٠١٣ كما حيا في تلك المقابلة قرار السلطات اللبنانية بالشروع في سداد المساهمة اللبنانية في موازنة المحكمة للعام ٢٠١٣.[٥]

إن اغتيال الحريري قد أفسح المجال أمام المزيد من الضغوط الخارجية على سورية ولبنان، كما أدى إلى توتر الأوضاع الداخلية اللبنانية بين المؤيدين والرافضين لهذه الضغوط حيث ازدادت حدة المواجهة الإعلامية والسياسية في لبنان بين المعارضة والموالاة.[*] فالتقت المعارضة تحت شعار "بدنا نعرف الحقيقة" والمطالبة باستقالة رؤساء الأجهزة الأمنية، ورحيل السلطة والرئيس لحود وخروج الجيش السوري من لبنان، في حين رفعت الموالاة شعار "الحوار الوطني" ورفع حزب الله شعار "الوفاء لسورية".[٦]

وقد ازدادت الخلافات بين المعارضة والموالاة حول أمور أبرزها:

---

[١] - وكالة الشرق الأوسط، العلاقات اللبنانية الفرنسية قابلة للتأزم، الرياض، الجمعة ٢٠٠٥/١/١٨، العدد١٣٣٨٨، ص٣.

[٢] - فانسان نوزويل ، مقتطفات من كتاب سر الرؤساء، مرجع سابق.

[٣] - عبد الرؤوف سنو، سورية في لبنان: مكامن القوة ومأزق السياسة(٢)، مرجع سابق.

[٤] - القرار١٧٥٧: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد١١٧، شتاء٢٠٠٥، ص٢١٩.

[٥] - الدبلوماسية الفرنسية www.diplomatie.gov.fr ، هولاند يشرح موقف فرنسا حيال التطورات في الشرق الأوسط، ٢٠١٣/١٢/٢٩.

[*] - الموالاة تسمى أيضاً بقوى ١٤ آذار إشارة إلى التجمع الحاشد المعارض لسورية في ١٤/آذار/٢٠٠٥ وتضم (تيار المستقبل، اللقاء الوطني، لقاء قرنة شهوان، حزب القوات اللبنانية، حزب اليسار الديمقراطي)، بينما المعارضة يطلق عليها أيضاً تسمية قوى ٨ آذار وهو تاريخ قيام مظاهرة كبيرة قادها حزب الله في ٨/آذار/٢٠٠٥ تعبيراً عن العرفان بالجميل لدمشق وتضم: (حزب الله، حركة أمل، التيار الوطني الحر).(المصدر: عبدو سعد، www.beirutceter.et ، استطلاع مركزبيروت للأبحاث والمعلومات،٢٠٠٨/٦/٩).

[٦] - عبد الرؤوف سنو ، سورية في لبنان: مكامن القوة ومأزق السياسة(٢)، مرجع سابق.

- التمديد للرئيس اللبناني لحود.
- العلاقة مع سورية بعد خروج القوات السورية
- كيفية التعامل مع سلاح حزب الله
- تشكيل محكمة دولية للتحقيق باغتيال الحريري ومجموعة من الاغتيالات الأخرى.[١]

وعلى أثر الخلاف بين الموالاة والمعارضة حول تشكيل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان استقال جميع الوزراء الشيعة من الحكومة بهدف إعاقة تشكيل المحكمة معولةً على موقفي كل من الرئيس لحود ورئيس البرلمان نبيه بري من مشروع المحكمة حيث إن المعاهدات التي تتطلب تمويلاً من الدولة، وبشكل عام المعاهدات التي لا يمكن تجديدها كل عام ينبغي أن تتم الموافقة عليها من قبل البرلمان.[٢]

إلا أن الحكومة اللبنانية تجاوزت الشرعية التي استقوت بها المعارضة بعد استقالة جميع الوزراء الشيعة وتجاوزت موافقة رئيس الجمهورية على مشروع المحكمة، وكذلك موقف رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يملك صلاحية دعوة المجلس للتصويت على التصديق على اتفاق الحكومة مع الأمم المتحدة بشأن تشكيل المحكمة الخاصة بلبنان، فقد قدمت الحكومة طلباً إلى الأمم المتحدة لتشكيل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ففوض مجلس الأمن في ٢٩/آذار/٢٠٠٦ الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بالتفاوض مع الحكومة اللبنانية للتوصل إلى اتفاق معها بشأن تأسيس المحكمة الخاصة بلبنان، وفي ٢٣/كانون الثاني /٢٠٠٧ وقعت الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية –بالرغم من استقالة الوزراء الشيعة– اتفاقاً لإنشاء المحكمة الخاصة بلبنان وأحيل الاتفاق إلى مجلس النواب اللبناني للتصديق عليه إلا أن رئيس المجلس نبيه بري رفض دعوة المجلس إلى الانعقاد بغية التصويت على التصديق عليه. فلجأت الحكومة إلى الحصول على توقيع سبعين نائباً لبنانياً (أغلبية النواب من أنصار الموالاة في الحكومة) على عريضة أرسلت إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلبون فيها تشكيل المحكمة.[٣] فأُنشئت المحكمة الخاصة بلبنان في العام ٢٠٠٧ بموجب القرار ١٧٥٧ الذي أُقر وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بأغلبية عشرة أصوات مع امتناع خمس دول عن التصويت بينها عضوان دائمان في مجلس الأمن هما روسيا والصين، حيث رأى مندوب الصين في مجلس الأمن أنه ما كان ينبغي إقرار المحكمة وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فالمحكمة

---

[١] - ابراهيم غالي، "أزمة لبنان ..صراع الداخل وأجندات الخارج"، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٦٧، المجلد٤٢، كانون الأول ٢٠٠٧، ص١٦٤.

[٢] - تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٠، www.crisisgroup.org ، المحاكمة بالنار: سياسات المحكمة الخاصة بلبنان، ٢/١٢/٢٠١٠.

[٣] - ليلى نقولا، "المحكمة الخاصة بلبنان: نظرة تقييمية على ضوء التجارب الأخرى، مجلة الحقوق والعلوم السياسية"، بيروت، الجامعة اللبنانية-كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، العدد ٢، ٢٠١٤، ص٤٠.

شأن لبناني والفصل السابع يتجاوز الإجراءات اللبنانية وسوف يزيد من الاضطرابات والتعقيدات السياسية والأمنية في لبنان، كما أن إقرار المحكمة هذا تحت الفصل السابع يعتبر سابقة في مجلس الأمن حول التدخل في الشؤون الداخلية والاستقلال التشريعي لدولة ذات سيادة وستقوض عمل مجلس الأمن ".[١]

وكذلك فقد رأى المندوب الروسي في مجلس الأمن بأنه ليس هناك مبررٌ للفصل السابع ، وأن ما أقدم عليه المجلس يشكل انتهاكاً لسيادة لبنان ، وأنه كان ينبغي أن يؤكد نص القرار على أحكام الاتفاق بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة وليس الدخول في حيز التنفيذ، كما أنه كان من الواجب عدم الاكتفاء بالاستماع إلى رئيس الحكومة فؤاد السنيورة بل إلى الرئيس إميل لحود أيضاً. وبما أن الوضع متأزم في الداخل اللبناني فإن هذا القرار سوف يزيد الاختلافات في الداخل اللبناني وسيكون له تبعات قاسية على لبنان لذا كان على مجلس الأمن التوصل إلى قرار يصون البلاد ولا يزيد من تأزم الوضع فيها.[٢]

إن الخلاف بين المعارضة اللبنانية والمولاة قد وصل إلى درجة كبيرة من عدم الثقة منذ الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦ ، لاسيما عندما دعا مجلس الوزراء اللبناني إلى عقد جلسة قبل وقف إطلاق النار رسمياً بيوم واحد لمناقشة موضوعي انتشار الجيش اللبناني، وسلاح حزب الله، لكن ألغيت هذه الجلسة بسبب رفض وزيري حزب الله في الحكومة الدخول في نقاش كهذا، وفي توقيت غير ملائم من وجهة حزب الله ووزراء المعارضة،[٣] وفي ظل جو عدم الثقة هذا بادرت الحكومة اللبنانية بمخالفة الدستور اللبناني للحصول على قرار من الأمم المتحدة بتشكيل المحكمة الخاصة بلبنان بالرغم من أنه قد سبق قرار تشكيل هذه المحكمة تشكيل لجنة تحقيق دولية في اغتيال الحريري والتي أصدرت تقريرها الأول في تشرين الأول ٢٠٠٥ وخلصت فيه إلى أن هناك ضلوع لسوريين ولبنانيين في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ومن مات معه في ذلك التفجير الإرهابي الذي أودى بحياتهم ، وأن هناك عدة مسؤولين سوريين كانوا قد حاولوا تضليل التحقيق من خلال تقديم معلومات مزيفة.[٤]

لقد كان تقرير لجنة التحقيق الدولية السابق الذكر محاولة للتوريط السوري بارتكاب عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري وهذه المحاولة تندرج في إطار مجموعة الضغوط التي مورست على سورية للتخلص من دورها المشكل لعقبة في طريق تحقيق مشروع

[١] - القرار ١٧٥٧: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ، مجلة شؤون الأوسط، مرجع سابق ، ص٢١٦.
[٢] - المرجع السابق نفسه.
[٣] - ابراهيم غالي، أزمة لبنان: صراع الداخل وأجندات الخارج ، مجلة السياسة الدولية ، مرجع سابق ، ص١٦٤.
[٤] - تقرير الشرق الأوسط رقم١٠٠، المحاكمة بالنار: سياسات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، مرجع سابق.

الشرق الأوسط الكبير في المنطقة إلا أن هذه المحاولة ومحاولات عدة بعدها كتشكيل المحكمة الخاصة بلبنان لم تنجح لعدة أسباب أبرزها:

- فضيحة شهود الزور–والتي كانت سبباً أساسياً في سقوط حكومة سعد رفيق الحريري التي شكلت بعد وقوع جريمة الاغتيال.[1]
- تكشف تسييس المحكمة
- والانتصار الذي حققته المقاومة اللبنانية وبالتالي سورية في حرب تموز ٢٠٠٦

قد ساعدت هذه الأسباب سورية على الصمود في وجه الضغوط الدولية والإقليمية لاسيما التدخل الأمريكي والفرنسي لإعادة تشكيل التحالفات في لبنان ودعمها التحالف الموالي للغرب لاسيما في موضوع تشكيل المحكمة الخاصة بلبنان والتي شكلت أملاً فرنسياً أمريكياً في زعزعة استقرار سورية باتهامها باغتيال الحريري.

إلا أن صمود سورية نقلها إلى مرحلة جديدة من الدفاع و"فك العزلة" التي حاول البعض فرضها عليها حتى أصبحت دمشق تجذب تودد أطراف مختلفة أبرزها فرنسا التي طورت علاقاتها مع سورية بعد استلام ساركوزي للرئاسة في فرنسا ، ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة أقل، كما غيرت المصالحة السورية – السعودية _التي أتت بعد مرحلة من التوتر والاتهامات المتبادلة– السياق الإقليمي فزادت من الضغوط لتحسين وتطبيع العلاقات السورية– اللبنانية.[2]

وبعد سقوط محاولات توريط سورية باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري تم توجيه الاتهام إلى تورط حزب الله في الاغتيال. لاسيما وأن حزب الله أعلن عن دلائل للتجسس الإسرائيلي أثناء وقوع الجريمة مما يشير إلى التورط الإسرائيلي بالجريمة وطالب المحكمة التحقيق في ذلك .[3]

إذاً ومما سبق فإن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري كان خطوة من خطوت الضغط لتنفيذ غايات قرار الأمم المتحدة ١٥٥٩ وذلك لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة من خلال إزالة عوائق هذا المشروع بالضغط على سورية لإضعافها وإرغامها على التخلي عن مبادئها الثابتة والمقاومة والقبول بالتسوية مع "إسرائيل" وفق الشروط الإسرائيلية. وقد استخدمت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان وسيلة لتجريم سورية وبالتحديد

---

[1] ـ طارق شندب ،مقتطفات من كتاب اغتيال رفيق الحريري..المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ،على موقع مجلة الغاردينيا ، مرجع سابق.
[2] ـ تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٠، المحاكمة بالنار: سياسات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، مرجع سابق.
[3] ـ المرجع السابق، ، ص١٠.

نظامها وصولاً إلى محاولة توريط الرئيس السوري بشار الأسد ذاته باغتيال الحريري ، لاسيما وأنه خالف التوقعات الفرنسية بعدوله عن سياسة المبادئ التي انتهجها والده الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد. وقد كان الرئيس الفرنسي جاك شيراك أكثر المتحمسين للضغط على سورية بالتخلص من رئيسها بشار الأسد لاسيما وأن الضحية رفيق الحريري كان صديقه الشخصي وتربطه بأسرة الحريري علاقات جيدة لدرجة أنه كان الرئيس الأوروبي الوحيد الذي زار بيروت معزياً بوفاة الحريري، وقد ترافق تأسيس المحكمة بالعديد من العيوب التي جعلت الانتقادات لها تشتد كما أنه كان لهذه العيوب دور في عدم كشف هوية المجرم أو المجرمين رغم انقضاء عدة سنوات على تشكيلها.

- **المطلب الثاني : الموقف الفرنسي من حرب تموز على لبنان عام ٢٠٠٦.**

استكمالاً لتحقيق غايات القرار ١٥٥٩ الأساسية التي عجزت الدبلوماسية الفرنسية والأمريكية من الوصول إليها كاملةً والتي تأملت "إسرائيل" أن تساعدها في تحقيق بعض ما طمحت إليه من تعويض لخروجها من لبنان عام ٢٠٠٠ بفعل المقاومة ودون قيد أو شرط أو معاهدة سلام مما أدى لازدياد انتشار الفكر المقاوم في المنطقة وكان له أثرٌ محفزٌ لانطلاق انتفاضة فلسطين في أيلول عام ٢٠٠٠ مما جعل القضاء على حزب الله هدفاً استراتيجياً ملحاً "لإسرائيل".

تحينت "إسرائيل" الفرصة المناسبة بالنسبة لها للقيام بعمل عسكري يساعد في تحقيق هدفها الاستراتيجي الملح في القضاء على حزب الله فكانت المناسبة لانطلاقها في حرب تموز عام ٢٠٠٦ هي عملية "الوعد الصادق" التي قام من خلالها حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين بهدف إجراء مبادلة لأسرى لبنانيين وعرب، وقد استغلت "إسرائيل" عملية الخطف هذه للقيام بالعمل العسكري في وقت تعيش فيه دولة لبنان أزمة داخلية حادة يتعرض من خلالها حزب الله لمعارضة داخلية لبنانية تتضمن ومحاولة الموالاة لنزع سلاحه ، في الوقت الذي تشهد فيه سورية الحليفة لحزب الله حالة من الضغوط المتصاعدة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لجعلها تنصاع لرغباتها بهدف إعادة صياغة المنطقة بما يتناسب مع مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تطمح الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقه.[١]

---

[١] - أمين حطيط، www.aljazeera.net/.../B74B1C8A-143C-490F-94E0-06257D192236.html حرب ٢٠٠٦ على لبنان..خلفية وأداء ونتائج، ٢٠٠٦/٨/٢٩.

لقد كانت غايات "إسرائيل" مبيتة للقيام بهذا العمل العسكري في لبنان، ولم يكن متوقعاً لاسيما من قبل حزب الله أن ترد "إسرائيل" على هذه العملية المحدودة بمثل هذه الحرب الشاملة حيث كان أمامها العديد من البدائل الأخرى لاحتواء الأزمة، وربما كانت أقل تكلفة، وربما أكثر فعالية، كما حدث في مرات أخرى سابقة و تتراوح هذه البدائل ما بين القبول بمبدأ تبادل الأسرى، أو التصعيد بالضغوط السياسية، وانتهاء بالقيام بعملية عسكرية محدودة، غير أن "إسرائيل"، ولأسباب كثيرة، فضلت توظيف الأزمة لتنفيذ خطط متفق عليها من قبل مع الولايات المتحدة لتغيير قواعد اللعبة برمتها في المنطقة.[١]

-أهداف حرب تموز ٢٠٠٦ على لبنان:

لقد كانت غاية "إسرائيل" من شن حرب تموز تحقيق مجموعة من الأهداف التي أبرزها:

- تفكيك البنية العسكرية لحزب الله ونزع سلاحه. لتسهيل انتقال لبنان كلياً إلى القبضة الأمريكية، وإطلاق اليد الإسرائيلية في المنطقة بعد تخلصها من تهديدات حزب الله، بالإضافة إلى احتلال الجنوب اللبناني حتى نهر الليطاني وتسليمه لقولت دولية تعمل عمل الحارس للحدود مع "إسرائيل".[٢]
- تحرير الأسيرين الإسرائيليين لدى حزب الله دون إجراء أي تبادل للأسرى معه، بالإضافة إلى التطبيق القسري للقرار ١٥٥٩، لاسيما فيما يخص نشر الجيش اللبناني في الجنوب اللبناني ، وبسط سلطة الدولة على كامل الجنوب ، وانتشار الجيش على الحدود مع "إسرائيل" لضمان إبعاد حزب الله عن الحدود مع "إسرائيل".[٣]
- إلحاق الضرر بقدرة حزب الله العسكرية بشكل جدي، من خلال تدمير جزء كبير من الوسائل القتالية لديه لا سيما الصاروخية منها، إضافة إلى إلحاق أضرار كبيرة قدر الإمكان بمقاتليه، وبقيادة الحزب العليا بالدرجة الأولى وكذلك الحيلولة دون استئناف تزويد الحزب بوسائل قتالية أخرى من قبل كل من إيران وسورية.[٤]

هذا فضلاً عن مجموعة أخرى من الأهداف الاستراتيجية والتي من أبرزها:

---

[١] - أحمد الدياب، www.ahram.org.eg المواقف الدولية من الحرب على لبنان، ، ٢٠١٣/٢/٢١.

[٢] - محمد حديد، "الحرب اللامتماثلة وإسقاطاتها على الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان"، مجلة الفكر العسكري، دمشق، مطابع الإدارة السياسية ، العدد الأول، ٢٠٠٧، ص٥٢.

[٣] - أمين حطيط، حرب ٢٠٠٦ على لبنان..خلفية وأداء ونتائج، مرجع سابق .

[٤] - يهودا بن مئير، www.mesc.com.jo/Studies/Studies_5.html ، رؤى إسرائيلية استراتيجية حول حرب لبنان الثانية تموز ٢٠٠٦_ سياسة حكومة "إسرائيل" وأهداف الحرب ، وحدة الدراسات الاسرائيلية، ٢٠١٠/١٢/٨.

- استعادة قوة الردع الإسرائيلية بعدما تآكلت منذ عام ٢٠٠٠.
- توفير الظروف المناسبة لتحقيق المشروع الأمريكي في المنطقة عبر تنفيذ القرار ١٥٥٩ بوسائل عسكرية بعدما فشل التنفيذ بالوسائل السلمية.
- نزع الفكر المقاوم من الذهن العربي بإثبات عدم جدواه أمام آلة الدمار الإسرائيلية، وبالتالي إحكام السيطرة على دول الشرق الأوسط الجديد(الشرق الأوسط وفق الرؤى الأمريكية) ، وإدراج جميع الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية ضمن مجموعة الدول التي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تطويعها واتباعها بسياستها أو استبدالها.[١]

لقد جاء عدوان "إسرائيل" على لبنان في ١٢تموز ٢٠٠٦ بعد أن اكتملت الظروف السياسية الدولية لصالح إسرائيل، وبعد أن شكَّل خطف جندي إسرائيلي في غزة والآخرين في لبنان عبئاً كبيراً على "إسرائيل" يزيد من انتقاص هيبة الجيش "الإسرائيلي".[٢] حيث استهلت هجومها بالصدمة والترويع من خلال التدمير الشديد للبنى التحتية اللبنانية لاسيما شبكة المواصلات اللبنانية من الجنوب وإليه، بهدف إقفال كل المنافذ التي تصل لبنان بالخارج (براً وبحراً وجواً) لمنع أي نوع من الإمداد لحزب الله كهدف مباشر، والتضييق على المواطنين اللبنانيين لحملهم على الانتفاضة ضد حزب الله لاسيما بعد قيام "إسرائيل" بارتكاب المجازر وهدم البيوت فوق رؤوس ساكنيها.[٣] إلا أن "إسرائيل" أصيبت هي بالصدمة من صمود حزب الله وبالرعب من ظهور قدرات جديدة للمقاومة اللبنانية تمثلت بصواريخ تصيب أهدافها بدقة فحصدت خسائر بشرية بين المستوطنين فضلاً عن إصابة بارجة من طراز(ساعر) قبالة شاطئ بيروت، كما أصيب جهازا الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية والموساد بنكسة كبيرة خلال الحرب، عندما تم اعتقال أكثر من عشرين جاسوساً كانوا أعدوا لتنفيذ مهمة ملاحقة قيادات في الصف الأول لحزب الله فما كان أمام العدو إلا الاعتماد على عملاء من الدرجة الثانية والثالثة، والتي كانت معلوماتهم تفتقر للدقة والموثوقية، فلم يكتب لهذه المهمة إلا الفشل، مما زاد من تفاقم الأزمة في الوضع الداخلي الإسرائيلي، فقد فشلت كل الترسانة الإسرائيلية في النيل من قيادي حزب الله، بينما برزت مشكلة أكبر صعقت القيادة الإسرائيليين، وهي وصول صواريخ حزب الله إلى قلب حيفا[*] لذا فقد وجدت القوات الإسرائيلية أنه لابد من القيام بعملية عسكرية برية أرادها المجلس

---

[١] - محمد حديد، الحرب اللامتماثلة وإسقاطاتها على الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، مرجع سابق، ص٥٢.
[٢] - عبد الله زيعور، موقع مجلة البصائر: www.albassaer.org ، حرب الأيام الثلاث والثلاثون ، ٢٠١٠/٥/١٥.
[٣] - أمين حطيط، حرب ٢٠٠٦ على لبنان..خلفية وأداء ونتائج، مرجع سابق .
[*] - يقع في مدينة حيفا معهد التنخيون للدراسات المتطورة ، ويحوي على كميات هائلة من المواد الكيماوية السامة، فضلاً عن بعض النظائر المشعة التي تستخدم لأغراض البحث العلمي العسكري في المعهد المذكور .وتقع في نفس المدينة مصفاة حيفا لتكرير النفط، وهي مصفاة كبرى في الشرق الأوسط وتحوي عدداً كبيراً من خزانات النفط المنتشرة على الساحل الفلسطيني. هذا فضلاً عن أن مدينة حيفا تضم الميناء الرئيس

الوزاري المصغر•• في الحكومة الإسرائيلية أن تكون عملية برية محدودة وليست شاملة، باعتبار أن قوة العمل الإسرائيلية التي تدير الاقتصاد هي قوة الاحتياط التي تعبأ لاستكمال بناء القوات المسلحة، وبالتالي فإنه ليس من المصلحة الإسرائيلية إطالة زمن المواجهة العسكرية حيث إن ذلك سينعكس سلباً على الاقتصاد الإسرائيلي وخاصةً أن العقيدة القتالية لدى حزب الله لاتعتمد على الحرب الخاطفة.[١] ففي جلسة الحادي والثلاثين من تموز ٢٠٠٦ صادق المجلس على عملية برية.[٢] كما صادق في السابع والعشرين من تموز ٢٠٠٦ من جديد على أهداف العملية العسكرية من مواصلة القتال المكثف ضد حزب الله وعلى زيادة وتعزيز التأهب والجاهزية على الجبهة، وعلى توصيات أجهزة الأمن الداعية إلى تجنيد قوات الاحتياط ، وتحضيرها تحسباً لأي تطورات ممكنة.[٣]

إلا أن الإقبال على المواجهة المباشرة من قبل قوات حزب الله أحدثت تغيراً جذرياً وتحديثاً لفكرة التخلي عن الأرض عندما يقوم العدو بالتقدم وتجنب المواجهة المباشرة مع العدو في حرب العصابات. لذلك وبعد ١٨ يوماً من الحرب أيقنت الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" بأن الهزيمة العسكرية واقعة لا محالة ولا ينقذ "إسرائيل" إلا الحل السياسي، لذلك انطلقت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك كوندوليزا رايس إلى المنطقة للبحث عن الحل، فقامت "إسرائيل" بإجراء تغير في الخطة العسكرية وأهدافها، بعدما اتضح استحالة تحقيق الوصول إلى نهر الليطاني وتمشيط الجنوب اللبناني والقضاء على حزب الله. فتم استخدام خطة جديدة سميت " النار في خدمة الدبلوماسية" وهي تقوم على ارتكاب المزيد من المجازر للضغط على لبنان لقبول أية حلول تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية عبر (رايس) كثمن لوقف المجازر، واستمرار المناوشات الميدانية مع التهديد المستمر باجتياح بري واسع النطاق يصل إلى الليطاني.[٤]

عملت إسرائيل على هذه الخطة لمدة أسبوع ، توصلت في نهايته الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لوضع مشروع قرار فرنسي أمريكي يعطي "إسرائيل" المهزومة كل ما كانت تريد، كما لو

للكيان الصهيوني، وهي من أهم المدن الصناعية في فلسطين المحتلة.(المصدر: يهودا بن مئير رؤى إسرائيلية استراتيجية حول حرب لبنان الثانية تموز ٢٠٠٦_ سياسة حكومة "إسرائيل" وأهداف الحرب ، مرجع سابق)

•• ويسمى المجلس الوزاري أيضاً المجلس السباعي أو " الكابينت" ويتكون من رئيس الوزراء، وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، نائب رئيس الوزراء ، والنائب الثاني، ومسؤول أجهزة الاستخبارات(المصدر: : يهودا بن مئير رؤى إسرائيلية استراتيجية حول حرب لبنان الثانية تموز ٢٠٠٦_ سياسة حكومة "إسرائيل" وأهداف الحرب ، المصدر السابق)

[١] - زكريا حسين، "إدارة إسرائيل للعمليات العسكرية في لبنان"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد١٦٦، تشرين الأول٢٠٠٦، ص١١٤.

[٢] - يديعوت أحرانوت ،www.yedioth.com ،حرب لبنان ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧/٣/٢٣.

[٣] - وزارة الخارجية الإسرائيليةwww.mfa.gov.il ، قرارات المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية، ٢٠٠٦/٧/٢٧.

[٤] - محمد حديد، الحرب اللامتماثلة وإسقاطاتها على الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان ، مرجع سابق، ص٥٣-٦٠.

أنها المنتصرة في الحرب. وبعد جدل سياسي تدخلت فيه الوطن العربي ، عدل المشروع إلى حد القبول به لبنانياً رغم أنه يحقق "لإسرائيل" الكثير من الطلبات، لكنه أخفق في وضع الآلية لتنفيذ المطلب الإسرائيلي– الأمريكي الأساسي، وهو نزع سلاح حزب الله، ولأن القرار الدولي لايعوض شيئاً في مجال الهيبة فقد كان القرار الإسرائيلي الجديد الذي يصدر بعد قرار مجلس الأمن، وهو توسيع العمليات البرية في الجنوب.[1]

لقد برز دور فرنسا بوضوح في إدارة أزمة حرب تموز على لبنان لا سيما وأن فرنسا هي من كان وراء القرار ١٥٥٩ كما أنها ترتبط بلبنان بعلاقات تاريخية وثيقة وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦ شعرت فرنسا بأنها معنية بما يحدث في لبنان، وأنه من الضروري منع تدميره وإعادته سنوات إلى الوراء، لاسيما وأن لفرنسا مصالح كبيرة فيه، وفي إطار ذلك بالإضافة إلى رغبة فرنسا هذا في أخذ دور في حل أزمة حرب تموز ٢٠٠٦ فقد وصف الرئيس الفرنسي جاك شيراك قصف الطائرات العسكرية الإسرائيلية اليومي على لبنان بأنه استجابة عسكرية مفرطة في استخدامها للقوة، وغير متكافئة مع ما تعرضت له "إسرائيل" من قبل حزب الله وطيلة أيام الحرب وذلك خلال انعقاد قمة الدول الثماني الكبرى التي في مدينة سان بطرسبرج الروسية (١٥– ١٧) تموز ٢٠٠٦، كما أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك قد أرسل وزير خارجيته آنذاك(فيليبا دوستي) أربع مرات إلى لبنان، كما أرسل رئيس الوزراء الفرنسي دومينيك دوفيليبان وعددا من الوزراء لإظهار اهتمامه بإنقاذ لبنان وبعد فترة من التخبط التي تبعت بدء العمليات العسكرية، وبعدما تبين لباريس أن الحرب ستطوى، بمباركة أمريكية "لإسرائيل"، بدأت تظهر ملامح الخطة الفرنسية لإيجاد تسوية "للأزمة"، عبرت عنها الورقة الفرنسية، التي قدمت في مؤتمر روما _الذي عقد في ٢٦ تموز ٢٠٠٦– [2]، والتي أيدت فرنسا من خلالها ضرورة أن تعمل قوة دولية على الانتشار في لبنان وتكون تحت قيادة الأمم المتحدة.[3]

كما أن فرنسا قد قدمت بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣ مشروع قرار معدل، يدعو إلى وقف فوري لكل العمليات العسكرية بين حزب الله و"إسرائيل"، ويؤكد الحاجة إلى إيجاد الظروف الملائمة لاتفاق وقف دائم وشامل لإطلاق النار، فضلاً عن تأكيده على ما قد نص عليه مشروع قرار فرنسي أسبق بخصوص مطالبة جميع الأطراف باحترام وحدة وسيادة الأراضي اللبنانية وكذلك

---

[1] - أمين حطيط، حرب ٢٠٠٦ على لبنان..خلفية وأداء ونتائج، مرجع سابق.
[2] - جريدة الاتحاد، www.alittihad.com ، مؤتمر روما يفشل في الاتفاق على وقف إطلاق النار، ٢٠٠٦/٧/٢٧.
[3] - المرجع السابق نفسه.

"الأراضي الإسرائيلية"، وقد استطاعت فرنسا أن تصل إلى توافق مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى مشروع قرار قُدم إلى مجلس الأمن، حيث تمت الدعوة فيه إلى وقف القتال بين "إسرائيل" وحزب الله تمهيداً لتسوية سياسية للصراع.[١]

وقد شكل هذا المشروع الفرنسي –الأمريكي أساساً لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذي شعرت باريس بأنها حققت إنجازاً دبلوماسياً من الدرجة الأولى بإصداره، فالدبلوماسية الفرنسية وضعت مسودة المشروع الذي لم يطرح غيره رسميا في مجلس الأمن، طوال مدة الحرب، باستثناء مشروع قرار روسي خجول، يدعو إلى وقف الأعمال العدائية لمدة ٧٢ ساعة لأسباب إنسانية لم يهتم به أحد والقرار ١٧٠١ كما صدر ورغم التعديلات التي أدخلتها عليه الولايات المتحدة، يتبنى تماما المقاربة الفرنسية، إذ عملت الدبلوماسية الفرنسية جاهدةً لانتزاع مجموعة من التنازلات من واشنطن، ومنها ما جاء تحت التهديد الدبلوماسي "ففي مؤتمر صحفي عقب اجتماع استثنائي لمجلس وزراء فرنسي مصغر عقد في مدينة تولون المتوسطية بحضور رئيس الحكومة، ووزيري الخارجية والدفاع، أعلن شيراك خلاله أن بلاده لن تتردد في طرح مشروع قرار أحادي، في مجلس الأمن إذا تبين لها أن الوصول إلى نص مشترك مع واشنطن صعب التحقيق والواقع أن باريس وواشنطن وجدتا نفسيهما، خلال فترة الحرب، في وضعية المواجهة السياسية والدبلوماسية، مما أعاد التذكير بما كان عليه الوضع قبيل الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣"، حيث إن فرنسا قد تزعمت معسكر الرافضين للحرب على العراق، والرافضين تخويل الولايات المتحدة وبريطانيا تفويضا من مجلس الأمن بمهاجمة العراق وذهبت فرنسا آنذاك إلى حد التلويح باللجوء إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن لإحباط أي مشروع يذهب في هذا الاتجاه لكن الفرق بين المواجهة الفرنسية–الأمريكية حول لبنان، والمواجهة السابقة حول العراق هو أن أوجه الاتفاق والتقارب الأمريكي–الفرنسي يتفوق على أوجه الخلاف والتباعد بينهما، أما الفرق الأساسي الآخر فهو أن باريس كانت تعلم أنه لا يمكنها تحقيق أية نتيجة في مجلس الأمن، إلا عبر التفاهم مع واشنطن، فالأخيرة هي الجهة الوحيدة القادرة على التأثير في "إسرائيل"، وبالتالي فإن أي قرار لا يمكن أن يوضع موضع التنفيذ، إلا إذا قبلت به "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية.[٢]

---

١ - موسوعة مقاتل من الصحراء، www.moqatel.com يوميات الحرب اللبنانية - الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٨/١٥.

٢ - أحمد الدياب، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، مرجع سابق.

ومن هذا المنطلق فإن استراتيجية التحرك الفرنسية قامت على تقديم مقترحات مقبولة ومتوازنة، وتجميع الدعم الأوروبي، ثم الدولي لها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن باريس لا تريد الافتراق عن واشنطن، ولا القطيعة مع إسرائيل، وإنما كانت تهدف إلى إيجاد مخرج يحقق عدة أهداف في وقت واحد أبرزها وقف الحرب، وبالتالي وقف تدمير لبنان، وهو ما تحقق عبر القرار ١٧٠١ وكان أهم بنود هذا القرار (١٧٠١) تعزيز قوة اليونيفيل الدولية في جنوب لبنان وفي هذا السياق، اقترحت فرنسا تشكيل قوة ضاربة مكونة من ١٥ ألف جندي وقد طلب من فرنسا المشاركة بنحو ٣٥٠٠ جندي في هذه القوات مع تولى قيادتها، لكن فرنسا تراجعت عن الالتزام بقيادة هذه القوات، مكتفية بإرسال ٢٠٠ مهندس عسكري فقط، لاسيما وأن الكثير من الفرنسيين ينظرون إلى القوات الفرنسية التي ستشارك في لبنان بأنها رهينة محتملة إذا ما تدهورت الأوضاع مجدداً في جنوب لبنان أو بسبب ردود فعل على الضغوط الفرنسية على سورية.[١] ذلك أن لفرنسا تجارب مريرة في مهام حفظ السلام الدولية فقد خسرت عام ١٩٨٣ في لبنان نفسه ٥٨ جنديا في هجمات تفجيرية، والتي أودت بحياة ٢٤١ جنديا أمريكيا أيضا ثم تكبدت (فرنسا) خسارة أفدح في البوسنة، حين قتل ٨٤ عسكريا فرنسيا، لأنهم افتقدوا صلاحيات الردع والدفاع عن النفس وبعد ما يزيد على عشرة أيام من التردد، وبعد مناشدة أمريكية، قررت فرنسا تولى قيادة القوة الدولية، وزيادة عدد قواتها فيها، بدعوى أنها (فرنسا) حصلت على ضمانات من لبنان وإسرائيل بأن القوة الدولية ستتمكن من الاضطلاع بمهمتها، و تقديم توضيحات من الأمم المتحدة حول تسلسل قيادة اليونيفيل كي تكون متماسكة وفعالة ، و ضمان تمتع القوات الدولية بصلاحية استخدام القوة للدفاع عن نفسها ولحماية المدنيين، هذه التبريرات قد تكون مقنعة، إلا أن هناك أسباباً أخرى تقف وراء التراجع الفرنسي في الموقف الفرنسي بخصوص الامتناع عن قيادة قوات اليونيفيل في لبنان يفسره تطوران هامان، الأول: حماسة إيطاليا المفاجئة لإرسال ٣٠٠٠ جندياً إلى لبنان، ولقيادة القوات الدولية هناك، من هنا فقد خشيت باريس أن تقوم روما بوراثة دورها التاريخي والثقافي المميز في سورية ولبنان أما التطور الثاني، فهو التهديدات المبطنة، التي أطلقتها واشنطن تجاه باريس، بأنها قد تلغى كل الصفقات السرية التي عقدتها معها منذ عام ٢٠٠٤، والتي ولد من رحمها القراران الدوليان ١٥٥٩

---

[١] - وكالة معاً الإخبارية، www.maannews.net فرنسا تنسحب من قيادة اليونيفيل جنوب لبنان، عن صحيفة لوفيغارو الفرنسية ٢٠١١/١٢/١٣.

و١٧٠١، فما كان من فرنسا إلا أن تأخذ دوراً أكثر فعالية في قوات اليونيفيل التي حددت مهمتها بالقرار ١٧٠١.[١]

إذاً ومما سبق فقد كان لفرنسا دورٌ كبيرٌ في العملية السياسية التي جرت نتيجة الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ والتي تفعلت نتيجة لأداء حزب الله خلال مجريات الحرب والغير متوقع من قبل "إسرائيل" والدول الداعمة لها في هذه الحرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي اضطرت للسعي لحل دبلوماسي بعد أن كانت تعارض ذلك في الأيام الأولى للحرب، وقد برز دور فرنسا في العملية السياسية التي ترافقت مع مجريات الحرب من خلال المبادرة الفرنسية بمشروع قرار لإيقاف الحرب، بالإضافة إلى العمل على التوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى قرار من مجلس الأمن يوقف الحرب إدراكاً منها بأنه لا يمكنها الحصول على نتيجة من أي قرار يتخذه مجلس الأمن ما لم توافق عليه الولايات المتحدة الأمريكية لذا فقد عملت على تقديم مقترحات مقبولة أوروبياً مع مراعاة أنها لا تريد الافتراق مجدداً عن الولايات المتحدة الأمريكية ولا تريد القطيعة مع "إسرائيل"، فكانت النتيجة هي الصيغة النهائية لقرار أصدره مجلس الأمن برقم ١٧٠١ الذي قدم مكاسب سياسيةً كبيرةً "لإسرائيل" لم تتمكن من تحقيقها عسكرياً.

المطلب الثالث : الموقف الفرنسي من الفراغ الرئاسي في لبنان عام ٢٠٠٧وعام٢٠١٤ المتزامن مع استمرار أزمة امتداد "الربيع العربي" سورية:

ارتبط شغور المنصب الرئاسي اللبناني الذي تكرر لأربع مرات في تاريخ لبنان منذ استقلالها عام ١٩٤٦ بالخلافات السياسية الداخلية والتجاذبات والتدخلات الإقليمية والدولية .

أولاً: الفراغ الرئاسي اللبناني ٢٠٠٧

مثل الخلاف السياسي بين المعارضة والموالاة –والذي ارتبط بدوره بمراحل سابقة– مقدمات للفراغ الرئاسي في لبنان عام ٢٠٠٧، وتتمثل أبرز محاور الخلاف بين الموالاة والمعارضة بالموقف من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ والتمديد للرئيس إميل لحود وتشكيل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والموقف من حرب تموز٢٠٠٦ على لبنان ومن سلاح المقاومة حتى في فترة الحرب وبالرغم من النتائج العسكرية التي حققها.

[١] - المرجع السابق نفسه.

وقد وصل الخلاف إلى مرحلة اللاثقة بين المعارضة والموالاة نتيجة الموقف من الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦ وإصرار الموالاة على نزع سلاح حزب الله وحتى قبل انتهاء الحرب بشكل رسمي الأمر الذي رفضه حزب الله رفضاً قاطعاً واعتبره أمراً لا يقبل النقاش والتفاوض وهذا ما أكد عليه السيد حسن نصر لله الأمين العام لحزب الله بعد ظهوره الأول على الإعلام بعد الحرب في ٢٢أيلول ٢٠٠٦ بقوله :(لا أحد يستطيع نزع سلاح المقاومة).[١]

ومما زاد الأزمة السياسية بين المولاة والمعارضة استقالة وزراء المعارضة بتاريخ ١١تشرين الثاني ٢٠٠٦ لتعطيل قرار الحكومة بالموافقة على مشروع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان المقدم من قبل مجلس الأمن، فكان رد الموالاة بعقد جلسة لمجلس الوزراء في ١٣ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٦ لمناقشة مشروع المحكمة الدولية ومن ثم الموافقة عليه بغياب وزراء المعارضة ومع عدم إخطار رئيس الجمهورية رسمياً بالموضوع، الأمر الذي اعتبرته المعارضة خرقاً للدستور في سبيل تمرير مخططات خارجية لاسيما تحقيق الغايات السياسية من تشكيل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.[٢]

أمام هذين الأمرين(استقالة وزراء المعارضة، انعقاد مجلس الوزراء والمصادقة على مشروع قرار المحكمة الدولية الخاصة بلبنان) حدث الانفصال بين الأكثرية(الموالاة)(١٤آذار) والمعارضة (٨آذار) وانتقل البلد إلى أزمة حكم وحكومة حيث أطلقت المعارضة اعتصامها في ٢١تشرين الثاني ٢٠٠٦ وقام المعتصمون بنصب خيام حول مقر الحكومة في بيروت لإسقاطها.[٣]

وأمام إصرار الموالاة على عدم تغيير الحكومة اللبنانية، دعا رئيس مجلس النواب نبيه بري الموالاة والمعارضة إلى طاولة التشاور لمناقشة الخلافات السياسية، حيث طالبت المعارضة بإعطائها موقعاً أكثر فعالية في الحكومة من خلال منحها موقعاً يمثل الثلث الضامن لها للحصول على حق الاعتراض على قرارات الحكومة، بينما استمرت الموالاة على موقفها الرافض وأعلنت الجهوزية التامة لمواجهة ما قد ينجم عن اعتصام المعارضة وما اطلقت عليه اسم "الانقلاب على الشرعية".[٤]

---

[١] - ابراهيم غالي، أزمة لبنان صراع الداخل وأجندات الخارج، مرجع سابق ، ص١٦٥.
[٢] - المرجع السابق، ص١٦٦.
[٣] - وكالة الأنباء الألمانية ، أبرز محطات الأزمة السياسية في لبنان ، ملحق خاص لجريدة الشرق بمناسبة نجاح الحوار الوطني اللبناني وتوقيع اتفاق الدوحة، ٢٢أيار، ٢٠٠٨، ص١٤.
[٤] - ابراهيم غالي، أزمة لبنان صراع الداخل وأجندات الخارج، مرجع سابق ، ص١٦٧.

وفي أجواء الاختلاف بين المعارضة والموالاة فقد تم في ٢٥أيلول ٢٠٠٧ تأجيل أول جلسات مجلس النواب اللبناني المخصصة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية اللبنانية يخلف الرئيس إميل لحود الذي انتهت ولايته الدستورية بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠٠٧ وغادر في تمام الساعة الثانية عشر من ليل ٢٤ تشرين الثاني قصر بعبدا من غير أن يسلم السلطة إلى رئيس جديد بسبب عدم التوصل بين الفرقاء اللبنانيين لانتخابه مما أوقع لبنان في حالة فراغ رئاسي علماً بأن انعقاد جلسة مجلس النواب المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية اللبنانية قد تأجل تسع عشرة مرة بالرغم من اتفاق الفرقاء المتعارضين على اسم توافقي لرئيس الجمهورية وذلك بسبب الخلافات بين المعارضة والموالاة. فبعد نهاية ولاية رئيس الجمهورية إميل لحود وحصول فراغ في منصب الرئاسة واشتداد الخلافات بين المعارضة والموالاة حول المرشح التوافقي للمنصب، حيث كان الطرفان يرفضان جميع الأسماء كونها إما تنتمي للموالاة أو للمعارضة. وفي ٢ كانون الأول ٢٠٠٧ أعلنت الموالاة عن تبنيها اسم قائد الجيش ميشيل سليمان كرئيس توافقي للجمهورية داعية إلى أوسع تضامن وطني حول هذه المبادرة، وقد قبلت المعارضة هذا الترشيح كرئيس توافقي إلا أن عملية انتخابه تعطلت ليس بسبب الخلاف على شخصه ولكن بسبب الخلاف بين الفرقاء على الآليات المرتبطة بتوليه المنصب مثل تشكيل حكومة جديدة وقانون الانتخابات.[١] وقد وصلت هذه الخلافات بين الموالاة والمعارضة إلى حد الصراع بعدما قررت الحكومة فتح تحقيق بشأن شبكة الاتصالات التابعة لحزب الله وعزل مدير جهاز أمن مطار بيروت المقرب من المعارضة.[٢]

لقد شكل موضوع محاولة تفكيك شبكة الاتصالات التابعة لحزب الله تصعيداً خطيراً من قبل الموالاة اعتبره حزب الله بمثابة إعلان الحرب عليه لاسيما بعد تحول احتجاج عمالي بتاريخ السابع من أيار ٢٠٠٨ إلى صدامات بين المعارضة وأنصار الحكومة بعد قطع كافة الطرق من جانب المعارضة ومن بينها الطريق المؤدي لمطار بيروت، ومن ثم سيطر حزب الله على الشطر ذي الغالبية المسلمة في بيروت بعد اشتباكات دموية مع أنصار الحكومة. ثم عاد وسحب مسلحيه من المناطق التي يسيطر عليها في بيروت وذلك بعد إلغاء الجيش قراري

[١] - جريدة الجريدة ، www.aljaredah.com ،١٢ رئيساً لبنانياً منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ أولهم بشارة الخوري وآخرهم ميشال سليمان،٢٠٠٦/٩/١٤.

[٢] - وكالة الأنباء الألمانية ، أبرز محطات الأزمة السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص١٤ .

الحكومة (تفكيك شبكة اتصالات حزب الله، إقالة مدير أمن مطار بيروت من منصبه) الذان صعدا المواجهات، حيث ألغت الحكومة هذين القرارين في الرابع عشر من أيار ٢٠٠٨.[1]

ونتيجة لتطور المواجهات بين الموالاة والمعارضة والتي هددت بحرب أهلية في لبنان بدأ السعي العربي والدولي لإيجاد مخرج من الأزمة يوقف المواجهات بين الموالاة والمعارضة ويجمعهم على انتخاب رئيس توافقي حيث دخل الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى على خط الوساطة وطرح مبادرة لمعالجة الأزمة إلا أنها لم تنجح، وقد تضمنت هذه المبادرة العناصر التالية:

١- تأكيد وحدة لبنان، والحرص على أن يكون تنوعه مصدر قوة لا ضعف.
٢- يتفق الطرفان على أهمية وقف التصعيد والمواجهات في الشارع .
٣- أهمية إيقاف التصعيد والمواجهات في الشارع.
٤- إعلان الموافقة على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الموسعة بالثلث الضامن بضوابط وشروط وتفاصيل يتم الاتفاق عليها.
٥- العودة فوراً إلى طاولة الحوار والتشاور برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري.
٦- تطرح على طاولة المفاوضات المواضيع التالية، وتناقش بالتوازي ليتم الاتفاق عليها:

أ- استكمال تفاصيل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.
ب-مناقشة تفاصيل موضوع المحكمة الدولية.
ت-موضوع الانتخابات النيابية ورئاسة الجمهورية وما يتصل بها.
ث-مؤتمر باريس-٣ واستحقاقاته.

٧- خلاصة ما يتم الاتفاق عليه يصدر في وثيقة يمكن تسميتها ميثاق القوى السياسية اللبنانية، وتكون ملزمة للجميع، حكومة ومعارضة.[2]

لقد حاولت هذه المبادرة أن تجمع بين مطالب طرفي الأزمة فيما يتعلق بإنشاء حكومة وحدة وطنية وتشكيل محكمة دولية لمحاكمة قتلة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، كما تذهب المبادرة إلى حد مناقشة انتخابات رئاسية في حالة تعثر الاتفاق، بما يضمن لكل طرف

---

[1] - المرجع السابق نفسه.
[2] - ابراهيم غالي، أزمة لبنان صراع الداخل وأجندات الخارج، مرجع سابق ، ص١٧١.

حفظ ماء الوجه. بيد أن كل طرف قد رأى بأن هذه المبادرة لا ترقى لتحقيق مطالبه ورأب صدع حالة انعدام الثقة المتبادلة بين الموالاة والمعارضة.

فضلاً عن مبادرة الأمين العام للجامعة العربية كان هناك مساعٍ عديدة لحل الأزمة أبرزها دور السعودية ومصر وسورية وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذه الأطراف لم تنجح في حل الأزمة بسبب تعقد الخلاف بين الموالاة والمعارضة وانحياز الشركاء الإقليميين والدوليين لأحد الطرفين في الصراع، لذلك واستناداً إلى الجهود المبذولة لاسيما جهود جامعة الوطن العربي قدمتها بشأن احتواء الأزمة اللبنانية، وتنفيذاً للاتفاق الذي تم بين الأطراف اللبنانية المتصارعة برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت ٢٠٠٨/٥/١٥ فقد بنت قطر مساعيها للوساطة وحل الأزمة في لبنان، حيث انعقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة من ١٦-٢٠٠٨/٥/٢١ حيث تضمن اتفاق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني إلى الانعقاد طبقاً للقواعد المتبعة خلال٢٤ ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، علماً أن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.[١] بالإضافة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية من٣٠ وزيراً توزع على أساس (١٦) وزيراً للأغلبية، (١١)للمعارضة، و(٣)للرئيس، وتتعهد الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أوإعاقة عمل الحكومة، بالإضافة إلى أن الاتفاق قد تضمن آلية لتوزيع الدوائر الانتخابية، مع الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى المجلس النيابي الذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقاً للأصول المتبعة، مع ترافق ذلك بتعهد الأطراف بالامتناع عن أو العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية، و إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على أراضها كاملةً، وحول علاقاتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين.[٢]

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة على أن يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، حيث تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في الحادي والعشرين من شهر أيار سنة٢٠٠٨ من قبل

---

[١] - جريدة الرياض، " تأسيس لمفهوم الشراكة في الحكم ومنع استخدام العنف" ، ملحق خاص لجريدة الشرق بمناسبة نجاح الحوار الوطني اللبناني وتوقيع اتفاق الدوحة، ٢٢أيار ٢٠٠٩، ص٥.

[٢] - المرجع السابق نفسه.

القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في مؤتمر الدوحة، مما مهد الطريق أمام العماد ميشيل سليمان لتولي رئاسة الجمهورية اللبنانية، وذلك في ٢٥ أيار لعام ٢٠٠٨.[١]

وقد استغلت فرنسا أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان المرتبط بالأزمة بين المعارضة والموالاة، محاولةً بدعمها للموالاة إيجاد أرضية مناسبة لتنفيذ القرار ١٥٥٩ وتحقيق الأهداف بعيدة المدى منه، وبالرغم من التقارب الذي حصل بين فرنسا وسورية في عهد ساركوزي الذي خلف شيراك في رئاسة فرنسا إلا أن فرنسا لم تتمكن من إيجاد حل للأزمة أو فرض رئيس للبنان إلا أنها أشادت بمؤتمر الدوحة الذي أخرج لبنان من أزمة الفراغ الرئاسي وأوقف تصاعد الأزمة اللبنانية بالتوافق على رئيس محايد وإيجاد حل وسط بالنسبة لتحقيق مطالب كل من المعارضة والموالاة.[٢]

وهكذا حُلت أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان في ظل توافق عربي دولي على حل أزمة لبنان ثم القبول باتفاق الدوحة وقد تجلى هذا التوافق بالإشادة بهذا الاتفاق والرضا عن حل الأزمة من قبل أطراف متعددة من بينها فرنسا وسورية هذا علماً بأن هناك اتهامات فرنسية لسورية بأنها المسؤولة عن استمرار أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان ومن ثم قررت سورية وقف التعاون مع فرنسا بشأن الأزمة اللبنانية.[٣] إلا أن هذا لم يحل دون التوافق للوصول إلى الصيغة النهائية لاتفاق الدوحة الذي شكل طوق النجاة لإنقاذ لبنان من احتمالات خطيرة وتجنب منطقة الشرق الأوسط وبالتالي المشرق العربي من تفجير أزمة تفاقم من أوضاعه المضطربة والمشتعلة بالأزمات والمشكلات الخطيرة.[٤]

لقد شكل موضوع التوافق على تسليم العماد ميشيل سليمان نقطة مهمة في إبراز دور سورية في التأثير على القضايا المرتبطة بلبنان، كما أن صمودها في وجه الضغوط واستطاعتها لفك العزلة التي فرضت عليها قد أكدا على الموقع المهم لسورية في المعادلة العربية والإقليمية فنجحت في عقد القمة العربية في دمشق في ٢٩ آذار ٢٠٠٨ بالرغم من محاولات تعطيلها من قبل قوى عربية ودولية أبرزها السعودية ومصر والأردن.[٥]

---

[١] - جريدة الجريدة، ١٢ رئيساً لبنانياً منذ الاستقلال عام ١٩٤٣أولهم بشارة الخوري وآخرهم ميشال سليمان، مرجع سابق.

[٢] - جرية الأهرام، www.ahram.org.eg ، رأي الأهرام حوارات أزمة لبنان والمظلة العربية والدولية، الأهرام، العدد ٤٣٩٢٦، السنة ١٣١، الثلاثاء١٣/٣/٢٠٠٧.

[٣] - الخبر برس، www.alkhabarpress.com حدث في مثل هذا اليوم من أيام حرب تموز،١٥/٧/٢٠١٣.

[٤] - جريدة الأهرام، رأي الأهرام حوارات أزمة لبنان والمظلة العربية والدولية، مرجع سابق.

[٥] _ ويكيبيديا، www.wikipedia.org، القمة العربية في دمشق ٢٠٠٨ ، ٢١/٨/٢٠٠٨.

وقد أثبتت سورية بصمودها بأنها مفتاح الحل لمعظم أزمات المنطقة في لبنان وفلسطين والعراق، باعتراف مسؤولين أمريكيين كبار وعلى رأسهم رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي التي زارت سورية وفتحت حواراً مع قيادتها يرتبط بإيجاد حلول للصراع العربي–الإسرائيلي، وللاحتلال الأمريكي للعراق، وبنتيجة صمود سورية فتحت أبوابها أمام الوفود الأجنبية والتي كان أبرزها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي زار سورية في أيلول من العام ٢٠٠٨ والذي كان قد وجه فيما سبق دعوة لرئيسها بشار الأسد عام في توز ٢٠٠٨ لحضور احتفالات "الثورة الفرنسية" وقمة "الاتحاد من أجل المتوسط".[١]

حيث رأت فرنسا أن من مصلحتها التوجه باتجاه التقارب من سورية لاسيما بعد حل أزمة الفراغ الرئاسي اللبناني، لتأكيد حضورها بالنسبة لقضايا المنطقة خوفاً من أية خسارة سياسية لحلفائها في لبنان، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة بالانتخابات الرئاسية الأمريكية والإخفاقات التي تكبدتها في العراق وأفغانستان ولبنان، بالإضافة إلى عودة الدور المهم لروسيا على الصعيد العالمي والصين وغيرها من القوى التي أخذت تعبر عن بوادر انتهاء القطبية الأحادية الأمريكية، كل هذه الأمور بالإضافة إلى الدروس التي كسبتها فرنسا من مواجهتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية لا سيما بالنسبة لموضوع الحرب على العراق، قد ساهمت في بروز الدور الفرنسي في المنطقة دون إلغاء الدور الأمريكي بل بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية بما يضمن مصالح فرنسية مهمة، فبدأ التقارب الفرنسي–السوري يتضح اكثر فأكثر لتقديم حلول لأزمات المنطقة من لبنان إلى الوضع في فلسطين والعراق والملف النووي الإيراني، بالرغم من أن المواقف ليست متقاربة، وهناك تباعد بين نظرة كل منهما إلى بعض المسائل، ومنها البرنامج النووي الإيراني، إلا أن ذلك لم يمنع من أن يؤسسا لتصوّر مشترك، لا سيما أن البلدين يجمعهما «الاتحاد من أجل المتوسط»، هذه الفكرة التي أطلقها ساركوزي من أجل أن يعطي لفرنسا وزناً دولياً، يساعدها على أن تكون القطب الأوروبي الأقوى، حيث تعوّل سورية على دور أوروبي فعال ومستقل عن المشاريع الأمريكية التي تصب في إطار خدمة المصلحة الإسرائيلية في المنطقة.[٢]

وقد حققت فرنسا وسورية خطوات مهمة في التقارب الفرنسي–السوري وفي هذا الإطار صرح الرئيس السوري بشار الأسد في حديث لصحيفة الفيغارو الفرنسية بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٣ حيث

---

[١] - وكالة فرنس برس، "الأسد-ساركوزي وقمة الملفات الاستراتيجية"، البناء، العدد١٦٥ ، ١٤/تشرين الثاني/٢٠٠٩ ، ص١٦.
[٢] - كمال ذبيان، www.arabamericannews.com شراكة فرنسية-سورية تلغي أحادية القرار الأمريكي، ٢٠١٥/٩/١٥.

قال(نحن دائماً نتحدث عن دور أوروبي بالنسبة لقضايا المنطقة في الشرق الأوسط، ومن المعروف بأن فرنسا تاريخياً تقود الدور السياسي في أوروبا، وهذا الشيء واضح عندما أعاد الرئيس نيكولا ساركوزي الديناميكية السياسية تحركت أوروبا معه سياسياً)[١]. وكانت سورية قد وقعت اتفاقية شراكة – سورية أوروبية بأحرفها الأولى في ٢٠٠٤/١٠/١٩ أعيد طرح موضوع هذه الاتفاقية في عهد ساركوزي كما حيث وقعت بينهما العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين سورية وفرنسا انطلاقاً من أن الاقتصاد مؤثر أساسي في السياسة .[٢]

إلا أن البراغماتية الفرنسية ما لبثت أن وجدت غاياتها في مكان بعيد عن الصداقة السورية– الفرنسية بل انتقلت إلى موقع المعادي الشديد للسياسة الخارجية لسورية فعادت إلى فرض الضغوط على سورية لاسيما بعد الأزمة السورية في العام ٢٠١١ نتيجة امتداد تأثيرات "الربيع العربي" إلى سورية، والتي تزامنت في بعض مجريات أحداثها بعودة حالة الفراغ الرئاسي إلى لبنان عام ٢٠١٤ بعد انتهاء مدة ولاية العماد ميشيل سليمان.

ثانياً: الفراغ الرئاسي اللبناني عام ٢٠١٤ والمتزامن مع استمرار أزمة امتداد "الربيع العربي" إلى سورية.

بالرغم من توافق القوى السياسية اللبنانية على إنهاء حالة الشغور الرئاسي التي حلت بلبنان بعد الرئيس إميل لحود حيث تسلم العماد ميشال سليمان منصب رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٨، إلا أن المشكلة قد عادت إلى الساحة السياسية اللبنانية بعد انتهاء مدة ولاية الرئيس ميشيل سليمان عام ٢٠١٤.

حيث عاد الخلاف السياسي بين الموالاة والمعارضة وتعمق هذا الانقسام الداخلي اللبناني بعد تصاعد الأحداث في سورية منذ عام ٢٠١١ بسبب تأييد ودعم بعض اللبنانيين لاسيما الموالاة لهذه الأحداث ورفض تلك الأحداث من قبل فريق آخر مثل قوى المقاومة اللبنانية وأبرزها حزب الله، فمنذ أن أنهى الرئيس اللبناني السابق ميشال سليمان مدة ولايته في ٢٠١٤/٥/٢٥ ولبنان تشهد حالة فراغ رئاسي بسبب عدم توافق اللبنانيين على مرشح واحد مما أدى إلى لجوء قوى المعارضة (٨آذار) إلى مقاطعة جلسات مجلس النواب اللبناني لمنع استكمال نصاب الثلثين اللازم لعقد جلسة انتخاب الرئيس، ففي حين أن العماد ميشيل عون

[١] - الوكالة السورية للأنباء-سانا، www.sana.gov.sy ، الرئيس السوري للفيغارو:العلاقات السورية الفرنسية جيدة ، ٢٠٠٩/١١/١٣.
[٢] - سمير علي ، www.arraee.com ، الحكم الصعب على اتفاقية الشراكة السورية-الأوروبية، ٢٠٠٨/١/١٥.

يرغب في ترشيح نفسه لمنصب رئاسة الجمهورية ويلقى تأييداً من قبل حزب الله فإن الموالاة وأبرزهم تيار المستقبل لا توافق على ترشيح العماد عون لأسباب عديدة، فحصول عون على الرئاسة معناه انتصار لقوى المعارضة مما يخل بالتوازنات السياسية للبلاد، كما أن عون كان ينتقد سياسة تيار المستقبل بشكل حاد بالإضافة إلى موقفه المخالف للموالاة في مواضيع عدة أبرزها موقفه من الأزمة السورية وسلاح حزب الله، وانتصاره يعد انتصاراً لحلفاء حزب الله وأبرزهم سورية وإيران، وهذا الأمر غير مقبول من قبل العديد من القوى المؤثرة إقليمياً ودولياً والتي تدعم موقف الموالاة التي ترغب بترشيح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع الذي لديه خلافات قديمة مع قوى المعارضة وسورية ، ولديه دعم من قوى خارجية معارضة لحزب الله والسياسة السورية الداعمة للمقاومة.[١]

هذه القوى التي تعمل على الضغط على سورية لتغيير سياستها تجاه لبنان والمقاومة وقضايا عدة مرتبطة بتوازنات القوى في المنطقة، وقد لعبت فرنسا دوراً كبيراً في هذه الضغوط فكان لها دور بارز في فرض الاتحاد الأوروبي لعقوبات اقتصادية على سورية منذ العام ٢٠١١ ومن ثم زيادة هذه العقوبات وتجديدها بالإضافة إلى دعم القوى المعارضة المسلحة في سورية ودعم تسليح المقاتلين ضد الجيش السوري، كما سعت الدبلوماسية الفرنسية مع قوى أخرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسعودية وقطر... عبر مجلس الأمن للتوصل إلى قرار ضد سورية ونظامها السياسي الحاكم، إلا أن اتخاذ روسيا والصين لحق الفيتو قد حال دون ذلك، كما سارعت فرنسا إلى الاعتراف بالمجلس الوطني السوري كممثل للمعارضة السورية وبالحكومة التي شكلتها المعارضة، كما استضافت فرنسا في٢٠١٢ مؤتمراً دولياً لجمع الأموال لصالح المعارضة السورية، وفي العام ٢٠١٣ أعلنت دعمها لرفع حظر الأسلحة المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي على "المعارضة السورية المعتدلة" منذ حزيران/٢٠١١، إلا أنه قد رفع في ٢٩ ايار/٢٠١٣.[٢] وقد كادت فرنسا تستخدم السلاح بشكل علني مباشر ضد سورية بعد اتهام النظام السوري باستخدام السلاح الكيماوي وفي هذا الإطار صرح وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس بأن "كل الخيارات مطروحة بما فيها التدخل العسكري"، ومن ثم اضطرت سورية للتخلي عن سلاحها الكيماوي.[٣]

---

[١] - وكالة الشرق الأوسط، www.albawabhnews.com ، الفراغ الرئاسي اللبناني يتم عامه الأول،٢٠١٥/٥/٢٥.
[٢] - روسيا اليوم، www.arabic.rt.com خرق باريس للحظر الأوروبي وتسليح المعارضة ٢٠١٥/٥/٦.
[٣] - ملف الأهرام الاستراتيجي، www.ahram.org.eg أوروبا والأزمة السورية الارتباك وغياب التأثير، ٢٠١٢/٨/١.

وعلى أثر تصاعد أزمة الإرهاب المسلح المدعوم دولياً في سورية فقد أعلن حزب الله قتاله إلى جانب الجيش السوري في سورية، في ظل استمرار أزمة الفراغ الرئاسي في لبنان وامتدادات الأزمة السورية إلى لبنان، وفي ظل الموقف الفرنسي الداعم للمعارضة والمقاتلين ضد الجيش السوري بما يعكس الطموح الفرنسي التقليدي الرامي إلى لعب دور مؤثر على الساحة الدولية، ففرنسا ترى في المشرق العربي لاسيما لبنان منطقة ذات أولوية لمصالحها وبالتالي فهي قلقة من مساندة حزب الله للجيش السوري في حربه ضد القوى المسلحة الإرهابية في سورية وتخشى من انعكاسات ذلك على الوضع في لبنان سواء باختلال توازنات القوى لصالح المقاومة، أو بامتداد الحرب الإرهابية من سورية إلى لبنان بشكل يؤثر على مصالحها فيه، كما يشكل التدخل الفرنسي في الأوضاع في سورية ولبنان بالشكل الذي يتوافق مع السياسة الخارجية الأمريكية فرصة تاريخية لفرنسا لتعزيز مكانتها كحليف أساسي للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الأوروبية.[١] وفي هذا الإطار تساهم فرنسا إلى جانب التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام (داعش) باتباع استراتيجية قتالية معينة تمهد لتحقيق مصالح محددة في المنطقة.[٢]

إذاً نظراً للتركيبة السياسية للبنان وآلية انتخاب رئيس الجمهورية التي حددها الدستور بالإضافة إلى التدخلات الخارجية بالشؤون اللبنانية فإن الخلافات السياسية الداخلية تؤثر سلباً على التوافق على رئيس للجمهورية اللبنانية مما يستدعي توافقاً إقليمياً ودولياً للتوفيق بين الأطراف السياسية اللبنانية، وهذا ما حدث بعد انتهاء عهد الرئيس الأسبق إميل لحود حيث تصاعد الصراع السياسي اللبناني حتى كاد يوقع البلاد في حرب أهلية جديدة، إلا ان التوافق بين الأطراف الإقليمية والدولية منها فرنسا التي كانت تدعم الموالاة في لبنان وسورية التي كانت تدعم المعارضة اللبنانية، وقد اعترفت فرنسا بأهمية سورية ودورها في حل أزمات المنطقة لاسيما بعد صمودها في وجه الضغوط المتعددة التي تعرضت لها، فأخذت فرنسا تتقرب من سورية وطورت من علاقاتها مع سورية، إلا أنها عادت للضغط عليها مجدداً لاسيما بعد الأزمة السورية اللبنانية عام ٢٠١١، ومن ثم عاد الخلاف السياسي في لبنان بين فريق المعارضة الرافض للضغوط على سورية وفريق الموالاة المؤيد والداعم لهذه الضغوط مما أدى إلى عدم التوافق على رئيس يكون خلفاً للرئيس ميشيل سليمان مما أوقع البلاد ثانية في حالة فراغ رئاسي تحتاج إلى توافق لبناني مدعوم بتوافق دولي وإقليمي لإنهائها وانتخاب رئيس للبلاد.

---

[١] - المرجع السابق نفسه.

[٢]-ويكيبيديا www.wikipedia.org ،العمليات العسكرية ضد داعش، ٢٠١٥/٥/١١.

- **المبحث الثالث : المشاهد المحتملة لسياسة فرنسا تجاه سورية ولبنان:**

اتسمت سياسة فرنسا تجاه سورية ولبنان بعد "الحرب الباردة" وحتى العام ٢٠١٠ بالتأرجح مابين التقارب والتباعد بحسب قوة كل من العوامل المؤثرة في هذه السياسة أما بالنسبة للسياسة الخارجية المستقبلية لفرنسا تجاه سورية ولبنان فإنها ستبقى مرتبطة بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها بشكل يحتمل العديد من المشاهد:

- المشهد الأول:

استمرار دعم فرنسا لقوى "الموالاة" مع اللجوء إلى خرق للدستور أو تأويل لبعض مواده أوتعديله بما يؤدي إلى فرض وصول رئيس لبناني إلى الحكم يحقق طموحات "الموالاة" والطموحات الفرنسية، إلا أن هذا الأمر سوف يصطدم برفض شديد من قبل قوى "المعارضة" مما يؤدي إلى المواجهة العسكرية بين الموالاة والمعارضة، مع استغلال فرنسا لهذه الحالة في ظل الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة بسبب دعم قوى متعددة للإرهاب فيها، مما يؤدي إلى تحرك إرهابي مسلح مشابه للتحرك الإرهابي في سورية بحيث يكون إلى جانب الموالاة في مواجهة المعارضة بغية إشغال القوى المقاومة لاسيما حزب الله ومحاولة إنهاكها وإضعاف قوتها وصولاً إلى الحصول على تنازلات من قبل المقاومة لاسيما فيما يتعلق بالملف الإسرائيلي.

- المشهد الثاني:

دعم فرنسا للحوار بين الموالاة والمعارضة بما يؤدي إلى التوافق على شخص يرشح لمنصب رئيس الجمهورية، والتفاوض مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة مثل إيران والسعودية وسورية والولايات المتحدة الأمريكية... بغية التوافق على دعم مرشح محدد ليكون رئيساً للبنان، حفاظاً على استقرار لبنان وبالتالي الحفاظ على مصالح فرنسا فيه، وخوفاً من نقل حزب الله للقتال إلى "إسرائيل".

- المشهد الثالث:

التوافق الدولي والإقليمي بخصوص حل الأزمة في سورية ووقف دعم الإرهابيين المقاتلين والقادمين للقتال فيها، بحيث تلعب إيران دوراً بارزاً في ذلك من خلال ملفها النووي، والصين وروسيا من خلال قدراتها والمصالح المتصارع عليها لاسيما مع الولايات المتحدة الأمريكية

والرافضين لعودة القوة للدور الروسي على الصعيد العالمي، مع استمرار دعم سورية من قبل حلفائها الداعمين لصمودها بغية استعادة سلطة الدولة ومؤسساتها في المناطق المسيطر عليها من قبل التنظيمات الإرهابية التي تستهدف الجيش السوري والدولة السورية، الأمر الذي ينعكس بدوره على موقع سورية الإقليمي والدولي، وبالتالي تعود فرنسا لسياسة التقارب البراغماتي من سورية مع مراعاة عدم الوصول إلى مواجهة سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية على غرار ماحصل بنتيجة الموقف الفرنسي من الحرب على العراق.

- المشهد الرابع:

استمرار الدعم الفرنسي للإرهابيين المتحالفة معهم المحاربين ضد الجيش السوري للسيطرة على مناطق أوسع من سورية، وصولاً إلى تقسيم سورية لإضعافها، وقد تتدخل فرنسا باستخدام القوة العسكرية البرية بالتعاون مع التحالف الدولي المدعي بأنه يحارب تنظيم الدولة في العراق والشام "داعش" ومن ثم تسليم المواقع التي تحررها من "داعش" لأنصارها من الداخل السوري "المعارضة المعتدلة" بغية تقسيمها أوتقوية نفوذهم في سورية وصولاً إلى تغيير القيادة السورية وإيصال نظام يحقق مصالح القوى الاستعمارية في المنطقة إلى رئاسة الدولة، ويقدم تنازلات فيما يتعلق بالثوابت والمبادئ التي تصر عليها القيادة السياسية في سورية وعلى رأسها الرئيس بشار الأسد، لاسيما فيما يتعلق بموضوع المقاومة ، ومحادثات التسوية السلمية مع "إسرائيل"، وإن تحقق ذلك فقد تعزز فرنسا نفوذها في المنطقة بوضع قواعد عسكرية فرنسية في سورية وربما تكون إلى جانب قوات عسكرية غربية أخرى تتحالف معها.

- المشهد الخامس :

السعي الفرنسي–الأمريكي عبر الناتو أوعبر التحالف مع قوى أخرى كتركيا و"إسرائيل" والسعودية وقطر والأردن...، لتوجيه ضربة عسكرية لسورية والمقاومة في لبنان، مما يستدعي المواجهة مع حلفاء سورية لاسيما روسيا والصين وإيران مما قد يؤدي إلى حروب كارثية قد تتطور إلى حرب عالمية ثالثة تتحدد بنتيجتها بنية النظام الدولي ومواقع القوى المتصارعة فيه.

- السيناريو السادس:

ازدياد قوة المحور المناهض للهيمنة الأمريكية ومشروعها في المنطقة، وتقرب فرنسا من هذا المحور، على حساب مكاسبها من التبعية للسياسة الخارجية الأمريكية للاستقرار على صيغة

النظام الدولي متعدد الأقطاب، الأمر الذي ينعكس على سلوك السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي، بما يخفف من حدة النزعة الاستعمارية الفرنسية وبالتالي العودة إلى سياسة خارجية فرنسية أقرب إلى السياسة الديغولية.

وقد تترافق السياسة الخارجية الفرنسية المستقبلية تجاه سورية ولبنان بسلوك أكثر من سيناريو بحسب ظروف المرحلة التي تشهدها وصولاً إلى السيناريو الذي يحسم الأمر ويوصل فرنسا إلى الاستقرار بسلوك محدد في سياستها الخارجية بما يتناسب مع مصالحها في المشرق العربي.

الخاتمة:

اتسمت السياسة الخارجية لفرنسا بعدم الثبات تجاه المشرق العربي بعد الحرب الباردة بسبب تأثير مجموعة من العوامل التي تلعب دورها الأساسي في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية وذلك بحسب قوة تأثير كل عامل من هذه العوامل التي بعضها ما هو خارجي (كبنية النظام الدولي وموقع فرنسا فيه، وتأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية...) ومنها ما هو داخلي (كدور الأحزاب السياسية والجماعات الداخلية الضاغطة، ودور صانع القرار والذي برز بشكل واضح جداً في عهد الرئيس الفرنسي جاك شيراك من خلال انعكاس علاقاته الشخصية على السياسة الخارجية تجاه سورية ولبنان).

إن هذه العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية أكسبت السياسة الفرنسية تجاه المشرق العربي ولاسيما سورية ولبنان طابعاً متناقضاً يتأرجح بين الصداقة تارةً والتباعد الذي يصل إلى حد العداوة تارةً أخرى، وقد اتضح ذلك من خلال المواقف الفرنسية المتعددة والمتناقضة تجاه القضايا المتعلقة بسورية ولبنان والتي تراوحت بين العمل على العمل على الدفاع عن قضايا هذين البلدين العادلة لاسيما فيما يتعلق بالتأكيد على التزام الشرعية الدولية فيما بخصوص الأراضي العربية المحتلة والحرب على العراق عام ٢٠٠٣، وبين المبادرة بالعمل على إصدار قرارات لاسيما قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ بهدف تقويض النفوذ السوري الإقليمي ونزع سلاح المقاومة اللبنانية، وصولاً إلى دعم القوى المسلحة المتشددة المحاربة ضد الجيش السوري بغية التخلص من النظام الحاكم فيها الذي يعيق تنفيذ المشاريع الاستعمارية في المنطقة.

إن دراسة السياسة الخارجية لفرنسا تجاه المشرق العربي لاسيما سياستها تجاه سورية ولبنان بعد انتهاء "الحرب الباردة" أوصلت الباحثة إلى مجموعة من **النتائج والتوصيات** أبرزها:

- لابد من إعادة النظر في الأساليب والمواقف تجاه فرنسا والتي تريد مصالح لها في المشرق العربي، لاسيما وأنها دولة استعمارية والثقة مفقودة تجاه الدول الاستعمارية وإن تحسنت العلاقات معها في بعض الأحيان، ففرنسا الدولة الاستعمارية التي كانت منتدبة لسورية ولبنان لها تاريخ سيء خلال فترة انتدابها، لذلك يجب أن لا يغفل العرب عن أسباب تقاربها من سورية ولبنان والتي أبرزها : المصلحة الفرنسية وسعيها لأخذ موقع أهم على الصعيد الدولي يتميز عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة كما أن الاستقرار في منطقة المشرق العربي بعد "الحرب الباردة" تطلب المشاركة الفعالة من قبل فرنسا وغيرها من اللاعبين الإقليميين تحت مظلة المساعدة والتحالف مع روسيا والصين وباقي الدول ذات المصلحة في عدم طغيان الهيمنة الأمريكية على العالم كما كان الأمر عليه عند تحالف فرنسا مع روسيا وألمانيا ضد القرار الأمريكي بغزو العراق.

وبالتالي لابد من الاستقواء بتكتلات من شأنها أن تقوي مكانة سورية ولبنان في المنطقة وتقف عائقاً ضد التدخلات الخارجية في المنطقة، لاسيما وأن تراجع دور المنظمات العربية ومنها دور جامعة الدول العربية ترك مجالاً واسعاً للتدخل الخارجي من قبل فرنسا وغيرها من الدول الاستعمارية.

- إن الموقع السوري في لبنان يعتمد على ثلاثة عوامل مرتبطة ببعضها وهي :

أ- التطورات الإقليمية والدولية وخاصةً ديناميات الصراع العربي – الإسرائيلي.
ب-الوضع الداخلي في لبنان.
ت-الاستقرار الداخلي في سورية وقدرتها على التأثير في محيطها الإقليمي.

وبالتالي لابد من ترشيد عملية صنع القرار انطلاقاً من ضرورات الحفاظ على علاقات متينة مع لبنان وإن كان بصيغة جديدة مع تعزيز الاستقرار الداخلي السوري، بالاستمرار بمكافحة الإرهاب فيها والعمل على تحرير المناطق التي تسيطر عليها القوى المتشددة المسلحة المدعومة من قبل دول وقوى خارجية، مع العمل على إيلاء اهتمام متزايد بالوضع الداخلي لاسيما

الاجتماعي، وتكثيف التوعية بخصوص نتائج التفرقة والعداوة الطائفية والغايات الاستعمارية من تغذيتها.

- التأكيد على خطورة ما يقوم به بعض الساسة اللبنانيين بالسعي لتقوية مكانتهم عبر الدعم الخارجي من قبل دول استعمارية ذات مصالح واسعة في المنطقة، والحض على استبدال ذلك بمحاولة بناء ائتلافات داخلية تقوي مكانتهم وتقف عائقاً أمام عدم الاستقرار الداخلي والتدخل الخارجي.
- يجب أن لا يغفل العرب عن سبب تعرض سورية للضغوط الخارجية، حيث إن لها الدور الكبير في مواجهة الأحداث والتطورات الخطيرة في منطقة المشرق العربي خاصةً فيما يتعلق بدور القوى الاستعمارية في تقسيم وسلب المنطقة لميراثها وحضارتها ومكانتها في العالم وإعادة تشكيل هذه المنطقة وفقاً لمشاريع استعمارية كبرى مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد، فدمشق قلب هذه المنطقة ومركزها التاريخي والحضاري، كما أن المقاومة والصمود بالإضافة إلى الاستقرار الداخلي هي عوامل تحصن المنطقة ضد التدخل الخارجي، لذا فالقوى الاستعمارية تحاول خرق هذه العوامل للضغط على سورية والمقاومة أيضاً.
- إن التفرد الأمريكي في الشؤون الدولية بعد "الحرب الباردة" قد أدى إلى تآكل الدور الفرنسي في منطقة المشرق العربي، لاسيما وأنه ليس لأوروبا في ظل النظام الدولي الجديد سياسة متميزة بشكل فعال عن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة، حيث عملت أوروبا على مسايرة الولايات المتحدة الأمريكية إما بإرادة أوروبا أوبسبب عجزها.

- إن من نتائج الدور الفرنسي في سورية ولبنان لاسيما دور الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك فيما يتعلق بالقضية اللبنانية والأزمة مع سورية حيث قام ببذل الجهد الأكبر في إصدار القرار ١٥٥٩ وألح على تنفيذه، مما أدى إلى خسارته لسورية كشريك أساسي في منطقة المشرق العربي التي تعد إحدى مناطق النفوذ الاستراتيجي بالنسبة لها، إضافةً إلى خسارة فرنسا وضعف دورها مقابل أدوار أخرى بالنسبة للقضية اللبنانية بعد تدويل موضوع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

- إن من النتائج البارزة للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي هو تأرجحها بين الاستقلالية والرضوخ للأمر الواقع أي للسياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي أدى إلى التشكيك في مصداقية هذه السياسة وفي أهدافها أيضاً.

المراجع:

- الكتب العربية:

١ - ابراهيم غالي، الاتحاد الأوروبي : استراتيجية الدفاع المشترك ،السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٥٦، نيسان٢٠٠٤.

٢- أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨، ص١٩٩.

٣- أدونيس العكوة ، من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية ، بيروت، دار الطليعة للنشر والتوزيع،١٩٨١.

٤- أنور محمد فرج ، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية (دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة،) ، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧.

٥- بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،ط٥، ١٩٦٨.

٦- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط١، ٢٠٠٤.

٧- حسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي ، القاهرة، مكتبة الشروق، ٢٠٠٢.

٨- رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين (تطور الأحداث لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣ ،١٩٨٦.

٩- زكي العايدي وآخرون، المعنى والقوة في النظام الدولي الجديد، القاهرة، سينا للنشر، ١٩٩٤.

١٠- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، مركز البحوث البرلمانية ، ٢٠٠٧.

١١- سعيد حتي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

١٢- السيد أمين شلبي، التسعينات، أسئلة ما بعد الحرب الباردة، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠١.

١٣- صفى الدين أبو العز (أشرف) ، الوطن العربى والمتغيرات العالمية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١.

١٤- عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل أحمد ياغي، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، الرياض، دار المريخ للنشر،ط٣،١٩٩٣.

١٥- عبد الرضى حسين الطعان، تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة نموذج فرنسا، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط١، ٢٠٠١.

١٦- عبد العظيم الجنزوري، الاتحاد الأوروبي "الدولة الأوروبية الكونفدرالية"، القاهرة، دار النهضة العربية،١٩٩٩.

١٧- عبد المنعم سعيد ومنار الشوربجي، لبنان تحت الحصار مأزق السلام في الشرق الأوسط، بيروت، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،١٩٩٦.

١٨- عبيد الله زايد مصباح، السياسة الخارجية، فاليتا، منشورات ELG فاليتا، ١٩٦٨.

١٩- عدنان السيد حسين، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية- الحالة اللبنانية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١، ٢٠١٠.

٢٠- علي الدين هلال، وبهجت قرني، السياسات الخارجية للدول العربية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،٢٠٠٢.

٢١- علي محمد شمبش، العلوم السياسية، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٨.

٢٢- فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد، مطبعة الشفيق،ط١، ١٩٧٥.

٢٣- فيصل الرفوعي السعودي، مناهج البحث في السياسة الخارجية ، عمان، جامعة آل البيت ، ١٩٩٧.

٢٤- القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الشرقية، دمشق، مكتب الإعلام والنشر، ١٩٩٠.

٢٥ - كمال محمد وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠١.

٢٦- ليلى مرسي وأحمد رهبان، حلف شمال الأطلسي : العلاقات الأمريكية- الأوروبية بين التحالف والمصلحة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة ٢٠٠٠.

٢٧- مازن الرمضاني، إطار نظري لدراسة السلوك السياسي الخارجي، بغداد، كلية القانون والسياسة بجامعة بغداد، ١٩٧٨.

٢٨- مجموعة من الخبراء والمختصين في المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الدور الفرنسي الجديد في الشرق الأوسط، دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦.

٢٩- محمد الأرناؤوط، كوسوفو م ما بين الماضي والحاضر، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٨.

٣٠- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،ط٢، ١٩٩٨.

٣١- محمد عرب صاصيلا، أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة دمشق، دمشق، المعهد العالي للعلوم السياسية، ط١، ١٩٩٨.

٣٢- محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص٥٢٣.

٣٣- مختار التهامي وعاطف عدلي العبد، الرأي العام ، القاهرة، مركز بحوث الرأي العام ،٢٠٠٥.

٣٤- نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.

٣٥- ياسين سويد ، فرنسا والموارنة ولبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ١٩٩٢.

- **الكتب المترجمة:**

١- إيلي سالم، الخيارات الصعبة١٩٨٢-١٩٨٨ ، ترجمة ميخائيل خوري، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٧٩.

٢- بول يالطا وكلودين ريللو، سياسة فرنسا تجاه البلاد العربية، ترجمة كامل فاعور ونخلة فريفر، بيروت، دار القدس، ط١، ١٩٨٥.

٣- بيير رينوفان وجان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ،ترجمة فايز كم نقش، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٨٩.

٤- جاك شيراك، جاك شيراك، فرنسا جديدة فرنسا للجميع، ترجمة أنطونا الهاشم وأحمد عويدات، ط١، بيروت، ١٩٩٦ .

٥- روبرت.أ.دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علي الدين هلال، مراجعة: علاء أبو زيد، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط٥، ١٩٩٣.

٦- سمير أمين قضايا استراتيجية في المتوسط، ترجمة سناء بوشقرا، بيروت، دار الفارابي، ١٩٩٢.

٧- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨٩.

٨- مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة حسن نافعة ، القاهرة ، دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

- **المراجع الأجنبية:**

1- Andrew Linklater, (Neo-Relism in Theory and Practice), In: Ken Booth &Smith (eds), International Relations Theory Today, Pennsylvania State University Press, Second Edition, 1997.

2 -Daniel Papp, Contemporary International Relations: Framework For Understanding. 4th edition, New York: Macmillan College Publishing Company, 1994.

3- Edgar Furniss and R.Snyder, an Introduction to American Foreign policey,New York: Rinehart, 1955.

4- Frederic Charillon, Politique Etrangère: Nouveaux Regards,Paris: Presse de Sciences Politiques, 2002.

5- Hugo Grant, Appearance and Reality in International Relations,New York: Columbia University Press,1970.

6- Jack Plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary,Santbara: A.B.C.oli,1982.

7 –Marire Christine Kessler,la Politique étrangère de la France acteurs et processus, paris: presses de sciences,1999.

8–Stephen M.Walt, Intnational Relations: One World.. Many Theories, *Foreign Policy, Washington,*
The Carnegie Endowment For International Peace, Spring 1998.

9– Terrence.R.Guay,The United States and The European Union. The political economy of the relationship , Sheffield Academic Press, 1999.

- **الرسائل العلمية:**

١- الحسان بوقنطار ،السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٧.

٢- رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية(فحص للمقتربات النظرية)، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر –باتنة ، ٢٠٠٨.

٣- زهير بوعمامة، سياسة إدارة بيل كلنتن في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام في الجزائر، ٢٠٠٧-٢٠٠٠٨.

٤- طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو:دراسة حالة)، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم في جامعة الشرق الأوسط،٢٠١٢.

٥- عدي أسعد خماس، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية الأردنية ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم-جامعة الشرق الأوسط،٢٠١١.

٦- علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، سلسلة أطروحات الدكتوراه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٥.

٧- فاطمة بيرم، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب البارة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الحاج لخضر-باتنة ، ١٩٧٧.

- **الصحف والدوريات:**

١- ابراهيم غالي، "أزمة لبنان ..صراع الداخل وأجندات الخارج"، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٦٧، المجلد٤٢، كانون الأول ٢٠٠٧، ص١٦٤.

٢- أحمد عباس أحمد، (محور برلين – باريس) عودة ألمانيا دولة عظمى تشغل التنافس الدولي للسيطرة على العالم، جريدة الوسط، العدد ١٦١، ٢٠٠٣/٢/١٤.

٣- باسيل يوسف بجك، حلقة نقاشية حول قرار مجلس الأمن رقم١٥٥٩ ، قضايا راهنة العدد١٨، كانون الأول٢٠٠٤.

٤- تقرير حول الدور الفرنسي الجديد في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ، العدد٧ ، تشرين الثاني ١٩٩٦، ص٦.

٥- تقرير كوفي أنان حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد١١٧ شتاء ٢٠٠٥.

٦- جريدة الرياض، " تأسيس لمفهوم الشراكة في الحكم ومنع استخدام العنف" ، ملحق خاص لجريدة الشرق بمناسبة نجاح الحوار الوطني اللبناني وتوقيع اتفاق الدوحة، ٢٢أيار ٢٠٠٩.

٧- جورج قرم، "لماذا تبدل فرنسا موقفها في لبنان؟"، مجلة المناضل، مكتب الإعلام والنشر في القادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد ٣٢٨، أيلول–تشرين الأول ٢٠٠٤.

٨- خالد بن حمد المالك، "أول ظهور لمصطلح "الحرب الباردة""، الجزيرة، العدد ١١٥٢٣، ٢٠٠٤/٤/١٨.

٩- خالد زغلول ، "ساركوزي وسياسة فرنسا الخارجية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد١٦٩، تموز ،٢٠٠٧.

١٠- دوني إرمان، "استراتيجيات الحركة الصهيونية في سورية ولبنان في الثلاثينات"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد٢٠، العدد٧٨، ربيع ٢٠٠٩.

١١- رجب البنا، "اللوبي اليهودي في أوروبا"، الأهرام، السنة ١٣٢، العدد ٤٤٢٦٧، ١٧شباط٢٠٠٨.

١٢- ريمون ماهر كامل، "الانتخبات التشريعية والرهان على مستقبل فرنسا"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد١٤٩، نيسان ،١٩٩٧.

١٣- رندة تقي الدين، "المزيد من القاذفات ووحدات الكومندوس إلى الخليج"، الحياة، العدد١٤٥٣٧ ،٢٠٠٣/١/١٠.

١٤- ريتشار نيكسون، " الفرصة السانحة"، النبأ، كربلاء، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، العد١٤٦، أيار ١٩٩٤.

١٥- زكريا حسين، "إدارة إسرائيل للعمليات العسكرية في لبنان"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد١٦٦، تشرين الأول٢٠٠٦.

١٦- سليمان ساسي الشحومي، "السياسة الخارجية المفاهيم..الأهداف..الوسائل"، قضايا راهنة، العدد٤٢، نيسان٢٠٠٨.

١٧- صحيفة البعث ، "مدة ولاية الرئيس في فرنسا"، العدد ١٣١٢٦ ، (الأحد،٢٠٠٧/٤/٢٢) .

١٨- طالب حسين حافظ، "الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء "الحرب الباردة""، دراسات دولية، بغداد، مركز الراسات الاستراتيجية والدولية، العدد ٤٦.

١٩- عبد الكريم باسماعيل، "السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج بعد الحرب الباردة: جدلية النفط والقوة"، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، العدد٦، كانون الأول ٢٠١٢.

٢٠- عبد الناصر الجندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، المفكر، العدد الخامس ، آذار ٢٠١٤.

٢١- علي بدوان، "زيارة الأسد الباريسية وأسبابها" ، جريدة السفير، عدد ١١٠٤٩، ٢٠٠٨/٧/١٥.

٢٢- عماد جاد، الجدل حول توسيع الناتو، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٢٩، أيلول١٩٩٧.

٢٣- القرار١٧٥٧: المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد١١٧، شتاء٢٠٠٥.

٢٤- قيس جواد العزاوي، "العرب والانتخابات الرئاسية الفرنسية"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد٢٨٠ ، ٢٠٠٢.

٢٥- كوجك باسو، "مأزق المسافر"، مجلة العلوم، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، المجلد ٢٣، تموز– آب ٢٠٠٧.

٢٦- ليلى نقولا، "المحكمة الخاصة بلبنان: نظرة تقييمية على ضوء التجارب الأخرى، مجلة الحقوق والعلوم السياسية"، بيروت، الجامعة اللبنانية-كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، العدد ٢، ٢٠١٤.

٢٧- ماري شهرستان ،" تاريخ سورية تحت الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٦"، مجلة الجامعة الإسلامية- سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، حزيران ٢٠١١.

٢٨- مأمون كيوان، "إسرائيل" والجماعات اليهودية في العالم... يهود فرنسا نموذجاً، الوحدة الإسلامية، العدد ١٥٨، شباط ٢٠١٥.

٢٩- محمد حديد، "الحرب اللامتماثلة وإسقاطاتها على الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان"، مجلة الفكر العسكري، دمشق، مطابع الإدارة السياسية ، العدد الأول، ٢٠٠٧.

٣٠- محمد الغباري، "دوائر الأمن القومي"، الأهرام، العدد٤٦٥٧٤، ١٢/٥/ ٢٠١٤.

٣١- محمد صلاح القلعجي، "شيراك-ساركوزي: أثر القيادة السياسية على تغير السياسة الخارجية الفرنسية" ، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية ، نيسان ٢٠١٢.

٣٢- محمد نجيب السعد، "اشتراكيو فرنسا والقضايا العربية..هل من جديد؟"، الوطن، الخميس٢٠١٢/٨/٣٠، العدد١٠٦١٦.

٣٣- محمود عوض، "تحول استراتيجي في سياسة فرنسا في الخليج العربي"، الحياة، العدد١٦٣٦٨، ٢٠٠٨/١/٢٧.

٣٤- محمد نجيب السعد، "اشتراكيو فرنسا والقضايا العربية..هل من جديد؟"، الوطن، العدد ١٠٦١٦، الخميس٢٠١٢/٨/٣٠.

٣٥- المذكرة السورية التي كانت رداً على تقرير أنان بعد ثلاثين يوماً من إصدار مجلس الأمن للقرار ١٥٥٩، نشرت في صحف ٢٠٠٤/١٠/٦، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العد١١٧،شتاء،٢٠٠٥

٣٦- مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الكبرى بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضيرة بسكرة، الجزائر، العدد الثالث، تشرين الأول، ٢٠٠٢.

٣٧- منير الحمش ، حلقة نقاشية حول قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، قضايا راهنة ، العدد١٨، كانون الأول،٢٠٠٤.

٣٨- ناصر حامد، الآثار الاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد١٥٧، أيار ٢٠٠٤.

٣٩- نجوان عبد المعبود الأشول، "العلاقات الأوروبية – الأمريكية بين الاستقلال والتبعية"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للراسات الاستراتيجية، العدد ١٩٧،أيار ٢٠٠٤.

٤٠- هدى جمال عبد الناصر، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤٨، تشرين الأول، ١٩٩٨.

٤١- هدير الزهار، "أزمة كوبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عندما تتحول الحرب الباردة لنووية"، السياسة الدولية، السنة ١٣٨، العدد ٤٦٢٩٣،أيلول، ٢٠١٣.

٤٢- هوبير فيدرين، حوار سوسن حسين، "التوسع الجديد سيعدل ميزان القوى داخل الاتحاد الأوروبي"، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٥٧، أيار ٢٠٠٤.

١- وكالة الأنباء الألمانية ، "أبرز محطات الأزمة السياسية في لبنان" ، ملحق خاص لجريدة الشرق بمناسبة نجاح الحوار الوطني اللبناني وتوقيع اتفاق الدوحة، ٢٢أيار، ٢٠٠٨.

٤٣- وكالة فرانس بريس، "الأسد–ساركوزي وقمة الملفات الاستراتيجية"، البناء، العدد١٦٥ ، ١٤/تشرين الثاني/٢٠٠٩.

٤٤- يوسف صادق، "ما هو التحول الكبير الذي يبحث فيه ريتشارد لابفيير"، الجيل، بيروت، مؤسسة الشرق الأوسط، المجلد٣٠ العدد١، كانون الثاني ٢٠٠٩.

- **مواقع الانترنت:**

٢- أحمد الدياب، www.ahram.org.eg المواقف الدولية من الحرب على لبنان، ٢٠١٣/٢/٢١.

٣- أمين حطيط، www.aljazeera.net/.../B74B1C8A-143C-490F-94E0-06257D192236.html حرب٢٠٠٦ على لبنان..خلفية وأداء ونتائج، ٢٠٠٦/٨/٢٩.

٤- أنس المرزوقي ، www.ahewar.org، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٤/١/١٣.

٥- أشرف محمد كشك، www.syassa.org.eg ، من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الازمات العربية، ٤/ ٣/٢٠٠١٤.

٦- باسكال بونيفاس www.alitihad.ae أفغانستان في السجال السياسي الفرنسي، ٢٠٠٨/٩/١٥.

٧- بشار طعمة ، www.syria-ews.com جماعات الضغط الاقتصادية في فرنسا ٢٠٠٦/٩/٢.

٨- بشير موسى نافع،
www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=19336&lang=AR
، الأزمة اللبنانية..الرئيس لحود واعتبارات القوى، ٢٠٠٧/١١/٢٩.

٩- البنك الدولي: www.data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP إجمالي الناتج المحلي ،٢٠١٤/٤/٢٩.

١٠- البيان،www.albayan.ae/one-world/40-2000-06-07-1.1084434 أبرز تعديل دستوري بفرنسا في ٤٠سنة- شيراك مع جوسبان لخفض سني الرئاسة ٢٠٠٠/٥/٧.

١١- البيان، www.albayan..com تعليق عضوية روسيا في مجموعة الثماني، ٢٠١٤/٤/١٣.

١٢- تقرير الشرق الأوسط رقم ١٠٠، www.crisisgroup.org ، المحاكمة بالنار: سياسات المحكمة الخاصة بلبنان، ٢٠١٠/١٢/٢.

١٣- جريدة الاتحاد، www.alittihad.com ، مؤتمر روما يفشل في الاتفاق على وقف إطلاق النار، ٢٠٠٦/٧/٢٧.

١٤- الأكاديمية السورية الدولية، مفهوم السياسة الخارجية والنظريات المرتبطة بها، www.sia-sy.net ، ١٢/ ٢٠١٢/٤.

١٥- جرية الأهرام، www.ahram.org.eg ، رأي الأهرام حوارات أزمة لبنان والمظلة العربية والدولية، الأهرام، العدد ٤٣٩٢٦، السنة ١٣١. الثلاثاء٢٠٠٧/٣/١٣.

١٦- جريدة البعث، www.albaath.news.sy ،العلاقات السورية-الأوروبية ما قبل برشلونة وحتى الاتحاد من أجل المتوسط،٢٠٠٨/٧/١٥.

١٧- جريدة الاتحاد ، www.alitthad.com " صلاحيات رئيس الجمهورية الفرنسية"، ٢٠١٤/١٠/٣٠.

١٨- جريدة البيان ، www.albayan.ae/one -world/2003-03-19-1.1263892 غضب عالمي إزاء الإنذار الأمريكي، ٢٠٠٣/٣/١٩.

١٩- جريدة الجريدة ، www.aljaredah.com ، 12 :رئيساً لبنانياً منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ أولهم بشارة الخوري وآخرهم ميشال سليمان،٢٠٠٦/٩/١٤.

٢٠- جريدة الدستور، www.addustor.com ،غراهام أليسون ، ٢٠٠٧/١١/١.

٢١- جريدة تشرين، www.tishreen.news.sy ، الإليزيه... وسياسة السمسرة في الحروب الأهلية، ٢٠١٤/٩/٨.

٢٢- جريدة تشرين، www.tishreen.news.sy ، شيراك اتخذ من لبنان المنطلق للتقارب مع واشنطن، ٢٠٠٦/١٠/٢٠.

٢٣- الجيش اللبناني، www.lebarmy.gov.lb ، الموقف الإعلامي ، ٢٠٠٤/٩/٤.

٢٤- حسن خلف موسى، www.arabcenterdemocracy.com الموقف الفرنسي من الصراع العربي–الإسرائيلي،٢٠١٥/٦/١.

٢٥- حسن نافعة،www.alhayat.com "لماذا نجحت أوروبا وفشل الوطن العربي؟"، ٢٠٠٨/٣/٥.

٢٦- حسين هنداوي، www.newsapah.com قراءة في خمسة كتب مهمة عن الحرب اللبنانية، ٢٠١٤/٢/١.

٢٧- حلف شمال الأطلسي، www.nato.int ، ماهو حلف شمال الأطلسي، ٢،٢٠١٥/١٢.

٢٨- خبر الخليج www.khbar-aikhalejcom الملف الأسود للعلاقة بين فرنسا وسورية ٢٠١٤/١/٧.

٢٩- الدبلوماسية الفرنسية www.diplomatie.gov.fr ، هولاند يشرح موقف فرنسا حيال التطورات في الشرق الأوسط، ٢٠١٣/١٢/٢٩.

٣٠- دستور فرنسا لعام ١٩٥٨، www.conseil-constitutionnet..-arabe.pdf النص المترجم للغة العربية لدستور الجمهورية الخامسة والصادر في ١٩٥٨/١٠/٤ وحتى آخر التعديلات عليه في العام ٢٠٠٨،٢٠٠٨/٥/٢٣.

٣١- ديفيد بي باراتش، http://iipdigital.usembasy.gov/st/arabic/publication200905/2009054 102328bsibhew521557html#ox2240hp24wzv مأزق السجين وفرص أخرى، ٢٠٠٩/٤/٢٧.

٣٢- روسيا اليوم، www.arabic.rt.com خرق باريس للحظر الأوروبي وتسليح المعارضة ٢٠١٥/٥/٦.

٣٣- زياد عبد الوهاب النعيمي، www.Doniaal-raai.com، كيفية صنع القرار السياسي، ٢٠٠٩/٨/٤ .

٣٤- سامح راشد، www.mafhoum.com/press7/224P52.htm ، سورية ولبنان..حسابات تقليدية وتحديات جديدة، نيسان ٢٠٠٥.

٣٥- السفارة الفرنسية في الكويت عن صندوق النقد الدولي ٢٠٠٩ www.ambafrance-kw.org فرنسا في العالم ٢٠١١/٢/٢١.

٣٦- السفارة الفرنسية في مصر www.ambafrance-eg.org الأحزاب السياسية في فرنسان ٢٠١٠/٨/٢٦.

٣٧- سمير علي ، www.arraee.com ، الحكم الصعب على اتفاقية الشراكة السورية-الأوروبية، ٢٠٠٨/١/١٥.

٣٨- شبكة الأخبار العربية ANN: عن صحيفة الشرق الأوسط وصحيفة الأهرام المصرية، www. anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=27493 ANN

جماعات اليمين المتطرف في أوروبا،

٢٠٠٩/٤/٢٧.

٣٩- صالح عبد الرحمن المانع، على الرابط: http://wwww.ksu.edu.sa/kfs-website/source/htm ، قرار تحرير الكويت- البعد النظري، ٢٠١١/٥/٢٠.

٤٠- طارق شندب ، موقع مجلة الغاردينيا : _ www.algardenia.com/2014.../7776-2013-12-12-18-50-21.html مقتطفات من كتاب اغتيال رفيق الحريري..المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، ٢٠١٣/١٢/١٢.

٤١- عبد الله زيعور، موقع مجلة البصائر: www.albassaer.org ، حرب الأيام الثلاث والثلاثون ، ٢٠١٠/٥/١٥.

٤٢- عبد الرؤوف سنو، www.assafer.com ، سورية في لبنان : مكامن القوة ومأزق السياسة والممارسات(٢)،٢٠٠٥/٤/٢٢.

٤٣- عبد العليم محمد، www.ahram.org.eg/Archive/2000/10/7/FILE7.HTM فرنسا: خفض ولاية الرئيس– الدستور والحداثة والواقع، ملفات الأهرام العدد ٤١٥٧٨، السنة ١٢٤، ٧تشرين الأول ٢٠٠٠.

٤٤- عبدو سعد، www.beirutceter.et ، استطلاع مركزبيروت للأبحاث والمعلومات،٢٠٠٨/٦/٩.

٤٥- علي الشكراوي، www.uobabylon.com،النظام السياسي الفرنسي كنموذج تطبيقي للفصل المرن بين السلطات ٢٠١٢/٤/١٩.

٤٦- فانسان نوزويل، موقع جريدة السفير www.assafer.com ، مقتطفات من كتاب سر الرؤساء، ٢٠١٠/١١/٨.

٤٧- قاسم بكرى **www.ency.kacemb.com** الحرب الباردة،٢٠١٤/٢/٢٦.

٤٨- قناة R.T.v، http://rtv. Gov.sy/archive/doce/Image/ealan.jpg ، إعلان مشترك سوري فرنسي –استمرار العمل لتعزيز العلاقات،٢٠١٠/٢/٢٠.

٤٩- كريم بقردوني ، www.ishtartv.com/interviews/remongarge10309.html ، كريم بقردوني في حوار مع ريمون جرجي ، ٢٠٠٨/٥/٣.

٥٠- كريم بوردة،www.marocdroit.com المسؤولية السياسية للحكومة في فرنسا، ٢٠١٣/٧/٦.

٥١- كمال ذبيان، www.arabamericannews.com شراكة فرنسية–سورية تلغي أحادية القرار الأمريكي، ٢٠١٥/٩/١٥.

٥٢- كومنست – رو، ترجمة : ابراهيم زغير، www.thawra.sy ٢٠٠٩/٤/٦.

٥٣- الليبرالية ، www.wikipedia.org ، ٢٠١٢/٥/١٢.

٥٤- ليلى نقولا الرحباني، https://kanaanonline.org/studies/?p=7 المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: نسخة مطورة عن حرب ٢٠٠٦، ٢٠١١/٢/٢٣.
٥٥- مجدي الداغر، : www.annabaa.org/nbanews/59/158.htm ، مشكلات وتحديات الأقليات قبل وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، ٢٠٠٦/٩/٢٤ .
٥٦- مجلة الدفاع الوطني اللبناني http//www.lebarmy.gov.lblimagesltop.jpg ، نظرية تحليلية للعلاقات الفرنسية – الأمريكية، ٢٠٠٥/١٠/١.
٥٧- محمد بن شاكر الشريف، www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1688 ، الرأي العام – مفهومه – مكانته – دوره وعلاقته بالسياسة الشرعية،٢٠١٢/٦/٢٦.
٥٨- – محمد السيد سعيد، المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، www.ahram.org ، ٢٠١٥/١/١٨.
٥٩- محمد صالح، www.m.ahewar.org دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٢/٦/١١.
٦٠- محمد محسن أبو النور، www.parlmany.com ، برلمانات أوروبية، الفارق بين مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية في فرنسا، ٢٠١٥/١٢/٧.
٦١- محمود حجازي، www.cairodar.com/230274 ، "وارسو" محاولة أوروبا الشرقية لمواجهة حلف الناتو، ٢٠١٤/٥/١٤.
٦٢- مصطفى الخطيب، www.discover-syria.com/bank/6142 ، سورية الحديثة والمعاصرة، ٢٠١٠ /١/٤.
٦٣- مصطفى نور الدين عطية، www.haoamish.com/spip.php?article22 ، الاتحاد الأوروبي في أزمة.. خلافات حادة حول الميزانية والتوسع الجديد، ١٦/ ٢٠٠٨/١ .
٦٤- المقاومة الإسلامية اللبنانية، www.moqawama.org ، مذبحة قانا عام ١٩٩٦ ، ٢٠٠٧/١١/٢٨.
٦٥- ملف الأهرام الاستراتيجي، www.ahram.org.eg أوروبا والأزمة السورية الارتباك وغياب التأثير، ٢٠١٢/٨/١.

٦٦- موقع مشكاة، www.meshkat.net ، واشنطن وباريس تنتقدان بشدة التمديد للحود، الجمعة ٢٠٠٤/٩/١١.

٦٧- موسوعة مقاتل من الصحراء، www.moqatel.com يوميات الحرب اللبنانية – الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٨/١٥.

٦٨- منير الحمش، www.baath.party.org ، العرب في مواجهة مخاطر التقسيم، ٢٠١٢/٣/١.

٦٩- موسوعة مقاتل من الصحراء، www.moqatel.com ، الشراكة من أجل السلام، ٢٠١٥/٢/٢٧

٧٠- موسوعة مقاتل من الصحراء : www.moqatel.com شروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، ١٦/٣/ ٢٠١٥.

٧١- موسوعة المعرفة، www.marefa.com الحرب الباردة، ٢٠١٣/٢/١٦.

٧٢- موسوعة المعرفة،www.marefa.org ، حصار برلين، ٢٠١٥/٢/١٦.

٧٣- موسوعة المعرفة، www.marefa.org نظرية الألعاب، ٢٠١١/١٢/١١.

٧٤- ميثاق الأمم المتحدة ، www.un.org ، استرجع بتاريخ ٢١٤/٢/٢٣.

٧٥- مي عبد الرحمن غيث، www.ahram.com ،السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الوطن العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حزيران ٢٠٠٨.

٧٦- نادية محمود مصطفى، www. iranarab.com ،حوار الحضارات على ضوء العلاقات الدولية الراهنة– رسالة التقريب، ٢٠١٥/٥/٢٥.

٧٧- هدير الزهار ، www.ahram.org "أزمة كوبا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عندما تتحول الحرب الباردة لنووية"، السنة ١٣٨، العدد ٤٦٢٩٣، ٤أيلول ٢٠١٣.

٧٨- وزارة الخارجية الإسرائيليةwww.mfa.gov.il ، قرارات المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية، ٢٠٠٦/٧/٢٧.

٧٩- وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية في فرنسا. www.diplomatie.gouv.fr/ar مساحة فرنسا،٢٠١٣/٢/٥.

٨٠- وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية، www.diplomatie.gouv .fr ، فرنسا ولبنان– العلاقات الثنائية، ٢٠١٣/٤/٨.

٨١- وكالة تسنيم www.tasnimnews.com فرنسا وبريطانيا توريط علني للاتحاد الاوروبي،٢٠١٥/٣/١٧.
٨٢- الوكالة السورية للأنباء–سانا، www.sana.gov.sy ، الرئيس السوري للفيغارو :العلاقات السورية الفرنسية جيدة ، ٢٠٠٩/١١/١٣.
٨٣- وكالة الشرق الأوسط، www.albawabhnews.com ، الفراغ الرئاسي اللبناني يتم عامه الأول،٢٠١٥/٥/٢٥.
٨٤- الوكالة العربية للأنباء–سانا، www.sana.gov.sy ، كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٥.
٨٥- وكالة فرانس برس، www.somaliatodaynews.com ، تاريخ الحرب الأهلية وكيفية الخروج منها، ٢٠١١/١/٢٢.
٨٦- وكالة معاً الإخبارية، www.maannews.net فرنسا تنسحب من قيادة اليونيفيل جنوب لبنان، عن صحيفة لوفيغارو الفرنسية ٢٠١١/١٢/١٣.
٨٧- ويكيبيديا، www.wikipedia.org ،الاتحاد من أجل الحركة الشعبية، ٢٠١٥/١٢/٥.
٨٨- ويكيبيديا، www.wikepedia.org أكبر خمس دول في الإنفاق العسكري لعام ٢٠١٤ وفقاً لمعهد أبحاث السلام الدولي في ستوكهولم، ٢٠١٥/١٠/٢٠.
٨٩- ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، حرب البوسنة والهرسك، ٢٠١٣/٣/٢٥.
٩٠- ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، الحرب الباردة ، ٢٠١٥/٣/٦.
٩١- ويكيبيديا www.wikipedia.org حلف شمال الأطلسي٢٠١٦/٥/٦.
٩٢- ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، الجبهة الوطنية ، ٢٠١٤/٣/٢٤.
٩٣- ويكيبيديا، www.wikipedia.org ،داسو ميراج ٢٠٠٠، ٢٠١٥/١٠/٣٠.
٩٤- ويكيبيديا، www.wikipedia.org السياسة الخارجية، ٢٠١٥/٣/١٥.
٩٥- ويكيبيديا www.wikipedia.org الشرق الأدنى، ٢٠١٥/٩/٢٦.
٩٦- ويكيبيديا www.wikipedia.org ،العمليات العسكرية ضد داعش، ٢٠١٥/٥/١١.
٩٧- ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، غراهام أليسون، ٢٠١٢/٢/٢١.

٩٨- ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، القمة العربية في دمشق ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٨/٨/٢١.

٩٩- ويكيبيديا www.wikipedia.org المشرق العربي ٢٠١٥/١٠/٢١.

١٠٠- ويكيبيديا، www.wikipedia.org ، مقاطعات وأقاليم ما وراء البحار الفرنسية ، ٢٠١٣/٢/٢٥.

١٠١- ويكيبيديا، www.wikipedia.org نظرية ٢٠١٥/١٢/٢٥ .

١٠٢- ويكيبيديا، www.wikipedia.org، ويدرو ويلسون، ٢٠١٤/٣/٤.

١٠٣- ويكيبيديا، www.wikipedia.org اليمين المتطرف، ٢٠١٥/٤/١٤.

١٠٤- يديعوت أحرانوت، www.yedioth.com، حرب لبنان ٢٠٠٦، ٢٠٠٧/٣/٢٣.

١٠٥- يهودا بن مئير، www.mesc.com.jo/Studies/Studies_5.html ، رؤى إسرائيلية استراتيجية حول حرب لبنان الثانية تموز ٢٠٠٦_ سياسة حكومة "إسرائيل" وأهداف الحرب ، وحدة الدراسات الاسرائيلية، ٢٠١٠/١٢/٨.

١٠٦- يوسف الابراهيم، www.sauress.com/alyaum/63147 ، هل يعادي الأمريكيون العرب والمسلمين؟ ، ٢٠١٢/١١/١٥.

١٠٧- اليونيفيل، www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unifil/background.shtm l ، قوة الأمم المتحدة في لبنان، ٢٠١٢/٤/١٢.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Political Science

Department of International Relations



The French Policy Towards the Levant (Syria and Lebanon as a Case Study)

Thesis Presented to Obtain Master Degree in International relations

Presented By

The student: lobna mlhem

Supervised

Scientific Supervisor
Dr. Khaled Almasri
Associate Professor
Department of International Relations
Faculty of Political Science – Damascus University

Assistant Supervisor
Dr. Mohammad Hasson
Associate Professor
Department of International Relations
Faculty of Political Science – Damascus University

2014-2015